جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

المغايرة في الدَّرس اللُّغويِّ في العربيَّة

إعداد الطالب
سلامة عايش السَّراحين

إشراف
الدكتور سيف الدين الفقراء

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة العربية قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2011

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية
لا تُعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سلامه عايش السراحين الموسومة بـــ:

المغايرة في الدرس اللغوي في العربية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. سيف الدين طه الفقراء		2011/07/27	مشرفاً ورئيسا
أ.د. يحيى عطية العبابنة		2011/07/27	عضواً
د. حسين عباس الرفايعة		2011/07/27	عضواً
د. عادل سلمان البقاعين		2011/07/27	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. صالح الكساسبة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى مَنْ حملتني وَهنَاً على وَهنٍ... والدتي أمدَّ الله في عمرها، وأعاد فقيدَ بصرها.

إلى مَنْ علَّمني أنّ الحياة جِدٌّ وكِفاحٌ وعَمَلٌ... أبي حفظه الله.

إلى مَنْ لهم في القلب مكانة، وفي النفس منزلة، وفي الخاطر رعشة اعتزاز... إخوتي وأخواتي سدّد الله على الخير خطاهم.

إلى رفيقة العمر، وشريكة الدَّرب، زوجي التي أسرَّتني حاضراً معها، وحفظتني غائباً عنها.

إلى فلذتي كبدي.. رنيم وآرام حماهما الله.

أهدي هذا العمل

سلامة عايش السَّراحين

الشكر والتقدير

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾، فمن لا يشكر النّاس لا يشكر الله، فبعد أن استوى هذا البحث على سُوقِهِ أشعر أنّ هناك من يطوِّق عُنُقي بأفضاله، فيحتِّم عليَّ الواجب والضّمير أن أعترف لكلِّ ذي فضلٍ بفضله، وأوّل مَنْ أتّوجّه إليه بجزيل شكري، وخالص امتناني وتقديري ــ بعد الله ذي الفضل والجود والإحسان ــ هو أستاذي الفاضل الدكتور سيف الدّين الفقراء الذي تفضّل بالإشراف على هذه الرِّسالة، وأمدَّني بملحوظاته القيّمة التي أنارت لي الدَّرب في مواصلة هذا العمل، والذي لم يبخل لحظة في أن يُسدي إليَّ النُّصح والإرشاد، فكان نِعم الموجِّه والمشرف الحفي بطلابه، وكان نموذج الإنسانية الرّائع، وإنِّي سأبقى مديناً لشخصه الكريم بالشُّكر والعرفان ما حييت، وإن عجز لساني عن شكر أفضاله أسأل الله أن يجزل له المثوبة، وأن يبلّغه أرفع الدّرجات إنّه سميعٌ مجيبٌ.

كما وأتقدّم بجزيل الشّكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، وهم الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة، والدكتور عادل بقاعين، والدكتور حسين رفايعة، الذين تفضّلوا عليَّ بقبول مناقشة هذه الرّسالة، ووافقوا على تحمّل مشاق النّظر فيها لتقويم ما اعوجَّ فيها، وسدِّ ثُلُومِها، وتشذيبِ نُتُوئِها، فجزاهم الله عنّي خير الجزاء، وحفظهم ذخراً وسنداً لدارسي العربيَّة.

سلامة عايش السَّراحين

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء.....	أ
الشكر والتقدير.....	ب
فهرس المحتويات.....	ج
الملخص باللغة العربية.....	د
الملخص باللغة الإنجليزية.....	هـ
المقدِّمة.....	1
الفصل الأول: المغايرة لغةً واصطلاحاً وجهود العلماء فيها.....	4
1.1 معنى الموافقة.....	4
2.1 المغايرة: لغةً واصطلاحاً.....	9
3.1 جهود علماء اللغة في المغايرة.....	13
1.3.1 المستوى الصوتي.....	13
2.3.1 المستوى الصّرفي.....	15
3.3.1 المستوى النحوي.....	30
الفصل الثّاني: المغايرة الصوتية والصّرفيّة.....	36
1.2 المغايرة الصوتية.....	36
2.2 المغايرة الصرفية.....	50
الفصل الثالث: المغايرة النحوية.....	87
1.3 المغايرة العددية.....	87
2.3 المغايرة بين الضمائر (الالتفات).....	101
3.3 المغايرة في الجنس (المذكَّر والمؤنَّث).....	109
4.3 المغايرة في التعريف والتنكير.....	130
5.3 المغايرة في الإعراب.....	138
6.3 الخاتمة.....	176
المراجع.....	178

المُلخَّص

المغايرة في الدَّرس اللُّغويِّ

سلامة عايش السَّراحين

جامعة مؤتة، 2011م

تهدف هذه الدِّراسة إلى تناول المغايرة في الدَّرس اللُّغويّ لمستوياتها الصّوتيِّة والصّرفيِّة والنَّحويِّة، وهي دراسةٌ تحليليَّةٌ تُعنى بجمع شتات المسألة في دراسةٍ مستقلَّةٍ للوقوف على مواطنها في اللُّغة العربيَّة وأسبابها ومسوغاتها.

وتمثَّلت هذه الدِّراسة في مقدِّمة وثلاثة فصول وخاتمة، عرضتُ في المقدِّمة منهجيَّة الدِّراسة، ودوافع اختيارها، وأهميتها، والدِّراسات التي بحثت فيها.

أمَّا الفصل الأوَّل فقد اشتمل على مفهوم المغايرة لغةً واصطلاحاً، وجهود القدامى والمحدثين فيها، مقسَّمةً على المستويات الثلاثة.

أمَّا الفصل الثَّاني فقد تناولتُ فيه المغايرة على المستوى الصَّوتيِّ والصَّرفيِّ مُبيِّناً مواطن المغايرة في كلٍّ منهما.

أمَّا الفصل الثَّالث فقد عالج القضايا النَّحويَّة ــ في القرآن الكريم، وكلام العرب منظومه ومنثوره ــ التي بدت في ظاهرها خارجة على النِّظام اللُّغوي الذي تسير وفقه اللغة العربيَّة، مُبدياً آراء العلماء في كلِّ مسألة منها.

وانتهت الدِّراسة بخاتمة أُجملت فيها نتائج البحث وما توصّلت إليه، ومن ثمَّ ذُيِّلت بقائمة المصادر والمراجع التي أفادت منها.

Abstract

Heterogeneity in linguistic lesson

Salameh aysh assarahin

Mu'tah university ,2011

This study aims at tackling Heterogeneity in linguistic lesson at the phonological, morphological and syntactic level. the study is analytical and tries to be comprehensive independently to unveil the reason of Heterogeneity and its manifestations in Arabic.

The study came in an introduction, three chapters and a conclusion in the introduction, the researcher presented the methodology of the study, the motivations that lie behind choosing it, its significance and previous, relevant studies.

The first chapter included the definition of Heterogeneity as a lexical item and in context ,the efforts of linguists in the past and currently at the three levels.

In the second chapter the researcher handled Heterogeneity at the phonological and morphological levels, showing the manifestation of Heterogeneity at each level.

Chapter three tackled syntactic issues in the holy Koran, Arabic poetry, nd the speech of Arabs, which appeared from outside not in accordance with the linguistic system of Arabic, referring to the standpoint of linguists with regard to each issue.

The study ended with a conclusion including the results of the study tailed with a list of references.

المقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، وجعله في أحسن تقويم، وأنزل كتابه شاهداً على الفصاحة والبيان، والصَّلاة والسَّلام على خير من وطئت قدماه الأرض، وأفصحهم لساناً، وأوفاهم بياناً، سيدنا محمد، وعلى أصحابه الأخيار الأبرار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين... أمَّا بعد.

فقد بذل أهل اللُّغة ــ قدامى ومحدثين ــ جهوداً كبيرةً في دراسة اللُّغة، وأحاطوا بكلِّ مستوياتها اللُّغويَّة، والصَّوتيَّة والصَّرفيَّة والنَّحويَّة والدِّلاليَّة، وقد رُصِدَت هذه الإبداعات في مصنَّفاتهم اللُّغويَّة التي وصلت إلينا منذ القرن الثَّاني الهجريّ حتى عصرنا الذي نعيش، وأخرى لم يُكتب لها أن تصل فمحاها النِّسيان واندثرت لأسبابٍ عديدةٍ، فلا غفلة ولا تواري عن هذه الجهود العظام التي أنارت طريق الباحث في هذه الدِّراسة اللُّغويَّة، ولا يسعنا إلا أن نقف أمام هذا التُّراث وقفة إجلال وإكبار.

إنَّ موضوع المغايرة في الدَّرس اللُّغويِّ خاصَّة ما يتعلَّق بالقرآن الكريم يشدُّ الانتباه، ويُوقظ دارس اللُّغة العربيَّة لمعرفة سبب مجيء تلك الآيات على هذه الشَّاكلة، الأمر الذي جعل الباحث يتوق للبحث في هذا الموضوع، لما له من أهميَّة في توجيه الشَّواهد القرآنيَّة والشّعريَّة، وما فيها من نكتة وطرافة لغويَّة شدَّت فكر الباحث وانتباهه للبحث والدِّراسة، أضف إلى ذلك ما لقيته من أستاذي المشرف من تشجيع وتوجيه للسير قُدماً في هذا البحث، ثمَّ شرعت بالقراءة عن هذا الموضوع في المصنَّفات اللُّغويَّة قديمها وحديثها، وبدأت بجمع المادَّة، وتصنيفها وفق المستويات اللغوية.

وقد اعتمدت في دراستي هذه المنهج الوصفيِّ التَّحليليِّ في عرض مسائل هذه الظاهرة اللُّغويَّة، محاولاً رصدها وإزالة غموضها، وإظهار أبعادها، والوقوف على أسباب خروج الشّواهد اللُّغويَّة عن مسارها المنتظم وشكلها القواعديّ الذي حدَّده النُّحاة، وجرت عليه العربيَّة الفصحى المتمثِّل في اختلاف اللَّهجات حيناً، ولفت انتباه السَّامع أحياناً إلى معنى تتضمَّنه تلك التَّراكيب الخارجة عن المألوف.

ولم تكن هذه الدِّراسة الوحيدة التي تنماز من غيرها من الدِّراسات المُتخصِّصة في علوم العربيَّة، فثمَّة دراسات سبقت هذه الدِّراسة، فمعظم ما صُنِّف في اللُّغة قديماً ابتداءً بكتاب سيبويه وما تلاه حتى يومنا هذا بحث في جوانب هذه المسألة سواء على المستوى الصّوتيِّ أو الصَّرفيِّ أو النَّحويِّ.

ولهذا فقد أفادت الدِّراسة من جملة من المصادر والمراجع نذكر منها أمات كتب التفسير مثل: "الكشّاف" للزمخشري، و"البحر المحيط" لأبي حيان، و"الدّرّ المصون" للسّمين الحلبي، و"المحرّر الوجيز" لابن عطية، وأمات كتب اللغة أمثال: "الكتاب" لسيبويه، و"الخصائص" و"المحتسب" لابن جني و"الأصول في النحو" لابن السراج، و"المذكَّر والمؤنّث" للأنباري، ومن الكتب الحديثة: "الأصوات اللغوية"، و"منهج الإحصاء في البحث العلمي" لإبراهيم أنيس، و"أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية" لفوزي الشايب، و"أوزان الفعل ومعانيها" لهاشم شلاش و"ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي"، و"ظاهرة العدول عن المطابقة في اللُّغة العربيَّة" لحسين رفايعة، وظاهرتا "الشذوذ والعدول" من الدِّراسات التي مسَّت جانباً كبيراً من هذه المسألة، فكان لهما الأثر العظيم في جمع ما تفرَّق من شتات هذه المسألة، وأغنيت من شواهدهما بحثي، وسرت على نهج الباحث.

وجاءت هذه الدراسة على ثلاثة فصول وخاتمة، على النحو التالي:

الفصل الأوَّل: تناولت فيه مفهوم المغايرة مستوضحاً ذلك بنقيضها (الموافقة)، ومستنداً في ذلك إلى الشَّواهد اللُّغويَّة، وعرضت جهود اللُّغويين القدامى والمحدثين مقسَّمةً على ثلاثة مستويات: أولاً المستوى الصوتي، ثانياً: المستوى الصرفي، ثالثاً: المستوى النحوي.

والفصل الثاني: تناولتُ فيه المغايرة الصَّوتيَّة والصَّرفيَّة مبيِّناً صور المغايرة الصَّوتيَّة المتمثِّلة في الإبدال والحذف والفصل، أمَّا المغايرة الصَّرفيَّة فتناولتُ فيها مغايرة المصادر وتعددها للبناء الواحد، واسمي الزَّمان والمكان والمغايرة، والتَّغاير في أبنية الفعل التي جاءت على القياس، وما خالف القياس في أبنية الفعل.

أمّا الفصل الثالث: فقد تناولت فيه المغايرة النَّحويَّة، وعرضتُ فيه لمسألة المغايرة العدديَّة، وصورها المتمثِّلة في المغايرة بين المبتدأ وخبره، والمغايرة في

الدِّلالة على العدد، وكذلك تناولت (الالتفات) لما له من علاقة مباشرة بالمغايرة، وتناولت المغايرة في الجنس وصورها، والمغايرة في باب التَّعريف والتَّنكير، والمغايرة في الحركة الإعرابيَّة وصورها المتمثِّلة في باب التَّوابع.

وهذه الدراسة محاولة صادقة لخدمة العربيَّة وأبنائها، وهي من جهد بشر يُخطئ ويُصيب، فإن أصبت فمن الله التَّوفيق والسَّداد، وإن أخطأت فمن نفسي، والكمال لله وحده، ولله درُّ الأصفهاني حين قال: "إنِّي رأيت أنَّه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العِبر، وهو دليل استيلاء النَّقص على البشر"، فلا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، وحسبي أجر المجتهد.

الفصل الأول
المغايرة لغةً واصطلاحاً وجهود العلماء فيها

1.1 معنى الموافقة:

قبل تبيان معنى المغايرة لا بدّ لنا من الذَّهاب إلى المعنى المغاير لهذا المصطلح، حتى يتسنّى لنا بمعرفته معرفة المغايرة نفسها، إذ يعرف الشيء بضده وعكس المغايرة الموافقة، فلنتلمّس في بطون الكتب والمعجمات اللُّغويّة معاني الموافقة ونستوضح المفردات التي دارت في فلك هذا المصطلح، ونكشف عن إيماءات المتقدِّمين من أهل اللُّغة إلى هذا المصطلح.

ذكرت المعجمات أنّ الموافقة تعني: الاتِّفاق والتَّظاهر[1] قال ابن سيده: وفق الشيء ما لاءمه، وقد وافقه موافقة ووفاقاً واتفق معه، وتوافقا، والوفق من الموافقة بين الشيئين كالالتحام، يقال: "حلوبته وفق عياله"، أي لبنها قدر كفايتهم، لا فضلَ فيه، قال الراعي:

أمّا الفقير الذي كانت حلوبته وَفْقَ العيالِ فلم يُترك له سَبَدُ

وجاء في سياق ذلك قول الحق "جزاءً وفاقاً" أي جزاءً موافقاً لأعمالهم.

وقال الليث: الوفق كلّ شيء يكون متفقاً على تيفاق واحد فهو وفق كقوله:

يهوين شتى ويقعن وفقا

ومنه الموافقة والتوافق: أي الاتفاق والتظاهر[2].

---

(1) الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (ت: 393هـ)، (1984)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، مادة: وفق، ج4، ص1567.

(2) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت: 711هـ)، (د.ت)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، مجلد 3، مادة: وفق. ص959، وانظر: الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت: 1205هـ)، (1986)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الفتّاح الحلو، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، مادة: وفق، ج26، ص479، وانظر: رضا، الشيخ أحمد، (1960)، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، م5، ص790.

وعليه جرى المثل المشهور: "وافق شنٌ طبقة"، وهو مثلٌ يضرب للمتوافقين اللذين جمعتهما حالٌ واحدة اتصف بها كلٌّ منهما[1].

ولعلّ الحديث عن الموافقة يفتح لنا المجال للحديث عن بعض المفردات التي تدور في دائرة الموافقة، وتخرج إلى المعنى نفسه، ولكن بمصطلحٍ مختلف، ومن هذه المفردات المطابقة والمقاربة، والمشاكلة والمقابلة.

وقد أشار الخليل بن أحمد إلى معنى المطابقة بقوله: "والطبق كل غطاءٍ لازم، وطابقت بين الشّيئين جعلتهما على حذوٍ واحد وألزقتهما فيسمّى هذا المطابق"[2].

ويقول الجوهري: "والمطابقة: الموافقة، والتطابق الاتفاق، والمطبق واحد، والإطباق، ووافق شنٌ طبقة، أي وافقه فاعتنقه، وأطبقوا على الأمر أي اجتمعوا عليه"[3].

ويتضّح ممّا سبق أنّ المطابقة في اللغة تعني الموافقة والمساواة، وذلك أنّ المثل يقابل المثل ويوازيه، فالجمع بين شيئين على حذوٍ واحدٍ يعني تقابلهما على وجه الاتفاق، كما أن الطبق للشيء وتغطيته به يدلّ دلالة واضحة على معنى الموافقة الكاملة.

وقد ورد الطباق بهذا المعنى عند عددٍ من أصحاب المعاجم اللغويّة الذين جاءوا بعد الخليل بن أحمد والجوهري[4].

---

(1) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج26، ص540، ابن منظور، لسان العرب، مادة طبق، ج3، ص959.

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت: 175هـ)، (1980)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السَّامرائي، ط5، دار مكتبة الهلال، القاهرة، مصر، ص108، 109.

(3) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة طبق، ج4، ص1512.

(4) ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت: 395هـ)، (1991)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، مادة طبق، م3، ص439، وانظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: طبق، مجلد2، ص568، وانظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة: طبق، ج26، ص49، وانظر: الفيروزآبادي، (د.ت)، القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، مادة: طبق، ج3، ص248، وانظر: أنيس،

وأجمل القزويني معنى المشاكلة بقوله: "وتعنى أن يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً"[1].

ومصطلح المقاربة مأخوذٌ من قولهم: "ومن المطابقة مشي المقيد وهو مقاربة الخطو"[2].

ونجد بعض أهل اللغة يقرن المطابقة والموافقة في معنىً واحد في أثناء حديثه عن الموافقة، إذ يقول ريمون طحّان: "يظهر التطابق أو التوافق في معظم الأسماء وذلك من قواعد الإتباع التي تبرز من معاملة الجنس (التذكير والتأنيث) والعدد: الإفراد، والتثنية والجمع، والتعريف والتنكير، (والحالة: الرفع والنصب والجر). وقد تظهر عوامل التطابق مجتمعة، أو قد يظهر بعضها فقط، ولكنّها في كلتا الحالتين تجعل السياق متماسكاً وتضفي عليه تجانساً شكليَّاً معيَّناً"[3].

ونلحظ ممّا تقدّم أنّ هذه المفردات تسير على نسقٍ واحد في معناها، وتتفق في دلالتها على حدِّ مصطلح الموافقة، إذ إنّها تدل بمجملها على التوافق الذي يدور في فلك التقاء الشروط واجتماعها التي تربط بين شيئين أو أكثر؛ لأنّ الأفعال: وافق وطابق وقارب وماثل كلها أفعال تتضمن معنى المشاركة.

أمّا من حيث الاصطلاح فإنَّ أهل اللغة، ممَّن اطلعت على مؤلفاتهم لم ينصوا على مصطلح جامع لمعنى الموافقة –في حدود ما أعلم– بل كثفوا شواهدهم اللغوية التي دارت في فلك هذا المعنى لسبر غوره وإبرازه في صورة واضحة من أجل تقريب المعنى.

إبراهيم؛ ومنتصر، عبد الحليم؛ والصوالحي، عطية، والأحمر، محمد خلف الله، (د.ت)، المعجم الوسيط، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج2، ص550.

(1) القزويني، الخطيب (ت: 739هـ)، (1985)، الإيضاح في علوم البلاغة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص36.

(2) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة: طبق، ج26، ص60.

(3) طحان، ريمون، (1972)، الألسنية العربية، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ص93.

إلا أنّنا لا نعدم وجود الإشارة لهذه الظاهرة في مصنفات أهل اللغة، ومن ذلك كتاب سيبويه في باب المبتدأ والخبر "واعلم أنّ المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو..."[1]. ويقول في موطنٍ آخر: "واعلم أنّ الشيء يوصف بالشيء الذي هوهو وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيدٌ الطويل"[2].

وأورد في مكانٍ آخر فصلاً سمّاه بـــ"هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك، فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجلٍ ظريفٍ قبل، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد"[3].

ويضيف إلى ذلك معبراً عن معنى الموافقة "فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه لأنّه ليس مثله"[4].

وأشار ابن السّراج إلى معنى الموافقة في أثناء حديثه عن التوابع تحت باب "هذه توابع الأسماء في إعرابها" يقول: "النعت ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته ونكرته، فنعت المعرفة معرفة ونعت النكرة نكرة. والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه"[5].

ويرى الثمانيني أنّه "لا بدّ أن تكون الصفة موافقة للموصوف في تعريفه وتنكيره، كما وافقته في إعرابه"[6].

---

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـــ)، (1977)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، مصر، ج2، ص127.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص121.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص421.

(4) المرجع نفسه، ج2، ص128.

(5) ابن السّرّاج، أبو بكر محمد بن سهل (ت: 316هـــ)، (1999)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج2، ص23.

(6) الثمانيني، عمر بن ثابت (ت: 442هـــ)، (2002)، الفوائد والقواعد، تحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص355.

وذكر الزمخشري أنَّ "الصفة توافق الموصوف في إعرابه وإفراده وتثنيته وجمعه وتعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنيثه"[1].

ويلخص عبد القاهر الجرجاني اتحاد الموصوف وصفته قائلاً: "واعلم أنّ جملة القول في هذا أنّ الموصوف والصّفة شيء واحد فإذا قلت: جاءني زيدٌ الظريفُ لم يكن الظريفُ غير زيدٍ"[2].

يظهر ممّا سبق أنّ معنى الموافقة قد برز بصورته الجليّة عند هؤلاء، خاصة في أثناء حديثهم عن التوابع؛ لأنّ هذه المادة تتجلّى فيها هذه المسألة بوضوح، فالإشارات السابقة فيها دلالات واضحة على إدراكهم لأهمية التوافق بين التابع ومتبوعه، ويعزّز هذا ما جاء به تمَّام حسّان: "فبالمطابقة تتوثق الصّلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العُرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلاً بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال"[3].

وهذه الموافقة يجب أن تتحقق بين الفعل والفاعل أو ما يُعرف بمسألة الإسناد، كقوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾[4]. فإلحاق التاء بالفعل، (وَقَعَت) دليلٌ على تأنيث المسند إليه (الواقعة)، فجرت الموافقة بين الفعل وما أُسند إليه.

وتتحقق الموافقة أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللّهِ مَغْلُولَةٌ﴾[5] فتأنيث الخبر "مغلولة" دليل على تأنيث المبتدأ (يدُ الله).

---

(1) الزَّمخشريُّ، أبو القاسم جار الله محمود عمر (ت: 538هـ)، (د.ت)، الأنموذج في النحو، تحقيق: حسني عبدالجليل، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ص70.

(2) عبد اللَّطيف، محمد حماسة، (1990)، من الأنماط التحويلية، في النحو العربي، ط1، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ص55.

(3) حسّان، تمَّام، (1979)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط2، الهيئة العامّة للكتاب، القاهرة، مصر، ص211.

(4) سورة الواقعة، الآية: 1.

(5) سورة المائدة، الآية: 64.

وأمّا وسيلة الصفة في تحقيق الموافقة، فقد جاء في قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾[1]. فالصفة (نضاختانّ)، مؤنثة ومثناة دلّت على مجيء الموصوف مؤنّثاً لإحداث التوافق بينهما من حيث التأنيث والتثنية والرفع.

2.1 المغايرة لغةً واصطلاحاً:

ذكرت المعجمات أنّ المغايرة مصدر قياسي للفعل (غاير)، ومعناها الاختلاف والتّحوّل، فقالوا: "تغايرت الأشياء أي اختلفت"[2]، وذهب الجوهري إلى أن "التغاير يدل على اضطراب مفاجيء"[3]، وغايرت الرجل مغايرةً، أي عارضته بالبيع أو المبادلة[4].

وقال ابن الأنباري في قولهم: لا أراني الله بك غيراً، الغير: من تغير الحال، وتغير الشيء عن حاله: تحوّل. وغيّره حوّله وبدّله، كأنّه جعله غير ما كان عليه[5].

وفي التنزيل العزيز: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[6].

قال ثعلب: معناه حتّى يبدلوا ما أمرهم الله، والغير الاسم من التغيير[7].

ويقال: تغيّر الشيءُ تغيُّراً صار غير ما كان وتحوّل وتبدّل.

---

(1) سورة الرحمن، الآية: 66.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة: غير، مجلد 2، ص1035، وانظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج2، ص776، وانظر: البستاني، بطرس، (د.ت)، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ص671، أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ص668.

(3) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج2، ص834.

(4) المرجع نفسه، ج2، ص776، وانظر: البستاني، محيط المحيط، ص671.

(5) ابن منظور، لسان العرب، مادة (غير) مجلد 2، ص1035.

(6) سورة الأنفال، الآية: 53.

(7) ابن منظور، لسان العرب، مادة (غير) مجلد2، ص1035.

وورد في حديث الاستفتاء: من يكفر الله يلقَ الغيَرَ أي تغيُّر الحال وانتقالها من الصلاح إلى الفساد[1].

وجاء قول الجرجاني موافقاً لهذا حين قال:" التَّغيُّر هو انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى"[2].

وقد أشار السلف من أهل اللغة إلى هذا بمصطلح "المخالفة"، قال سيبويه: "فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه"[3].

وقال ابن جني: "إن ثبت وجوب الخلاف بين صيغة الماضي، وصيغة المضارع وجب أن يكون ما جاء من نحو: سَلا يَسْلَى، وقَلَى يَقْلَى ونحوه، مما التقت فيه حركتا عينيه منظوراً في أمره ومحكوماً عليه بواجبه"[4].

وذكر الثمانيني أنّ عدم الموافقة مخالفة في قوله: "ولو قلت زيدٌ قائمان والزيدان قائمون لم يجز لمخالفة الثاني للأول"[5].

والمتتبع لمصنّفات القُدامى لا يكاد يجد حدَّاً للمغايرة –في حدود ما أعلم– سوى ما ذكره صاحب الصحاح بأنَّها " تعني اختلاف الحالة الإعرابية في كلمة من الكلمات عن المألوف في نحو اللغة، ويشبه هذا في العربية اختلاف الحالة الإعرابية للاتباع بسبب المجاورة، كما في القراءة القرآنية: "الحمدِ لله رب العالمين" و"هذا جحر ضبٍّ خربٍ"[6].

فالتغير في اللغة –كما يبدو لي– يوازي الاختلاف والتحول من حالٍ إلى حال، ويسيران جنباً إلى جنب، إذ إنَّ الخروج على أحد شروط الموافقة يعني تغييراً

---

(1) البستاني، محيط المحيط، ص671.

(2) الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف (ت: 816هـ)، (د.ت)، كتاب التعريفات، تحقيق: عبد المنعم الحفني، دار الرّشاد، القاهرة، مصر، ص79.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص128.

(4) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، ط2، دار الهدى، بيروت، لبنان، ج1، ص377.

(5) الثمانيني، الفوائد والقواعد، ص160.

(6) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ص834.

قد حصل، ويبدو ممّا تقدّم أنّ ثمّة علاقة واضحة بين المعنى اللغوي الحقيقي الذي دار في المعجمات اللغوية، والمعنى الاصطلاحي الذي نُقل إليه هذا اللفظ.

وتعني المغايرة في حدّها الاصطلاحي كما بدا لي من فهم لشرط النحويين في باب الموافقة وعباراتهم المتناثرة في مظانهم اللغوية، بأنها تعني: المخالفة المقصودة في بعض الأحكام اللغوية في التراكيب والأنماط اللغوية وبنية بعض الألفاظ لغرضٍ بلاغي أو صوتي أو صرفي.

ويقودنا مصطلح المغايرة إلى الحديث عن مصطلحات أخرى من خلالها تتجلّى لنا صورة المغايرة بشكل أدق، ونهتدي إلى فهم الظاهرة، وثباتها في أصل اللغة، فمن هذه المصطلحات: التداخل اللغوي، أو ما يعرف بتركُّب اللغات، إذ يكشف لنا صورة المغايرة في الجانب الصرفي وخاصة في أبنية الأفعال، فإذا ما قُلنا (رَكَنَ: يَركَن)، هذا من تداخل اللغات؛ لأنّ الأصل التغاير، فلا يقع (ركَن–يركَن) في لغة واحدة، حيث يرى الصرفيّون أنّ الأصل في مضارع (فَعَلَ) هو المغايرة بالكسر (يفعِل) أو بالضم (يفعُل)، وأمّا موافقة حركة العين في الماضي للمضارع فأمرٌ طارئ أو من تركب اللغات، وهذا لا يكون إلا في ما كان عينه أو لامه حرفاً حلقياً.

فالبحث في موضوع التداخل يكشف لنا كنه المغايرة وخباياها، فكلا الموضوعين يفضي إلى الآخر، ويُعرِّف محمد عبد الخالق عضيمة التداخل بأنّه: "اشتراك أمرين في الدخول في أصل الفعل بأن يكون كلٌّ منهما داخلاً مشاركاً لغيره فيه، فلو لم يكن إلا واحداً لم يتحقق التداخل من الفعل إذا كان ذا وجهين في الماضي وجاء مضارعه على مقتضى واحد كفضل وقنط، فإنهما جاءا من بابي (فَعِلَ) بفتح العين وكسرها، وجاء مضارع الأول من بابي (نَصَرَ وعَلِمَ)، ومضارع الثاني من بابي (ضرَب وعلِم)، فإذا قيل في الأول بكسر عين الماضي وضم عين المضارع أو بالفتح فيهما، وقيل في الثاني بكسرهما أو فتحهما دخل أحد المضارعين على الآخر

في ماضيه، وكان المضارعان متداخلين فإن لم يأتِ إلا مضارع واحد على مقتضى إحدى لغتي الماضي، ككدت تكاد كان ذلك استغناء"[1].

ونلحظ تفشي مصطلح الخروج والانحراف في اللغة عن الأصل، عند المحدثين، وهذا ما نجده في الدراسات الأسلوبية، إذ يقول شكري عياد: "لقد فشا استعمال مصطلح الانحراف في الدراسات الأسلوبية الحديثة التي ذهبت إلى أنَّ علم الأسلوب هو بحث الدلالات الوجدانية للاستعمالات اللغوية التي تنحرف عن النمط اللغوي العادي"[2]. فالاستعمالات اللغوية المنحرفة عن الجمل الأصولية تُفسّر بالانحراف الدلالي الذي تتضمنه الجملة، وهذا يؤكد أهمية المعنى وما له من دور بارز في التأثير في بنية الجملة وخروجها عن المألوف.

ويذكر ريمون الطحّان: "ولكن في حال تفحصنا الجمل غير الأصولية، نرى أنها تتفاوت في درجات الخروج على الأصولية، ولا نكتفي حينئذٍ بالطلب من كتب اللغة أن تقوم بتعداد جميع الجمل الأصولية وبرصد قواعدها، بل نلحّ عليها، لكي تضع سلماً بدرجات انحراف الجمل غير الأصولية في العمود القانوني، ولكي تُبيّن لنا التعديلات التي يجب أن ندخلها على الجمل غير الأصولية لتصبح قانونية "[3]. ومعنى هذا أن هناك المزيد من الجمل المخالفة التي انحرفت عن قوانين الأصولية ونواميس اللغة، وخرجت على قانون الجملة اللغوية التي تعدّ صحيحة دلالياً، ومبنية على أساس المطابقة لقواعد اللغة. وهذا يقع في ربقة المغايرة لاتفاقهما في معنى الخروج عن المألوف.

ويمكننا القول بأنّ المغايرة بين الأنماط اللغوية لا تُعدُّ تجاوزاً ولا اعتباطاً في أمر اللغة، إذ إنَّها موجودة منذ أن وجدت اللغة، ويعزز ذلك وجودها في قرآننا الحكيم وسنتنا النبيلة وشعرنا العربيّ، إذ بها يتم صقل المعنى وتقريبه لدى المتلقي،

---

(1) عضيمة، محمد عبد الخالق، (1999)، المغني في تصريف الأفعال، ط2، دار الحديث، القاهر، مصر، ص184.

(2) عياد، شكري، (1981)، مذكرات في علم الأسلوب، ط1، دار المعارف، السعودية، ص13.

(3) طحان، ريمون، (د.ت)، فنون التقعيد وعلوم الألسنية، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ص190-191.

وإيقاظ السّامع، ويعضد هذا ما ذهب إليه برجشتراسر "أنّ كل شيء يخالف العادة هو أكثر تأثيراً في الفهم والمألوف"[1].

3.1 جهود علماء اللغة في المغايرة:

إنّ المتلمّس لظاهرة المغايرة في مصنفات القُدامى يرى لهم وقفات إزاءها تنمُّ عن تنبههم لهذه الظاهرة، وإدراكهم لوجودها في ظواهر اللغة، فنجدهم أحياناً جادين في طلب تفسيرها، وأحياناً يقفون عليها وقوف العجلان، ونلتمس ذلك في مصنفاتهم على صورة شذرات متناثرة لم ينظمها سمط، ولم يحسنوا لها جمعاً، ولم يفردوا لها باباً ولا فصلاً، ويمكن تقسيم جهودهم في هذه المسألة على ثلاثة مستويات:

1.3.1 المستوى الصَّوتيّ:

إنّ الدارس لظاهرة المغايرة في القضايا اللغوية يجد ارتباطاً وثيقاً بين المستويات التي تخضع لها تلك الدراسة، ومن ذلك مسألة الجر بالجوار، فهي مسألة نحوية في ظاهرها، وتكمن خلفها عوامل صوتية خالصة، ودليل هذا قولهم: "هذا جحر ضبٍّ خربٍ"، فمن الناحية الإعرابية ــ فيما يقتضيه الإدراك العقلي ــ لا يمكن أن يكون (خربٌ) صفةً للضبِّ، وإنّما للجحر، ولا يلتبس الأمر على فهم المتلقي "لأنّه إذا قال: هذا جحرُ ضبٍ متهدمٍ، ففيه من البيان أنّه ليس بالضبِّ"[2]، والذي تسبّب في هذه المغايرة النحوية هو عاملٌ صوتيٌّ الغرض منه تحقيق الانسجام الصوتي بفعل المجاورة، "فانجرّ (الخرب) على (الضّبِّ)... أنَّهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ، كما أتبعوا الكسرَ الكسرَ، نحو قولهم: (بِهِم وبدارِهِم)، وما أشبه هذا"[3].

---

(1) براجشتراسر، (1982)، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبعة السماح، بيروت، لبنان، ص86.

(2) سيبويه، الكتاب: ج1، ص437.

(3) المرجع نفسه: ج1، ص436.

وهذه الظاهرة "لا شك أنّها مظهر من مظاهر التنغيم في العربية"[1].

وتحدث المغايرة بين الأصوات، فيبدل صوت مكان صوت لكراهية توالي الأمثال أو لكراهية التضعيف، وفي هذا الباب عقد سيبويه باباً سمّاه "باب ما شذّ فأبدل مكان اللام الياء، لكراهية التضعيف" وجاء ببعض الأمثلة على ذلك، نحو: تسرّيت وتظنّيت وتقصّيت والأصل فيها قبل الإبدال (تسرّر وتظنّن وتقصّص) [2].

وحكى ابن السكيت: إنّ أصل تسرّى الجارية: تسرّر من السرور، فأبدلوا من إحدى الرّاءات ياء، كما قالوا تقضّى في تقضّض[3].

ونجد للمحدثين من النحاة رأياً طريفاً في أثناء تفسيرهم لصورة من صور المغايرة في المسألة الموسومة عند القدامى بالمجاورة، إذ ذهبوا إلى أنَّها مسألة تصح في القراءات القرآنية والشعر، وأنَّها محمولة على الجانب الصوتي والتطور الموسيقي الجمالي، لأنّها مسألة لفظية، إذ يتحقق فيها أمن اللبس، ويظهر هذا في قول تمَّام حسّان في أثناء تناوله لمقولة العرب "هذا حجر ضبٌّ خربٍ"، "فأغنت عندهم قرينة التبعيّة وهي معنوية عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية وهي لفظية، وكان الداعي إلى ذلك داعياً موسيقياً جمالياً هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية"[4].

وإلى مثل ذلك ذهب مهدي المخزومي في تفسير المغايرة في النعت السببي، "الحق أنَّ مثل قولنا: زارني رجل كريم خلقه، ليس من النعت في شيء وإنَّ الاتفاق في الإعراب لم يقم على أساس من كونه نعتاً تابعاً لما قبله؛ لأنَّه ليس صفة له ولكنَّه يقوم على أساسٍ من الإتباع للمجاورة وما تقتضيه موسيقا الكلام من انسجام في الحركات والاتباع للمجاورة أسلوب شائع في العربيّة"[5].

---

(1) العطية، خليل إبراهيم، (1983)، في البحث الصوتي عند العرب، دار الحريَّة للطباعة، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، العراق، ص68.

(2) سيبويه، الكتاب: ج4، ص424.

(3) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (سرى).

(4) حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص23 وما بعدها.

(5) المخزومي، مهدي، (1966)، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط1، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ص188.

فذهب إلى أنّ كلمة كريم رفعت على توهُّم أنه نعت لـــ(رجل) لمجاورته إياه ولكنه في الحقيقة وصف لما بعده إلا أنّه جاوره، فتبعه في إعرابه، فهو تابع لما سبقه في اللفظ ومرتبط مع ما بعده في المعنى.

والجر بالجوار موجود في أصل اللغة إلا أنَّ بعض العلماء مالوا لإنكاره في القراءات القرآنية، وقد تنبه عبدالفتاح الحموز إلى ذلك بقوله: "ولست اتفق مع مَنْ أنكر الخفض على الجوار في هذه القراءة وأمثالها؛ لأنّ في التنزيل مواضع تجعلنا نذهب إلى القياس عليها متناسين تلك... التي تدعو إلى إلغائه"[1].

وأشار عبد العزيز مطر إلى ظاهرة التَّغاير وبيّن معناها في الجانب الصوتي بأنَّه حدوث اختلاف بين الصوتين المتماثلين في الكلمة الواحدة، ويحدث هذا الاختلاف في الكلمة المشتملة على التضعيف متمثلاً بتغيير أحد الصوتين المضعفين إلى صوت لين طويل أو إلى أحد الأصوات المائعة كونها شبيهة بأصوات اللين[2].

وما قانون المخالفة في الدَّرس الصّوتي إلا مظهر من مظاهر المغايرة الذي يهدف إلى التَّخلص في الغالب من المتماثلات الصّوتية التي تشكّل في تتابعها صعوبة في النطق، ولذلك يمكن عدُّ مظاهر المخالفة التي أوردها رمضان عبد التّواب وإبراهيم أنيس وعبد الصُّبور شاهين وغيرهم من باب المغايرة بين الأصوات.

2.3.1 المستوى الصّرفي:

لعلّ أول من أشار إلى مسألة المغايرة هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، وذلك بقوله "رَكِنَ إلى الدُّنيا واطمأنَّ... يَركَنُ رَكَناً... وَرَكَنَ يَركُنُ ركُوناً، لغة سفلى مضر، وناس أخذوا من اللغتين فقالوا ركَنَ: يركَن"[3]، في هذا المثال يثبت لنا الخليل

---

(1) الحموز، عبد الفتاح، (1985)، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ص51.

(2) مطر، عبد العزيز، (1966)، لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللغوية الحديثة، المكتبة العربية، بيروت، لبنان، ص213.

(3) الفراهيدي، العين، ج 5، ص354.

المغايرة في أبنية الفعل، لكن دون الإشارة إلى المصطلح، فالأصل الذي نبّه عليه الخليل هو التغاير بين حركتي عين الفعل في الماضي والمضارع، وأهل اللغة أجمعوا على أن الأصل في مضارع (فَعَلَ) الذي ليس عينه ولا لامه حرفاً حلقيًّاً هو المغايره بالكسر (يفعِل) أو بالضم (يفعُل)، أما موافقة حركة عين الماضي وعين المضارع في (فَعَلَ)، فهو أمرٌ مستحدثٌ في اللغة فُسِّر بتداخل اللغات.

ويُعَدُّ كتاب سيبويه من أفضل المصادر القديمة التي بحثت الجوانب الصوتية وعالجت البنى الصرفية، فكان له عظيم الأثر في كثير من الدراسات الحديثة، وبحثنا في هذه الظاهرة يحتاج إلى مثل هذه التفسيرات، حيث علّل مجيء الأفعال التي التقت على عينها الفتحة في الماضي والمضارع بتعليلات صوتية بحتة، وأشار إلى الأفعال التي كان القياس فيها المغايرة بين صيغة الماضي والمضارع إلا أنَّها خرجت على قانون المغايرة، فقال: "أبَى يأبَى فشبهوه بقَرأ... يقرَأ. وفي يأبَى وجه آخر أن يكون فيه مثل حسِب يحسِب، فُتحا، كما كُسرا.... وأمّا جَبَى يَجبَى وقلَى يَقلَى، فغير معروفين إلا من وجه ضعيف "[1]، وهو ينكر ذلك في بنية الأفعال التي ليس في عينها ولا لامها حرفٌ حلقيٌّ .

وفي موضع آخر يبسط نظره في مسألة المغايرة في التّذكير والتّأنيث، فيرى أن جمع التَّكسير يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، وعليه جاز التَّذكير والتَّأنيث في الفعل بقوله: "وأما الجميع من الحيوان الذي يكسّر عليه الواحد بمنزلة الجميع من غيره الذي يكسر عليه الواحد في أنه مؤنث"[2].

وحديثه في إطار المغايرة عن مسألة العدد، يؤيده بقوله: "وسألت الخليل رحمه الله عن: ما أحسن وجوههما فقال: لأنَّ الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك"[3].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص105-106.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص36؛ انظر: الجليس النحوي، الحسن بن موسى، (1994)، ثمار الصّناعة، ط1، تحقيق: حنّا حداد، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، الأردن، ص91.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص48.

وأشار الفراء إلى ظاهرة المغايرة في باب المذكر والمؤنّث، ويتبين ذلك في كلامه على قراءة الحسن "يلتقطه بعض السيارة"[1]. بتأنيث الفعل "تلتقطه" "وذلك أنَّه ذهب إلى السيارة، والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعل له أو هو بعض له، فقالوا فيه بالتأنيث والتذكير، وإنَّما جاز هذا كلّه؛ لأنَّ الثاني يكفي من الأول، ألا ترى أنَّه لو قال: تلتقطه السيارة لجاز وكفى من بعض"[2].

ويشير الكسائي في معرض حديثه عن بناء الأفعال إلى المغايرة المتمثلة في حركة عين الماضي ومضارعه، ويؤيد قوله: "تقول حَرَصت بفلان بفتح الراء، وقال الله تعالى عزّ وجلّ: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[3]. ولا تقول تَحرَصُ بفتح الراء، ونجده أحياناً يذكر الوجه الصحيح مستشهداً عليه، وفي أغلب الأحيان ينصبّ التَّصويب على الحركة التي تبيّن باب الفعل، ويحدّد أن الصَّحيح في (نقَم) بفتح القاف لا غير، إلا أن الجوهري يروي عنه كسر القاف، فمعنى هذا أنه تهيأ للكسائي معرفة جديدة وهي أن الكسر لغة [4]. ونستطيع أن نقول إنَّ الكسائي قد أدرك أهمية المسألة وأبعادها في الدَّرس الصَّرفي، إذ إنَّه ليس في كلامهم فَعَلَ، يفعَل، وهو بهذا يقرر حقيقة المغايرة ويحذو حذو من سبقه.

ولعلَّ ابن قتيبة أوَّل مَن خصّص في كتابه "تأويل مشكل إعراب القرآن" لهذه المسألة باباً سمّاه "باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه"[5] تحدث فيه عن المعاني السّياقيّة

---

(1) سورة يوسف، الآية: 10.

(2) الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله (ت: 207هـ)، (1980)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النّجار وأحمد يوسف نجاتي، ط2، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج2، ص37.

(3) سورة يوسف، الآية: 103.

(4) آل ياسين، محمد حسين، (1980)، الدراسات اللغوية عند العرب، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ص171، 172.

(5) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت: 276هـ)، (د.ت)، تأويل مشكل القرآن، إعداد ودراسة: محمد سعيد عبد العزيز، إشراف ومراجعة: عبد الصبور شاهين، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ص180-187.

لبعض الأساليب الإنشائيَّة، والجزاء عن الفعل بمثل لفظه والمعنيان مختلفان (المشاكلة)، والعامّ يُراد به الخاصّ، والجمع يُراد به الواحد والاثنان، والواحد يُراد به الجمع، ووصف الجمع بصفة الواحد، ووصف الواحد بصفة الجمع، واجتماع الشّيئين فيجعل الفعل لأحدهما، ومخاطبة الشّاهد بشيء ثمّ تجعل الخطاب له على لفظ الغائب (الالتفات في الضمير)، وأمر الواحد والاثنين والثلاثة فما فوق بأمر الاثنين (الالتفات في العدد)، وإتيان الفعل على بنية الماضي وهو دائم أو مستقبل (الالتفات في الزّمن)، ومجيء المفعول به على لفظ الفاعل و(فعيل) بمعنى (مفعل)، و(فعيل) يُراد به (فاعل)، والفاعل على لفظ المفعول به .... ونجد دراسة ابن قتيبة لهذه الأساليب دراسة في غاية الأهميّة؛ لتصريحه بأنَّها أساليب تخالف مقتضى الظاهر، أي أنّ هنالك بنية عميقة لهذه التراكيب تتغاير والبنية السّطحية الظاهرة، وقد يكون هذا مدخلاً لتفسير النّصوص القرآنية، وعامّة التّراكيب اللغوية في الكلام، التي بدت لنا خارجة على نواميس اللغة، وخارقة للنّظام القواعدي الذي حدّده النّحاة.

ويضيف ابن قتيبة في فلك هذه الظاهرة "ومنه ناقة جبار إذا عظمت وسمنت، ونخلة جبارة إذا فاقت الأيدي، وبلدة ميت لا نبات فيها وميته بالهاء للحيوان "[1]، فغاير بين الصفة والموصوف في قوله "ناقة جبار" فذكر الصفة وصاحبها مؤنث لتحقيق أمن اللبس بين ذلك وبين نخلة جبارة التي توافق صفتها مع الموصوف، وتمت المغايرة في قولهم "بلدة ميت" لتحقيق أمن اللبس بين وصف الحيوان والموات.

و يصف الأفعال الأربعة (حسِب، يَحسِبُ، ونَعِمَ، يَنعِمُ، ويَئِسَ يَيئِسُ، وبَئِسَ يَبئِسُ) بالشُّذوذ، إذ يقول: "وهذه الحروف الأربعة في الأفعال السالمة شواذ وما سواها من فعِل، فإن المستقبل منه (يفعَل) نحو علِم يعلَم، وعجِل يعجَل، أما المعتل فمنه ما جاء ماضيه ومستقبله بالكسر، نحو: ورِم، يَرِم، ووثِقَ، يَثِق، وورِع، يرِع[2].

---

(1) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص23.

(2) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت: 276هـ)، (1963)، أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ص315.

وهذا الشذوذ الذي تحدث عنه ابن قتيبة فُسِّر بالتداخل بين اللغات، ويكفينا قول ابن جني في الردِّ على هؤلاء: "إنَّ من يصف هذه الأنماط بالشُّذوذ إنَّما هو ضعيف نظر، خفّ فهمه إلى تلقي ظاهر هذه اللغة "[1] وفي موطن آخر يقول "اعلم أنَّ هذا موضع قد دعا أقواماً، ضعف نظرهم وخفَّت إلى تلقي ظاهرة هذه اللغة أفهامهم أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادّعوا أنَّها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأَخِرةٍ من أصحابها وأنسوا ما كان ينبغي أن يذكروه وأضاعوا ما كان واجباً أن يحفظوه، ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فعِل: يفعُل، نحو: نعِم ينعُم، ودمِت: تدوم، ومت: تموت، وقالوا أيضاً فيما جاء من فَعَل: يفعَل وليس عينه ولا لامه حرفاً حلقياً نحو: قلَى: يقلَى، وسلا: يسلا"[2].

وأشار ابن درستويه في شرح الفصيح إلى هذه الظاهرة بقوله: "قال حَسِب يحسَب نظير علِمَ يَعلَم؛ لأنَّه من بابه، وهو ضِدَّه، فخرج على مثاله، وأمّا يَحسِبُ فالكسر في المستقبل لغةٌ، مثل: ورِم يرِم، وقال بعضهم يقال حسِب: يحسِب على مثل ضرب يضرِب"[3]، والعود هنا أحمدُ إلى موضوع تداخل اللغات، إذ إنَّه يكشف لنا حقيقة المغايرة أثناء تناوله للتداخل اللغوي، ويبين لنا القاعدة اللغوية التي تسير وفقها الأنماط اللغوية.

ويورد ابن خالويه أنّه: "ليس في كلام العرب فَعَل، يفعَل، مما ليس فيه حرف الحلق، إلا عشرة أحرف "وهي أَبى: يأَبى، قلَى: يقلَى، وجَبَى يجبَى، وسَلَى يسلَى، وخظَا يخظَى (أي سمن) وعَضَضت تَعَضُّ، وبَضَضت تَبَضّ، وقَنَطَ يَقنَط، وعَشَى يَعشَى، ورَكَنَ يَركَن"[4].

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج1، ص374.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص375.

(3) السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: 911هـ)، (د.ت)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ج1، ص264-265.

(4) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، (1979)، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، مكة المكرمة، السعودية، ص28، 29، 95.

ويذهب ابن جني في تفسير المغايرة بين حركتي عين الماضي ومستقبله للمفارقة بين الأزمنة والدلالة عليها فيقول: "وذلك أنَّه قد دلت الدِّلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع إذ الغرض في صيغ هذه المُثل إنَّما هو لإفادة الأزمنة، فجعل لكل زمان مثالاً مخالفاً لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزّمان"[1].

ويضيف إلى ذلك مفسّراً خروج الثلاثي مضموم العين على هذا القيد بأنَّ السبب عائد إلى عدم تعدية هذا النَّوع من الأفعال، وأشار إلى مخالفة فاء المضارع لسكونها، فقال: "فإن قلت: فقد نجد في الثلاثي ما تكون حركة عينه في الماضي والمضارع سواءً، وهو باب (فعُل) نحو: كرُم يكرُم وظرُف يظرُف، قيل: على كلِّ حال فاؤه في المضارع ساكنة، وأمّا موافقة حركة عينه؛ فلأنَّه ضرب قائم في الثلاثي برأسه، ألا تراه غير متعدٍ البتة وأكثر باب (فَعَل) و(فَعِل) متعدٍ، فلما جاء هذا مخالفاً لهما ــ وهما أقوى وأكثر منه ــ خولف بينهما وبينه، فوفق بين حركتي عينه وخولف بين حركتي عينيهما"[2].

وتحدث ابن القطاع عن بعض الأمثلة التي تغايرت فيها البنى ونسبها إلى لغات العرب أو عدها من الشواذ في بابها أو حملها على الندرة ولم ينصّ فيها على التغاير[3].

ويصف الزمخشري "أَبَى يَأبَى"، و"ركَنَ يركَنَ"، بالشُّذوذ؛ لأنّ ذلك جاء على غير القياس الذي يُفضي بالمغايرة بين صيغة الماضي والمستقبل[4].

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج1، ص376.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص376-377.

(3) ابن القطَّاع، أبو القاسم علي بن جعفر السّعدي الصقلي (ت: 515هـ)، (1983)، كتاب الأفعال، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج1، ص11-14.

(4) الزَّمخشريُّ، أبو القاسم جار الله محمود عمر (ت: 538هـ)، (1990)، المفصّل في علم العربية، قدّم له وراجعه: محمّد نور الدّن السّعديّ، ط1، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ص331.

ويعرض ابن الشجري لهذا الواقع اللغوي في بناء صيغة (يفعَل) من (فعَل) بقوله: "وقولهم أَبَى يَأبَى ممّا شذَّ عن القياس لمجيئه على فَعَل، يفعَل، بفتح العين من الماضي والمستقبل، وليست عينه ولا لامه من حروف الحلق، وكان قياسه (يَأبَى مثل (يَأنَى)، وقيل في علة ذلك قولان: أحدهما أنهم حملوه على (مَنَعَ لأن الإباء والمنع نظيران فحملوه على نظيره كما حملوا (يذر) على (يدع) لاتفاقهما في المعنى، وإن لم يكن في (يذر) حرف حلقي[1].

ويطالعنا ابن يعيش في شرح المفصّل بالحديث المفصّل عن أصناف الفعل الثلاثي وبين أبنية المجرد الثلاثي: فعَل، فَعُل، فعِل، ووجوه كل منها المتعدي وغير المتعدي، ويورد أمثلة على كل بناء وكيفية مجيء مضارعه "وأما فَعَلَ يَفْعَلُ فليس بأصل ومن ثم لم يجيء إلا مشروطاً فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق، الهمزة والهاء والحاء والعين والخاء والغين إلا ما شذّ من نحو: أبى يأبى، ورَكَنَ، يَركَن"[2]، ويشير إلى التوافق الذي يحدث لحركة العين في الماضي ومضارعه إنما هو من تداخل اللغات، وبهذا يعضُد آراء من سبقوه في مسألة التغاير بين البناءين.

ويجري حديث الرضي في مدار المغايرة: "اعلم أنَّ القياس في مضارع (فعِل) مكسور العين فتحها، وجاءت أربعة أفعال من غير المثال الواوي يجوز فيها الفتح والكسر، والفتح أقيس، وهي حَسِبَ يَحسَبُ، ونَعِمَ يَنعَمُ، وبَئِسَ يَبئَسُ، ويَئِسَ يَيئَسُ، وقد جاءت أفعال من المثال الواوي لم يرد في مضارعها الفتح، وهي ورِث يَرِثُ، وَثِقَ يَثِقُ، ومَقِ يَمِقُ، وفَقِ يَفِقُ، ووَرِمُ يَرِمُ، ووَلِيَ يَلِي، وجاءت كلمات روي في مضارعها الفتح، وهما: وَرَى: يَرَى، وبَق: يبق، وإنّما بنوا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علة حذف الواو فتسقط فتخف الكلمة"[3].

---

(1) ابن الشجري، أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة (ت: 542هـ)، (د.ت)، أمالي ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج1، ص138.

(2) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت: 643هـ)، (د.ت)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج7، ص152.

(3) الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: 686هـ)، (1982)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص135.

وفي موضعٍ آخر يضيف الرضي بعض الأمثلة من أبنية الفعل، نحو: فعِل يفعُل كفضِل، يفضلُ، نعم-ينعُم، ومثل ذلك المعتل الأجوف: طاح يطيح، وتاه يتيه، وكذلك فَعَل، يفعَل، غير الحلقي، نحو: ركَنَ، يركَن، وقلَى، يقلَي، وسلا يسلا، وقَنط يقنط، شجا يشجى، وعسا يعسى، وهنا فسَّر موافقة حركة العين في الماضي إلى حركة العين في المضارع بتداخل اللغات، إذ يريد القول أنّ الأصل الاختلاف والتَّغاير فيما يتعلق بحركة أبنية الفعل[1].

ونلاحظ أنَّ الرضي يعتدُّ بكلام من سبقوه في إيجاد تفسير لهذه الظاهرة، يقول: "و حكى سيبويه قلَى، يقلَى، والمشهور يقلِي بالكسر، وحكى أبو عبيدة عضضت تعضُ، والمشهور عضِضت بالكسر، وحكى غير سيبويه ركَن يَركن، وزكَنَ، يزكَن من الزكن، (وهو العلم أو الظَّنّ أو التفرس). وزكِن بالكسر أشهر، وحكى أيضاً غسا الليل، (أي أظلم) ويَغسَى، وشَجَا يَشجَى وسَلَا يَسلَا، وقَنَطَ يَقنَطُ، ويجوز أن يكون غسا وشجا وسلا طائيّة؛ لأنَّه جاء عَشِي يَعشَى، وغسِي يَغسَى، وشَجِي يَشجَى، وسلِي يَسلَى، وأما قَلَى يَقلَى فلغة ضعيفة عامرية، والمشهور كسر مضارعه"[2].

ويذكر العيني أنَّ كرُم يكرُم لا يدخل في الدعائم (وسميت دعائم لاختلاف الحركات في الماضي والمستقبل، والاختلاف يدلّ على القوة، والقوة تدلّ على الأصالة)؛ لأنّه لا يجيء إلا عند الطبائع والنعوت، وكذلك حسِب يحسِب لا يدخل في الدعائم لقلته"[3].

ويعزو العيني موافقة حركة الماضي ومضارعه في (فَعَلَ) (يفعَل) إلى لهجات لبعض العرب نحو قولهم: "وأما بَقَي يَبقَي، فَنَى، يَفنَى وقَلَى، يَقلَى، فلغات طيء، وقد فروا من الكسرة إلى الفتحة"[4].

---

(1) الأستراباذي، شرح شافيه ابن الحاجب، ص124-125.

(2) المرجع نفسه، ص124-125.

(3) العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت: 855هـ)، (د.ت)، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، العراق، ص43.

(4) المرجع نفسه، ص43.

ويورد السيوطي في مزهره قول ابن درستويه في هذه المسألة: "قال ابن درستويه في شرح الفصيح: قول العامّة: حرِصت بالكسر أحرِص لغة معروفة صحيحة إلا أنَّها في كلام الفصحاء قليلة، والفصحاء يقولون بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل "[1].

وفسّر أبو حاتم السجستاني ظاهرة المغايرة بالحمل على المعنى في مسائل التأنيث والتذكير، فيذكر السجستاني "أنَّ التوزي قد سأله عمّا أحدثه في كتاب المذكر والمؤنث إذا سأله عن الفردوس "فقال السجستاني مذكر، فقال التوزي فإن الله يقول: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[2]، قلت ذهب إلى الجنة فأنث، فقال التوزي يا غافل، أما تسمع الناس يقولون: أسألك الفردوس الأعلى، فقلت: يا نائم الأعلى هاهنا أفعل وليس الفعلى"[3].

ولا يزال أهل اللغة يعرّجون على ظاهرة المغايرة ليفسّروا بها بعض المسائل اللغوية، مثل المذكر والمؤنث، فعقد ابن فارس فصلاً.

قال: "هذا باب ما يجري من غير ابن آدم مجرى ابن آدم في الأخبار عنه[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[5].

---

(1) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص215.

(2) سورة المؤمنون، الآية: 11.

(3) السَّجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد (ت: 255هـ)، (1997)، المذكر والمؤنث، تحقيق: حاتم الضامن، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، ص164؛ وانظر: الزَّجَّاجي، أبو حاتم، (1997)، المذكَّر والمؤنّث، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

(4) ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت: 395هـ)، (1993)، الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر الطَّبَّاع، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ص191، وانظر: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت: 328هـ)، (1981)، المذكر والمؤنّث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، مصر، ج1، ص148.

(5) سورة يوسف، الآية: 4.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ هَؤُلَاء آلِهَةً مَّا وَرَدُوهَا﴾[2].

فقد جمع ابن فارس الشواهد القرآنية ليبين دور المعنى وأهميته في تشكيل هذه الظاهرة دون أن يعلق على ذلك، وبهذا يتفق مع ابن قتيبة.

ويطالعنا في موطنٍ آخر بقوله: "إذا عُبِّر عن واحد بلفظ جماعة أو اثنين بلفظ الجماعة فذلك كله مجاز"[3].

ويضيف: "ومن سنن العرب الإتيان بلفظ الجمع، والمراد واحد أو اثنان، كقوله تعالى: وليشهد عذابهما طائفة، ويراد واحد أو اثنان، وقال: "فقد صغت قلوبكما وهما قلبان، وقال بم يرجع المرسلون وهو واحد يدل عليه قوله جلّ شأنه: ارجع إليهم"[4].

وبعد ذلك نجده يحذو حذواً مغايراً لما سبق في حديثه عن مسألة التذكير والتأنيث، فهو يترك التغاير في هذه المسألة إلى تعدد اللغات[5].

ومنها الاختلاف في التذكير والتأنيث، فإنَّ من العرب من يقول هذه البقرة ومنهم من يقول هذا بقر وهذه النخل وهذا النخل، ومن ذلك بالتذكير في القرآن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾[6]. ويبدو لي أن للمعنى دوراً بارزاً في ثبات هذه الظاهرة ووجودها في طبيعة اللغة، فمن أجل المعنى تنشأ التراكيب والأنماط اللغوية المتغايرة، إذ حمل أهل اللغة هذا التغاير على المعنى، وفسّروا به ما يحدث من تغاير بين التراكيب.

---

(1) سورة النمل، الآية: 18.

(2) سورة الأنبياء، الآية: 99.

(3) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص189.

(4) المرجع نفسه، ص212.

(5) المرجع نفسه، ص70.

(6) البقرة، الآية: 20.

وحديث العلماء المحدثين في تناولهم لظاهرة المغايرة على المستوى الصرفي، لا يكاد يخرج عن دائرة حديث القدماء، فلم يضيفوا جديداً يذكر، إذ نهجوا نهجهم وساروا على خطاهم، وبسطوا الحديث في هذه الظاهرة أثناء تناولهم درس التداخل اللغوي، إذ أفرد عبد الخالق عضيمة فصلاً عن التداخل اللغوي في كتابه "المغني في تصريف الأفعال" تحدث فيه عن الألفاظ التي ذكرها القدامى وعدّها من باب تداخل اللغات في أبنية الفعل الماضي، وجاء مضارعه على مقتضى واحد كفَضِلَ وقَنِطَ فإنَّهما جاءا من بابي (فعِل) بفتح العين وكسرها، وجاء مضارع الأول من بابي نَصرَ، وعلِمَ ومضارع الثاني من بابي ضرَبَ وعلِمَ، فإذا قيل في الأول بكسرهما أو فتحهما دخل أحد المضارعين مع الآخر في ماضيه وكان المضارعان متداخلين[1].

وعقد الخوري دون حنا بحثاً في مسألة تداخل اللغتين في الفعل الثلاثي نشتمُّ فيه رائحة الحديث عن المغايرة، وإن لم يذكر ذلك صراحة في هذا الجانب أو يصرح بلفظة المغايرة، إلا أنَّه أراد أن يقول ما توافق في الأفعال في بناء الماضي والمضارع، إنّما هو من تداخل اللغات، وكان الوجه فيها المغايرة، وضرب على ذلك أمثلة مبيناً فيها آراء اللغويين القدامى باختصار[2].

ومن المحدثين الذين طرقوا باب هذه المسألة إبراهيم أنيس، الذي أعدّ بحثاً حول (أبواب الفعل الثلاثي)، أو بصورةٍ أدق علاقة الفعل الماضي الثلاثي بمضارعه، وقام بإحصاء كل الأفعال الثلاثية التي وردت في القرآن الكريم، والأفعال الثلاثية التي وردت في القاموس المحيط ماضياً ومضارعاً، وأشار في هذه الدراسة إلى العلاقة التي تربط صورة الماضي الثلاثي ومضارعه إذ تحكم هذه الأنماط اللغوية في الغالب قاعدة صوتية وسمها (بالمغايرة)، مشيراً إلى حدِّها الاصطلاحي بقوله: " فحركة عين الماضي إن كانت فتحة توقعنا أن يقابلها في

---

(1) عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، ص160-161.

(2) حنا، دون، (1912)، تداخل اللغتين في الفعل الثلاثي، مجلة المشرق، السنة الخامسة عشر، العدد السابع، ص423، 526.

المضارع الضَّمة أو الكسرة، فالضَّمَّات والكسرات من طبيعة صوتية واحدة، في حين أن للفتحات طبيعة أخرى"[1].

وعزا حدوث هذه الظاهرة لأسباب لهجية، وبيّن أن القبائل البدوية كانت تؤثر باب (نَصَرَ)، والحضر يؤثرون باب (ضَرَبَ)، أو على حدّ تعبير القدماء فإن تميم ومن على شاكلتها من قبائل الصحراء يؤثرون باب (نَصَرَ) في حين إن معظم القبائل الحجازية الحضرية يؤثرون باب (ضَرَبَ)[2]، وفي موضع آخر يوضح لنا هذا بقوله إن "القبائل البدوية كانت تميل إلى الضم في حين أن القبائل المتحضرة كانت تميل الكسر"[3].

ويشير في دراسته الإحصائيّة إلى أنّه تبيَّن صحّة ما ذهب إليه النُّحاة من أنَّ حروف الحلق تؤثر الفتحة، وهذا الأمر أدّى إلى وجود باب (فَتَحَ) أمّا فيما يتعلق بباب (كرُم) فهو فرع لباب (نصر) وليس باباً مستقلاً، فقد تغيَّرت حركة عين ماضيه من فتحٍ إلى ضمٍّ للدلالة على أنَّ معناه صار كالغريزة في صاحبه أو للتعجّب، ويضيف أنّ الماضي الذي شُكِّلت عينه بالكسر يكون مضارعه مفتوح العين، وذلك بسبب المغايرة أيضاً، ويطلق عليه باب (فَرِحَ)[4].

وفي أثناء حديثة عن كيفية اشتقاق صيغة من أخرى يرد المصطلح (المغايرة) مرة أخرى ليعدّه أحد الأسس والمعايير التي يرتكز عليها اللغويون في اشتقاق الصيغ، ويشير إلى أنّ "القوانين الصّوتية الحديثة تجعل الضمّة والكسرة من الأصوات الضيقة تقابلهما الفتحة التي هي الصوت المتّسع، فإذا أردنا أن نخالف بين الماضي والمضارع اخترنا للأول الضمة أو الكسرة، واخترنا للمضارع الفتحة أو العكس بالعكس"[5].

---

(1) أنيس، إبراهيم، (1969)، منهج الإحصاء في البحث العلمي، مجلة كلية الآداب الجامعة الأردنية، المجلد الأول، العدد الثاني، ص20.

(2) أنيس، منهج الإحصاء في البحث العلمي، ص20.

(3) أنيس، إبراهيم، (1975)، من أسرار اللغة، ط5، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ص61.

(4) أنيس، منهج الاحصاء في البحث العلمي، ص21.

(5) أنيس، من أسرار اللغة، ص49.

وقد علّق أنيس على الأفعال التي عينها أو لامها حرف حلق وكان حقها أن تكون مفتوحة العين في المضارع، إلاّ أنَّها خضعت لقانون المغايرة، وعُدّت شاذّة لمجيئها مكسورة العين أو مضمومة مثل: يَنكِحُ، ويَنزِعُ، ويَقعُدُ، ويقول بأنَّها في الماضي تنتمي إلى نظام لهجي غير لهجة قريش، "ويظهر أنَّها تنتمي في صيغتها للهجة أخرى غير اللهجة القرشية التي أسست لغة القرآن عليها في معظم الظواهر اللغوية"[1]، ويقول في موضع آخر. "ويغلب أن يعزى هذا الشُّذوذ إلى إعداد الفعل من لهجة أخرى لها قواعد أخرى تخضع لها، ولهذا نرجّح أنّ الأفعال السابقة (نكح، ورجع) تنتمي إلى لهجة أخرى غير اللهجة التي نزل بها القرآن الكريم"[2].

وإلى مثل هذا ذهب المطلبي غير أنه زاد عليه بأن الأمر لم يكن مقصوراً على اللهجات القديمة، بل موجود في اللهجات الحديثة بقوله: " القبائل العربية تختلف في عين الفعل باختلاف ميولها الصوتية، وبقيت هذه الظاهرة واضحة في اللهجات الحديثة، فلهجة الأرياف في جنوب العراق تميل إلى كسر عين الفعل المضارع، فيقولون يسكِت، ويأكِل، ويقعِد، وفي لهجة بغداد بالضم، إذ يقولون يسكُت، ويأكُل ويقعُد بالقاف المهموسة "[3].

وانتهى في حديثه إلى أنَّ حركة عين المضارع غير مستقرة في أفعال العربية ولهجاتها، وأنَّ القدماء ما كانوا ليعنَوا بها، وأنَّ تصنيف أبواب الفعل من صنيع اللغويين حين جمعوا اللغة ووضعوا المعجم، يقول: " إنَّ ما يسميه ابن جني تداخلاً لم يكن من هذا القبيل بشيء، وإنّما كان نتيجة لعمل اللغويين حين جمعوا اللغة واصطنعوا أبواب الأفعال، فخلطوا بين نطق القبائل لهذه الأفعال "[4].

---

(1) أنيس، من أسرار اللغة، ص52.

(2) أنيس، إبراهيم، (1965)، في اللهجات العربية، ط2، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، مصر، ص171.

(3) المطلبي، غالب فاضل، (1978)، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد، العراق، ص176-177.

(4) المرجع نفسه، ص177.

ويسير عبد الغفار هلال على خطى ابراهيم أنيس بل نقل عن أنيس قوله إنَّ المغايرة هي أحد الأسس الثلاثة التي يتمّ وفقها معالجة اشتقاق الصيغ، وذكر " أنَّ قانون المخالفة يقتضي أن يكون مضارع (فَعِلَ) بكسر العين، (يَفعَلُ) بفتحها "[1].

وخصّصت منيرة العلولا بحثاً، سمّته بـــ"التداخل في اللغات دراسة لغوية قرآنية". تحدثت فيه عن جوانب التداخل اللغوي وصوره في القراءات القرآنية، وأشارت إلى أصل التغاير بين بناء الفعل الماضي والمضارع من حيث تغير حركة عين كل منهما عن الآخر، وإن توافقت حركة العين في كلا البناءين كان ذلك واقعاً في باب تداخل اللغات[2].

وأعدّ سيف الدين الفقراء بحثاً جمع فيه آراء العلماء لعلّة خروج بعض الأنماط اللغوية غير الحلقية على قاعدة المغايرة، وفسّرها بالتداخل بين اللهجات، مبيناً أسبابه ومظاهره، ودرس تعدد أحوال الفعل الماضي من حيث فتح العين أو

كسرها أو ضمّها مع ما يترتب على ذلك من أثر في بناء الفعل المضارع وما يقتضيه ذلك من المغايرة في حركة العين، واختلاف الاستعمال اللغوي في طريقة المغايرة، وقد حصر الأنماط اللغوية التي عدّها العلماء غير قياسية، وذكر أنَّها تعدّ من مظاهر التطور اللغوي الناتج عن تفاعل اللهجات وتداخلها مع بعضها في الاستعمال اللغوي. وأشار إلى أفعال أخرى كثيرة وردت في المعاجم لم يشر إليها العلماء القدامى، ويمكن تفسيرها بالتداخل اللغوي، وهي أنماط أيَّدها الاستعمال اللغوي في القراءات، والشَّواهد الشِّعرية، وكلام العرب[3].

---

(1) هلال، عبد الغفار حامد، (1990)، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، ط2، مطبعة الجبلاوي، القاهر، مصر، ص59.

(2) العلولا، منيرة بنت سليمان، (1999)، التداخل في اللغات – دراسة لغوية قرآنية، مجلة جامعة أم القرى، المجلد 12، العدد 19، ص725–800.

(3) الفقراء، سيف الدين طه، (2008)، تداخل اللهجات وأثره في تفسير الشّذوذ في بناء الفعل المضارع، بحث مقبول للنشر في مجلة كلية الآداب، جامعة البحرين، ص13، 19، 22، 41، 44.

وفي حقيقة الأمر فإنّ أهل اللغة –قدامى ومحدثين– ممّن درسوا الأنماط اللغوية متوافقة الحركة في عين كلٍّ منها، أرادوا القول بأنّ متطلب القاعدة اللغوية يفرض المغايرة بين الأنماط اللغوية غير الحلقية، وما جاء مخالفاً لقانون المغايرة من غير الحلقي وُصف حيناً بالندرة، وحيناً بالشذوذ، وأحياناً فُسّر بالتداخل بين اللهجات. ونصل إلى أنَّ الجميع متفق على أنَّ الأصل في بناء الماضي ومضارعه المغايرة، مما ليس عينه ولا لامه حرفاً حلقيًّاً وجاء ماضيه على وزن "فعَلَ، أو فَعِلَ"

ومن المسائل التي تندرج تحت ظاهرة المغايرة مسألة التّذكير والتَّأنيث وما يعتريها من تغيرات في باب الموافقة حيناً والمغايرة أحياناً، إذ يرى الحلواني "أن علّة ذلك طبيعة النظام اللغوي في العربية، فليس في نظامها كلمات يمكن أن تستخدم للمذكر والمؤنث، بل معظمها يخضع لثنائية التذكير والتأنيث، كالضمائر وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، ولا يستثنى من ذلك إلا بعض المبهمات مثل: ما ومن وهؤلاء"[1].

وأمَّا إسماعيل عمايرة فيذهب في هذه المسألة إلى حتميّة التطور التاريخي "ولعلّ من الآثار التي ما تزال شاخصة من بقايا تلك الطائفة من الصفات التي يستوي المذكر والمؤنث من غير حاجة إلى علامة التأنيث، وذلك نحو صبور وجريح"[2].

ويقرر إبراهيم السامرائي حقيقة التطور التاريخي في هذه المسألة بقوله: "وكأنّي ميّال إلى أن أقرر أنَّ التأنيث بالعلامة طارئ في العربية من الناحية التاريخية كما هو طارئ في غير العربية من اللغات السامية"[3].

---

(1) الفقراء، تداخل اللهجات وأثره في تفسير الشّذوذ في بناء الفعل المضارع، ص430.

(2) عمايرة، إسماعيل أحمد، (1986)، ظاهرة التَّأنيث بين اللغة العربية واللُّغات الساميَّة، دراسة صوتيَّة تأصيليَّة، ط1، مركز الكتاب العلمي، عمَّان، الأردن، ص23، 34.

(3) السَّامرائي، إبراهيم، (1994)، من سعة العربية، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص121، والصفحات: 11، 12، 183.

3.3.1 المستوى النحوي:

أشار سيبويه إلى هذه المسألة في باب ما ينتصب في التعظيم والمدح، فقال: "(هذا باب ما ينتصب في التعظيم والمدح) وإن شئت جعلته صفة، فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك: الحمد لله الحميدَ هو، والحمد لله أهلَ الحمد والملك له أهلَ الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً كما قال الأخطل:

نَفــسِي فداءُ أمِيــرِ المُؤمِنِينَ إِذا أَبدَى النَّواجِذَ يَومٌ بَاسِلٌ ذَكَرُ
الخَائِضُ الغَمرَ وَالميمونُ طَائِرُه خليفةُ اللهِ يَستَسقِي بِهِ المَطَرُ

زعم الخليل أن نصب هذا على أنّك لم ترد أن تحدّث الناس ولا من تخاطبه بأمرٍ جهلوه، ولكنَّهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناءً وتعظيماً، ونصبه على الفعل، كأنّه قال: (أذكر أهل ذاك) و(اذكر المقيمين)، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره "[1].

وفي موطنٍ آخر يقول: "هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه، وذلك قولك: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ لم يُرد أن يكرره ليعرفك شيئاً تنكره، ولكنه شتمه بذلك"[2].

وأشار أيضاً إلى التغاير اللغوي الواقع في التراكيب النحوية، نحو: "وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبان ولا بخيلاً وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبَك، والوجه الجر؛ لأنَّك تريد أن تشرك بين الخبرين وليس بنقض إجراء المعنى"[3].

ويكشف عن التغاير في الأصل اللغوي في مسألة الجر على الجوار في المسألة المشهورة "هذا جحر ضبٍّ خربٍ". فأدرك سيبويه "أنَّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد، ألا ترى أنَّك تقول: هذا حبُّ رمانٍ، فإذا كان لك قلت: هذا حبُّ رمّاني، فأضفت الرّمان إليك، وليس لك الرُّمان إنَّما لك الحبُّ"[4].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص248–250.
(2) المرجع نفسه، ج1، ص248–250.
(3) المرجع نفسه، ج1، ص436.
(4) المرجع نفسه، ج1، 436

وذهب الفراء إلى أنَّ العرب يهدفون فيما يجعلون فيه النعت مُخالفاً لمنعوته في كلامهم إلى تحقيق وضعٍ جديدٍ يكون فيه النعت غير تابع لأوّله[1].

وجاء في الكامل: "إذا قال:(جاءني عبدالله الفاسقَ الخبيثَ) فليس يقول إلّا وقد عرفه بالخبث والفسق، فنصبه بـــ (أعني) وما أشبهه من الأفعال، نحو: (أذكر) وهذا أبلغ في الذّم أن يقيم الصِّفة مقام الاسم، وكذلك المدح"[2].

وذكر ابن جني في هذا الباب أنّ العرب يخرجون من الرَّفع إلى النَّصب أو من النَّصب إلى الرَّفع لتختلف ضروب الكلام، وتتباين هذه الضُّروب[3].

وقيّد الرضي مغايرة النعت للمنعوت بشرطين، فقال: "واعلم أنّ جواز القطع مشروط بأن لا يكون النعت للتأكيد... والشرط الآخر أن يعلم السّامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلّم؛ لأنّه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة، وكذا إذا وصفت الموصوف بوصفٍ لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفاً آخر، فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو: (مررت بالرجل العالمَ المبجّلَ)، فإنّ العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل"[4].

وأشار ابن هشام إلى مسألة المغايرة في باب القطع، بقوله: "ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقةً أو إدّعاءً رفعاً بتقدير (هو)، ونصباً بتقدير (أعني) أو (أمدح) أو (أذمّ) أو (أرحم)"[5].

---

(1) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص105 .

(2) المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد (ت: 285هـــ)، (1993)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أحمد الدّالي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج2، ص748.

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـــ)، (1969)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتّاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر: ج1، ص198.

(4) الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: 686هـــ)، (د.ت)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص346.

(5) ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـــ)، (1963)، قطر النّدى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص288.

ومن صور المغايرة قراءة يحيى بن وثاب[1] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾[2]. بخفض المتين وجعله من صفة القوة، وإن كانت أنثى في اللفظ ذهب إلى الحبل وإلى الشيء المفتول"[3]، ففسروها بالحمل على المعنى، وفيها وجهٌ آخر بأن حُملت على الجر بالجوار .

ويذكر المازني في هذه المسألة: " أنَّ من باب تكرار اللفظ في الفعل مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين؛ لأنَّ ذلك يدلّ على العناية والأهمية بمسألة المعنى، وقد استوقف هذا النظر الزوزني في شرحه لمطلع معلقة امرىء القيس[4]:

قِفا نَبكِ مِن ذِكرى حَبِيبٍ وَمَنزِلِ بِسقطِ اللّوى بين الدَّخُولِ فَحومَلِ

ويجوز أن يكون المراد به "قف، قف فإلحاق الألف أمارة دالّة على أنَّ المراد تكرير اللفظ كما قال أبو عثمان المازني في قوله: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[5]: والمراد منه ارجعني ارجعني، فجعلت الواو علماً مشعراً بأنَّ المعنى تكرير اللفظ مراراً.

لقد أثار العلماء المحدثون من أهل اللغة ظاهرة المغايرة، ومن يطالع مصنفاتهم سيجد جُلَّ اهتمامهم، وما تفتقت عنه أكمام فكرهم، ممّا يعدُّ ارهاصاً جديداً

---

(1) الفراء، معاني القرآن: ج3، ص90. وانظر: الأندلسي، محمد بن يوسف الشَّهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت: 745هـ)، (1990)، تفسير البحر المحيط، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج9، ص562، الزَّمخشريُّ، أبو القاسم جار الله محمود عمر (ت: 538هـ)، (1997)، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج4، ص409.

(2) سورة الذاريات، الآية: 58.

(3) السجستاني، المذكر والمؤنث، ص224.

(4) الزَّوزنيُّ، الحسين بن أحمد، (1979)، شرح المعلقات العشر، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ص29؛ وانظر: الزركشي، محمد بن عبدالله (ت: 794هـ)، (د.ت)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ج2، ص235.

(5) سورة المؤمنون، الآية: 99.

أضافوه في الدرس اللغوي، وساهم في تفسير بعض مسائل هذه الظاهرة، وأشير بذلك إلى المغايرة من حيث الجوانب الإعرابية.

فمن حسن الطالع أنَّ فاضل السَّامرائي قد أفاد من تفسير ظاهرة المغايرة بالمعنى، فعند عرضه لتحليل صور التوهم وصورة القطع في باب الحركات الإعرابية يرى في التوهم ما لم تتوافر فيه رؤية النحاة القدامى، فذهب إلى أنّ مسألة التوهم تنهض وتستوي على محور المعنى: "ويبدو أنَّ هذا العطف على إرادة معنى مغاير للأول، فالمجرور أقوى من المنصوب وآكد؛ لأنَّه على تقدير الباء فقولك: ما زيدٌ قائماً ولا مسافرٍ، يفيد أنّ نفي السفر آكد، ولذلك جئت به مجروراً وهو مقابل لقولنا: ما زيدٌ بقائمٍ ولا مسافراً"[1].

ويشير في موطنٍ آخر إلى هذه الظاهرة بقوله: "في العربيَّة ظاهرة جديرة بالالتفات إليها، وهي ظاهرة (القطع)، ونعني بها مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب، وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعاً ونعته منصوباً، وقد يكون المنعوت منصوباً ونعته مرفوعاً، وقد يكون المنعوت مجروراً، فيقع نعته مرفوعاً أو منصوباً نحو: (مررت بمحمدٍ الكريمُ أو الكريمَ)" [2].

ويضيف السَّامرائي في طلب تفسير المغايرة بالمعنى في باب النَّعت المقطوع بقوله: "وهل ثمة فرق في المعنى بين رفع الصفة ونصبها؟ وأظن الجواب قد اتّضح، فإنّ الرفع على تقدير أنّ النعت جزء من جملة اسمية (هو ظريف) والنصب على تقدير أنّه جزء من جملة فعليّة (أعني ظريفاً) ونحن نعلم أنّ الاسم أثبت وأقوى من الفعل؛ لأنَّ الفعل يدل على الحدوث والتّجدُّد، والاسم يدلّ على الثبوت"[3].

ويشير بأنَّ القطع يستعمل لأداء معنى لا يتمّ بالاتباع، فهو يلفت نظر السّامع إلى النّعت المقطوع، ويثير انتباهه، وليس كذلك الاتباع؛ وذلك لأنّ الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبّهت الذّهن وحركته إلى شيءٍ غير معتاد، فهو

---

(1) السَّامرائي، فاضل صالح، (1986)، معاني النحو، منشورات جامعة بغداد، بغداد، العراق، ج1، ص288.

(2) المرجع نفسه، ج3، ص187.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص413.

كاللافته أو المصباح الأحمر في الطريق يثير انتباهك، ويدعوك إلى التعرف على سبب وضعه[1].

فهذه المغايرة جيء بها للفت النَّظر وإثارة الانتباه إلى الصّفة المقطوعة التي خالفت الموصوف في حركتها الإعرابية، وهذا يدل على أنَّ اتّصاف الموصوف بهذه الصِّفة بلغ حدّاً يثير الانتباه، وليّ هذه التراكيب بقطعها يكون فيه شدٌّ لانتباه المتلقي.

ويبدو أنَّ الحمل على المعنى يعدُّ مهرباً للنحاة من شأنه تفسير المستعصي من الإعراب، وذلك واضح في تفسيرهم للمغايرة العددية في الآية الكريمة: ﴿**فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ**﴾[2]، فالضمير في (يتسنّ) للمفرد، وقد تقدّمه اثنان الطعام والشراب، فيجوز أن يكون عائداً عليهما على أنَّهما كالشيء الواحد توهماً لتلازمهما في عدم الاستغناء عن أحدهما، فكأنَّه قيل: فانظر إلى غذائك لم يتسنّه.

وتحدث محمد خير الحلواني في إطار المغايرة النحوية، إذ يرى أنّ ظاهرة التثنية في العربية مضطربة وقلقه، وذلك بين في نطاق تناوله الآية الكريمة: ﴿**هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا**﴾[3]، يقول: "خرجنا بانطباع عام هو أنَّ ظاهرة التثنية في العربية كانت قلقة مضطربة لم تستقر إلا في العصور المتأخرة بعد اكتمال علم النحو وفرضية القواعد المطّردة على المتعلمين وعلى المبدعين"[4].

وأعدّ الحموز مؤلفاً وسمه بـــ (انزياح اللسان العربي) قصر فيه الحديث على انزياح الحركة الإعرابية، دون الإشارة إلى الحركة البنائية، أو الكلمة التي توضع مكان أخرى، كاستعمال صفة العاقل لغير العاقل، أو وضع المشتق موضع الجامد، والعكس، أو استعمال جموع الكثرة موضع جموع القلة والعكس، أو استعمال ضمير المفرد موضع ضمير التثنية أو الجمع والعكس.

---

(1) السامرائي، معاني النحو، ج3، ص187.

(2) سورة البقرة، الآية:259.

(3) سورة الحج، الآية: 19.

(4) حلواني، المغني الجديد في علم الصرف، ص378، انظر: السَّامرائي، إبراهيم، (1979)، النحو العربي نقد وبناء، ط1، دار عمّار، عمّان، الأردن، ص164.

وهدف من خلال بحثه إلى التخفيف من التأويلات والتّوهّمات التي لا تحتملها طبيعة اللغة، مفترضاً أنّ ثمّة "أصلاً انزاح عنه اللسان العربي الفصيح لتوكيد الكلمة موضع الانزياح بجذب الانتباه إليها، وهو جذبٌ يفضي إلى التّفكُّر فيها وفي دلالتها، وعليه فإنّ حركة الانزياح تُعدُّ عارضةً منعت من ظهور الحركة الأصلية"[1].

(1) الحموز، عبد الفتاح، (2008)، انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ص13.

الفصل الثّاني
المغايرة الصوتية والصّرفيّة

1.2 المغايرة الصوتية:

تُعدُّ ظاهرة المغايرة الصَّوتيَّة إحدى مظاهر تفاعل الأصوات المتجاورة بعضها ببعض فتلجأ العربية إليها للتخلُّص من الثِّقل، وقد اهتدى النُّحاة القدامى إلى دراسة هذه الظاهرة، إلّا أنّهم لم يطلقوا عليها هذا المصطلح، بل تحدّثوا عنها تحت مسمّيات مختلفة منها: "كراهية التّضعيف"، و"استثقال التّكرار"، أو "استثقال المثلين"، أو "كراهية اجتماع المثلين"، أو "الإبدال"[1].

ولعلَّ سيبويه من النُّحاة الأوائل الذين تنبَّهوا إلى هذه الظاهرة الصَّوتيَّة، فجاء في كتابه عنوان:" ما شذّ فأبدل مكان اللام الياء، لكراهية التضعيف وليس بمطرد، وذلك قولك: تسرَّيت، وتظنّيت، وتقصَّيت من القصَّة، وأمليت"[2].

وفسَّر سبب حدوث هذه الظاهرة في العربية: "أنَّ التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأنّ اختلاف الحروف أخفُّ عليهم من أن يكون من موضع واحد"[3].

وأشار الفرَّاء إلى هذه الظاهرة بقوله:" إنَّ دسَّاها من: دسّست، بُدِّلت بعض سيناتها ياءً... والعرب تبدّل في المشدَّد الحرف منه بالياء والواو"[4]، والذي حصل

---

(1) سيبويه، الكتاب: ج4، ص424، وانظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 285هـ)، (1963)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج1، ص246، وانظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص89 وانظر: ابن السَّكيت، أبو يوسف يعقوب (ت: 244هـ)، (1967)، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السّلام هارون، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص301-302، وانظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص376.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4، ص424.

(3) المرجع نفسه، ج4، ص417.

(4) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص267.

في (دسَّاها) مغايرة صوتية للتخلُّص من المتماثلين بحذف أحدهما والتعويض عنه بـ "ياءٍ".

وفي هذه المسألة قال الزّجَّاج: "ومعنى دسَّاها جعلها قليلة وخسيسة، والأصل دسَّسها، ولكن إذا اجتمعت في لفظٍ واحدٍ، أُبدل من إحداها ياءً"[1].

وذهب ابن خالويه إلى أنّ الألف في "دسَّاها" مبدلة من السين كراهية اجتماع ثلاث سينات، والأصل "دسّسها"، أي أخفاها[2].

وقال ابن النحاس: "دسَّ نفسه أي سرَّها لركوب المعصية، فاشتقاقه من دسَّ ودسس، فأُبدل من أحد السينين ياءً"[3].

واستخدم ابن السِّكيت مصطلح الإبدال للدلالة على هذه الظاهرة، فقال:" وقد يبدلون بعض الحروف ياءً، وأبدلوا النون من (يتسنَّن) ياءً، كما قالوا تظنَّيت، وإنَّما الأصل تظنَّنت"[4].

وعبَّر أيضاً ابن قتيبة عن مصطلح المغايرة الصوتية بالإبدال، فعقد عنواناً في كتابه "أدب الكاتب" بعنوان "باب الإبدال"[5]، جمع فيه طائفةً من المفردات التي جاء بعض أصواتها مبدلة بأصواتٍ أخرى لثقلها في النُّطق، مثل: "وتظنَّيت من الظَّنِّ، وأصله تظنَّنت" و"أمللت الكتاب وأمليته".

وعلّق ابن جني على الظاهرة بقوله: "فأمَّا قولهم: تسرّيت فيكون أيضاً من باب إبدال الياء من الراء، أصلها تسرّرت... ومن ذلك قولهم: تظنّيت، وإنّما هي

---

(1) الزَّجَّاج، أبو أسحق إبراهيم السرّي (ت: 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج5، ص332.

(2) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، (1985)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ص102.

(3) النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحاس (ت: 338هـ)، (1988)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ج3، ص712.

(4) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص301-302.

(5) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص376.

تفعلت من الظّنِّ، وأصلها: تظنّنت، فقلبت النون الثالثة ياءً كراهية التضعيف"[1].

وخصّص باباً لهذه الظاهرة في خصائصة سمَّاه" باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضربٍ من الاستخفاف"، ويفسِّر هذا بقوله: " وذلك أنَّه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها، فيُترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان، فيخفا على اللسان"[2].

وجعل ابن جني المغايرة الصّوتية في قسمين: أولهما: التَّخلُّص من توالي الياءات بإبدال إحداهنَّ إلى واو، ومثاله: لفظة (حيوان)، وأصله (حَيَيَان)، فلمّا توالت الياءات، وثقل ذلك على اللسان عدلوا عن إحدى الياءات إلى الواو، ولمّا اختلف الحرفان ساغ ذلك، وخفَّ نطقه على اللسان.

وأمَّا القسم الثاني: فهو العدول عن توالي الواوات، ومثاله قولهم: (ديوان)، فقد كرهوا التَّضعيف في (دوَّان) فأبدلوا، ليختلف الحرفان، فلو أبدلوا الواو فيما بعد للزم أن يقولوا: (ديَّان) فيعودوا إلى الثِّقل مرةً أخرى، وعدَّ بعض الالفاظ مثل: آئيّ ورائيّ من الألفاظ التي وقعت تحت مظلة المغايرة الصوتية، فأصلها آييّ ورايييّ[3]، وتوالي هذه الأصوات يشكل عبئاً ثقيلاً على المتكلِّم، وتحتاج إلى مجهودٍ عضليٍّ كبيرٍ على اللسان حال نطقها، وتبعاً لقانون السهولة والتيسير فإنَّ اللغة تعمد إلى المغايرة بين هذه الأصوات؛ ليسهل على اللسان نطقها.

وأشار ابن جني إلى المغايرة بالحذف في" ظِلتُ ومِستُ وأحَستُ وظَنتُ ذاك أي ظننتُ، فكان الإبدال أحسن وأسوغ؛ لأنّه أقلُّ فحشاً من الحذف، وأقرب"[4]، ومن المغايرة بالحذف يذكر لنا مثالاً في تحقير (أحوى) (أُحيّ)، فحذفوا من الياءات الثلاث واحدة، ومن (هيِّن وليِّن وسيِّد) حذفوا ياءً واحدة وبقيت أخرى[5].

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (1993)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن الهنداوي، ط2، دار القلم، دمشق، سوريا، ج2، ص755، 757.

(2) ابن جني، الخصائص، ج3، ص18.

(3) المرجع نفسه، ج3، ص18ـ19.

(4) المرجع نفسه، ج3، ص20.

(5) المرجع نفسه، ج3، ص20.

وسار ابن يعيش على خُطى من سبقوه، فقال:" وقالوا: تسرّيت، وأصله: تسرّرت... فأبدلوا من الراء الثالثة الياء للتضعيف... وقالوا تظنّيت،وأصله تظنّنت.. فأبدلوا من إحدى نوناته الياء لثقل التضعيف"[1].

وأمَّا المحدثون فأطلقوا على هذه الظاهرة مصطلحات مختلفة، منها: المخالفة الصّوتيَّة، والتَّخالف الصَّوتيّ، والمغايرة الصّوتيَّة، والتباين الصوتي، ومن المحدثين مَن عدَّها أحد مظاهر التَّخلُّص من توالي الأمثال[2]، وكلُّها مصطلحات تحمل الدِّلالة نفسها، وتؤدي المعنى المقصود.

إذن المصطلحات مجتمعة لمسمّى واحد، تُطلق على نزوع أحد الصّوتين المتماثلين في الكلمة إلى أن ينقلب إلى صوتٍ مغاير[3]، وغالباً ما يكون الصّوت الناتج عن هذه المغايرة من أصوات العلّة أو من الأصوات المائعة وهي: (اللام والميم والنون والرّاء)[4].

وذهب برجشتراسر إلى أنّ اختزال الصّوامت الطويلة، والتّعويض عن الجزء المختزل بصامت آخر يرجع إلى عِلَّة نفسيَّة قوامها أنَّ المتكلِّم يرجو أن يؤثِّر في

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص374.

(2) عبد التّوّاب، رمضان، (1983)، التّطور اللغوي علله ومظاهره وقوانينه، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ص37، وانظر: عمر، أحمد مختار، (1991)، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص329، وانظر: المطلبي، غالب فاضل، (د.ت)، في الأصوات اللغوية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ص221، وانظر: وافي، علي عبد الواحد، (د.ت)، علم اللغة، دار نهضة، الفجالة، مصر، ص299-300، وانظر: الشَّايب، فوزي حسن، (1983)، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: رمضان عبد التواب، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ص302، وانظر: المطلبي، في الأصوات اللغوية، ص283، وانظر: الخليل، عبد القادر مرعي، (1994)، ظاهرة كراهية توالي الأمثال في العربية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الأول، ص13-19.

(3) أنيس، إبراهيم، (1979)، الأصوات اللغوية، ط5، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ص139.

(4) عبد التّواب، التّطور اللغوي علله ومظاهره وقوانينه، ص37.

نفس السَّامع تأثيراً زائداً، فلا يكتفي بالضغط على الصّوت وتشديده، بل يضيف إليه صوتاً آخر لزيادة ذلك التَّأثير[1].

وعلّق إبراهيم أنيس على مسألة المغايرة في الصوت مبدياً رأيه في أسباب ظهورها في العربية بقوله: " نلحظ أنَّ كثيراً من الكلمات التي تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة يتغير فيها أحد الصَّوتين إلى صوت لين طويل –وهو الغالب– أو إلى أحد الأصوات الشبيهة بأصوات اللين في بعض الأحيان ، ولا سيما اللام والنون، والسِّرُّ في هذين الصوتين المتماثلين أنّهما يحتاجان إلى مجهود عضليٍّ للنطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي يُقلب أحد الصّوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهوداً عضليَّاً، كأصوات اللين وأشباهها"[2].

ويذهب في موضعٍ آخر إلى أنَّ الأصوات تهدف في تطورها إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، فالمماثلة تقرب بين الأصوات المتجاورة في الصفة والمخرج حتى يصبح الصوتان –في بعض الأحيان– متماثلين تمام المماثلة، وهو أقصى ما يصل إليه التيسير في عملية المماثلة، وهنا تبدأ المغايرة –التي تشترك مع المماثلة في الهدف– بدورها فيُقلب بفعلها أحد الصوتين المتماثلين إلى صوت لين أو مايشبه اللين كاللام والنون، وفي هذا أيضاً أقصى مراتب التيسير في الجهد العضلي، فعند صياغة "افتعل" من الفعل "ظلم"، نلاحظ أنّ "اظتلم" قد تجاورت فيه التاء والظاء، وهما مختلفان في الجهر والهمس، والشِّدَّة والرَّخاوة، والإطباق والاستفال، فقُرِّبت مسافة الخلاف بينهما لتيسير عملية النطق، وأصبح الفعل "اظطلم"، ثمَّ زاد التيسير حين اتَّحد الصوتان المتجاوران تمام الاتِّحاد في "اظّلم" وهذا أقصى ما وصلت إليه المماثلة في تيسير النطق على المتكلِّم في هذه الصِّيغة، وقد يلجأ بعض ناطقي العربية إلى المغايرة بين هذين الصوتين بنطقه "انظلم" فاستبدل أحدهما بالنُّون ليزيد النُّطق تيسُّراً[3].

---

(1) براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص34.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية، ص211.

(3) المرجع نفسه، ص213.

فغاية المماثلة تكمن في الاقتصاد في الجهد العضلي، شأنها شأن المغايرة، ولكلٍّ منهما طريقتها في ذلك، بَيدَ أنَّ بعض النَّاطقين يفرُّون من هذا التيسير الذي تعمد إليه المماثلة إلى ما هو أيسر منه، وهذا لا يأتي إلا بالمغايرة بين المتماثلين اللذين أحدثتهما المماثلة، فالمغايرة تعمل عكس عمل المماثلة.

ونهج رمضان عبد التّوّاب نهج إبراهيم أنيس في تعليل حدوث هذه الظاهرة في اللغة بأنّ نطق صوتين متماثلين في كلمة واحدة يحتاج إلى مجهود عضلي، وللتّخلص من هذا الجهد فإنّ اللغة تعمد إلى قلب أحد هذين الصّوتين إلى صوتٍ آخر، وليكن من الأصوات المائعة أو أصوات المدّ التي لا تتطلب مجهوداً عضليًّا[1]؛ وسبب آخر، أنّها تتميز بالوضوح السّمعي[2].

ويذكر فوزي الشَّايب أنَّ الهدف من المخالفة تيسير النطق وتقليل الجهد شأنها شأن المماثلة تماماً التي تعمد إلى تقريب الأصوات للغاية نفسها، فيقول:" المخالفة ضدّ المماثلة، فإذا كانت المماثلة تعمل على التقريب بين المتنافرات والمتناقضات، فإنَّ المخالفة تعمد إلى التَّفريق بين الأمثال والمتقاربات، والغاية من عمل هذه وتلك هو تيسير النُّطق، وتقليل الجهد بالنسبة لأعضائه"[3].

وفي موضعٍ آخر يرى أنَّ السَّبب الحقيقيَّ في هذه المغايرة هو الاقتصاد في الجهد وحسب، وذلك بالتَّخلُّص من التَّوتر والاحتقان اللذين يسببهما نطق الصَّوامت الطويلة بسبب طول فترة انحباس الصّوت وبقاء أعضاء النُّطق في مكانها فترة أطول نسبياً[4].

وذهب عبد القادر مرعي إلى أنّ الهدف من المغايرة بين الصّوتين المتماثلين هو تيسير النطق، وتحقيق الانسجام الصّوتي في الكلام، حيث يثقل على اللسان الجمع بين حرفين متماثلين في كلمة واحدة، وخاصّة إذا كان هذان الصّوتان

---

(1) عبد التواب، التطور اللغوي علله ومظاهره وقوانينه، ص41.

(2) عبد الجليل، عبد القادر، (1998)، علم الصرف الصوتي، ط1، أزمنة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص293.

(3) الشايب، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة العربية، ص302.

(4) المرجع نفسه، ص373.

متجاورين؛ لأنّه يصعب على اللسان أن يرتفع عن مكانه ثمّ يعود إلى المكان نفسه وفي اللحظة نفسها لينطق الصّوت مرة أخرى[1].

صور المغايرة الصوتية:

تكمن صور المغايرة الصّوتيَّة في إبدال أحد الصوتين المتماثلين بصوتٍ آخر يحمل صفات تخالف الأوَّل، أو الفصل بين الصّوتين المتماثلين بفاصل، أو حذف أحدهما، وذلك على النَّحو التَّالي:

1. إبدال أحد المثلين:

قد تعمد اللغة إلى إبدال صوت من آخر عند التقاء المتماثلات، ويمكن تقسيم ذلك إلى قسمين:

أ. إبدال الصوائت من الصوامت

ومثال هذا الباب إبدال صوت المدّ ليحلّ مكان صوت صامت، مثل: "تسرَّيت" في "تسرّرت" و"تقصّيت" في تقصّصت" و"أمليت" في أمللت" وغيرها، وهذا ما سبق الحديث عنه[2].

وقد تُبدل حروف المدِّ من همزة، مثل أبدال الياء الثالثة، كقولهم: رائيّ في "رايي"، و"آئيّ" في "آييّ"، على الرّغم أنَّ الهمزة أكثر توغلاً في الثقل من الياء، لكنَّها ليست في ثقل الياءات الثلاثة مجتمعات[3].ويمكن أن يعد من ذلك إبدال الحرفين المتماثلين في بداية الكلمة مثل: "كوكب" في "ككب".

ب. أبدال بين الصوامت

تحققت المغايرة في إبدال صامت مكان صامت، وهذا يكثر بين الأصوات المائعة، كما في قولهم: "الخد رنق" في "الخدنَّق"، و"إنجاص" في "إجَّاص"، و"عنكب"

---

(1) الخليل، عبد القادر مرعي، (1993)، المصطلح الصّوتيّ عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ط1، منشورات جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، ص139، 142.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4، 424، وانظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص301-302 وانظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص376، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ج5، ص374.

(3) ابن جني، الخصائص، ج3، ص20-21.

في "عكّب" و"قنبرة" في "قبّرة" و"خُرنوب" في "خـرّوب" وغيرهـا[1]، ونلاحـظ أن صوت النون من أكثر الأصوات استبدالاً عن الصوت المحذوف لما لها من صفات تميزها عن غيرها، وهذا ما تنبّه إليه فوزي الشايب، حين قال: "والنُّون مـن بـين الأصوات جميعها تُعدُّ الصوت الأكثر استخداماً في هذا المجال نظراً للغنَّة الملازمة لها في النطق"[2] وقد يكون الإبدال بأصوات غير الأصوات المائعة، نحو: "بصبص" في "بصَّصَ" و"تغلغل" في "تغلَّل" و"صمصم" في "صمَّم السيف"[3]، ومثـل قـولهم: "شمس" في "شمش"[4]. وقد يكون الإبدال في بعض الألفاظ التي عُـدَّت مـن بـاب اللهجات مثل: "إنجار" في "إجّار" وإنجاص في إجَّاص".

بَيدَ أنّ بعض المحدثين يرى أنّ المغايرة في هذا الباب لم تكن من قبيل إبدال حرف من حرف، وإنّما ما تمَّ هو إسقاط أحد الصّوتين المتماثلين، وعُـوِّض عنـه بصوت آخر اشترطوا فيه أن يكون بعيداً عن الصّوت المتبقي لتتحقَّق الغايـة مـن المغايرة الصوتية وهي خلق حالة من الانسجام الصوتي، وحجـتهم فـي ذلـك أنَّ الإبدال نوع من المخالفة، ولا يحدث إلا بين الأصوات المتقاربة فـي المخـرج أو الصِّفة، فإذا افترضنا صحّة قولهم إنّ (بلخص) مثلاً ناشئة من (بخَّص)، فكيف نُفسِّر إبدال الخاء الأولى والتعويض عنها بصوت من الأصوات الـشَّائعة الـسهلة مثـل اللام[5].

---

(1) أبو الطَّيِّب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت: 351هـ)، (1960)، الإبدال، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق، سوريا، ج2، ص93، وانظر: الشايب، أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة، ص374.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص373.

(3) ابن القطاع، كتاب الأفعال، ج1، ص113، وانظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ج2، ص263، 447.

(4) حسنين، صلاح الدين، (1981)، المدخل إلى علم الأصوات، دراسة مقارنة، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص81.

(5) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص372، 373، وانظر: عكاشة، عمر يوسف، (1995)، الفعل الرباعي، في لسان العرب، دراسة تأصيلية، رسالة ماجستير

ج. الإبدال بين الصوائت:

قد تحدث المغايرة بين حركتين أو أكثر في كلمة واحدة، وهذا ما نلاحظه في حركة بعض الأبنية، وقد أشار إليها الشايب محاولاً تفسيرها تحت باب المخالفة الصّوتيَّة[1]، ويمكن إدراجها على النّحو الآتي:

1. حركة إعراب جمع المؤنّث السّالم: من المتعارف عليه أنَّ علامة النّصب في الأسماء المفردة في جميع حالاتها هي الفتحة، مهما كان إعرابها، والياء في جمع السلامة للمذكر، والمثنّى، غير أنَّنا عهدنا الكسرة علامة نصبٍ لجمع المؤنَّث السالم، مثل: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾[2]، فتوالت الحركات على"الحسنات" وكذلك "السيئات"، فلا يمكن تفسير نصب جمع المؤنَّث السالم إلا من باب التَّخلُّص من توالي الأمثال، وهي في "الحسنات" ثلاث فتحات قصيرة تليها الطويلة، وفي "السِّيئَات" فتحة قصيرة وأخرى طويلة، ولو تحقّقت فتحة النَّصب أيضاً، لأشكل ذلك على اللسان حال نطقها، ولكانت أكثر تعقيداً، وعليه يُفسَّر إعراب جمع المؤنّث السَّالم بالكسرة بدل الفتحة.
2. كسر نون المثنّى: فقد تلتزم نون المثنى بحركة الكسر في جميع حالاته: الرفع والنصب والجر مثل قولهم:"جاء الطَّالبانِ" ورأيت الطَّالبينِ" و"مررتُ بالطَّالبينِ"، وفي المثال الأوَّل نجد تتابع لفتحةٍ قصيرة تليها فتحة طويلة، وعليه فالأمر لا يحتمل فتحة أخرى تحمّل اللسان ما لا يحتمل من صعوبة في نطق هذه الفتحات المتوالية.

أمّا المثال الثاني والثالث فيبدو لي أنَّه محمولٌ على المماثلة وليس المغايرة، فالياء أثّرت في حركة النّون بعدها للانسجام الصّوتي، وهنا تلتقي المماثلة والمغايرة في الغاية والهدف، وهو تحقيق السهولة والتيسير على المتكلِّم في النطق، وربما

غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص186، وانظر: السَّامرائي، إبراهيم، (1978)، فقه اللغة المقارن، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ص74.

(1) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص403، 405، 407.

(2) سورة هود، الآية: 114.

يكون طرد الباب على وتيرة واحدة مدخلاً لتفسير الكسر في المثنّى المجرور والمنصوب.

3. حركة نون التَّوكيد الثقيلة: تُحرّك نون التوكيد الثقيلة بالكسر بعد الفتحة الطويلة، ومثال ذلك:" لتضربانِّ" وتُحرَّك نون التوكيد في غير هذا بالفتحة كما في قولهم:" لتضربُنَّ" و" تضربِنَّ"، ولا يمكن أن يُفسَّر هذا إلا بالمغايرة من أجل تحقيق الانسجام الصوتي، وطلباً للخفّة على المتكلِّم.
4. حركة نون جمع المذكَّر السَّالم: تُحرَّك نون جمع المذكر السالم بالفتحة في جميع حالاته، فنون جمع المذكر السالم تكون دائماً مسبوقة إمَّا بضمَّة طويلة مثل:"مسلمون" أو بكسرة طويلة، نحو:" رأيت المسلمين"، والكسرة أو الضمّة كلاهما حركة مغلقة، والمغاير لهما هو صوت الفتحة التي تتصف بالاتِّساع، فتحريك نون جمع المذكَّر السّالم في حال الرفع لعلّه روعي فيه هذه المغايرة الصّوتية.

أمَّا تحريك نون جمع المذكر السالم في حالة النصب أو الجرِّ فلا أرى أنَّه في شيءٍ من هذا، وإنّما الواقع في الأمر هو توالي الأمثال في الكسرات، ففي "رأيت المسلمين" كسرتان قصيرتان، وأخرى طويلة، ولو كانت حركة النُّون أيضاً كسرة، لشكَّل الجمع بين هذه الكسرات المتوالية ثقلاً على اللسان يصعب معه النطق.

5. ومن مظاهر المغايرة بين الحركات في الكلمة الواحدة، ما نجده في قوله تعالى: ﴿عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾[1] فقرأ أبو السمال (سُرَر) وذكر ابن خالويه أنَّ سيبويه والفراء أجازا (سُرَر) وكذلك في كلِّ المصاحف[2]، فما حصل هو إبدال الضمّة الثانية فتحة؛ لأنّ نطق ضمتين متواليتين يصعب على اللسان، فالمتكلِّم يعمد إلى المغايرة من أجل اليسر والسّهولة والخفَّة.

---

(1) سورة الحجر، الآية: 47.

(2) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، (د.ت)، مختصر شواذ القرآن، عني بنشره: برجشتراسر، دار الهجرة، مكة المكرمة، السعودية، ص71.

6. ملازمة الكسر للأفعال الخمسة في بناء" يفعلانِ" و"تفعلانِ"، وورود الكسر هنا ما هو إلا مغايرة للفتحة الطويلة قبلها، أمَّا في "تفعلونَ" و"تفعلينَ" و"يفعلونَ" فالنون بقيت مفتوحة؛ وذلك لأنّ الحركات السَّابقة لها ضمّة طويلة وكسرة طويلة، وهذه الحركات أصلاً مغايرة للفتحة فلا حاجة لكسر النُّون فيها، وهذا ما يؤكد بأنّ كسرة "تفعلانِ" و"يفعلانِ" ما هي إلا للتخلُّص من توالي الأمثال في الحركات.

2. الفصل بين الصوتين المتماثلين بفاصل:

تحدث المغايرة أحياناً في بعض الألفاظ على الرغم من وجود فاصل بينهما وهذا ما نجده في قولهم: بغدان في بغداد، ولعنّ في لعلّ، وايهات في هيهات، واخضوضر في اخضرضر، ويكون هنا فعل المغايرة أقوى من الفواصل بين المتماثلات، وقد يكون للتقارب المخرجي دور في هذه المغايرة، وأطلق خليل العطية على هذا النوع من المغايرة بـ" تغاير المباعدة"[1]، ومنه الإبدال في لفظة "دهده" فأُبدلت الهاء الثانية ياء طلباً للخفّة وهي بمعنى دحرجت[2].

وقد يتمُّ الفصل بين المتماثلات بفاصلٍ ما، وهذا ما أشار إليه سيبويه قائلاً: "ومن العرب ناس يُدخِلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا، وذلك أنَّهم كرهوا التقاء همزتين، ففصلوا كما قالوا: اخشَينانٌّ، ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة"[3].

فقد خدمت أصوات المدِّ اللغة في هذا الباب، فكانت سبباً في الفصل بين المتماثلات لكراهية تواليها في اللغة، ويُنبىء ابن عصفور عن ذلك بقوله: "وإنَّما زيدت هذه الحروف ليزول معها قلق اللسان بالحركات المجتمعة أو ليزول معها اجتماع الأمثال نحو: "شديد" وممَّا يدل على أنَّهم قد يزيدون الحرف للفصل بين

---

(1) العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص86.

(2) المرجع نفسه، ص88.

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، ص551.

المثلين قولهم في جمع "قردد": "قراديد" في فصيح الكلام، ولا تفعل العرب ذلك فيما ليس في آخره مثلان إلا في الضرورة"[1].

ويرى هنري فلش: " أنّ الذي حملهم على إطالة الصوت الثاني، إنَّما هو رغبتهم في إخفاء التَّكرار في الأوَّل، وهو غير مرغوب فيه، فقد كان العرب يشعرون أنّ الصوت الطويل هو خير فاصل بين الأصوات المتماثلة"[2].

ومن الأمثلة على ذلك زيادة الألف في الفعل المسند إلى نون النّسوة المراد توكيده بنون التَّوكيد الثَّقيلة نحو: "لتنصرنانِّ يا نسوة" و" لتسعينانِّ" و"لتعزونانِّ" ولترمينانِّ"[3]، ويرى عبد الصبور شاهين أنَّ سبب الفصل بين الأمثال وعدم حذف إحدها في هذه المفردات هو أنَّ لكلٍّ منها دِلالة خاصّة في التركيب، فيقول: " وقد أبقت اللغة على الصيغة كما هي، لأنَّها لا مشكلة معها عند اتصالها بالنُّون سوى توالي الأمثال، ولكلّ منها في التركيب قيمة خاصة، ففي "تنصرنَ نَّ" النُّون الأولى ركن الجملة، مسند إليه، والثانية والثالثة جيء بهما لغرض التوكيد، فوجب الحرص على كلٍّ منهما، واقتضى الإبقاء عليها تطويل فتحة نون النسوة لتفرق بينها وبين نوني التوكيد ثمّ تُكسر الأخيرة"[4].

وقيل: إنّ الفتحة الطويلة التي تفصل بين نون النسوة ونوني التوكيد لم تكن إطالة لفتحة قصيرة حدث للتَّخلُّص من توالي الأمثال، وإنّما هي حركة أصلية، وهذا ما تنبّه إليه رمضان عبد التواب في دراسة مقارنة بأنَّ الأصل في إسناد الفعل الماضي إلى جمع الغائبات تلحق فعله فتحة طويلة، أي أن الأصل في "قتلنَ" هو"قتلنا" أي بفتحة طويلة، ويؤكد هذا الأصل في العبرية مثل" tiktolna" وعودة

---

(1) ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي (ت: 669هـ)، (1996)، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان: 205.

(2) فلش، هنري، (1966)، العربية الفصحى، ترجمة: عبد الصبور شاهين، بيروت، لبنان، ص104.

(3) شاهين، عبد الصبور، (1980)، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص97.

(4) المرجع نفسه، ص102.

ظهور هذا الأصل في العربية عند اتصال المضارع بنون التوكيد في مثل قولنا: "يقتلنانِّ"[1].

3. حذف أحد الصوتين المتماثلين:

من الطرق التي تتمُّ فيها المغايرة للتخلُّص من توالي الأمثال طريقة الحذف، وقد يكون الحذف بالتعويض من الصوت الذي حُذف أو يكون الحذف من غير تعويض، وفي كلتا الحالتين فإنّ المغايرة متحقِّقة، وسنبين الحالتين على النّحو التّالي:

أ. الحذف دون تعويض

تنزع العربية إلى التخلص من توالي الأمثال عن طريق الحذف دون اللجوء إلى التعويض عن الحرف المحذوف، وحسبي أن أشير إلى حذف صوت التاء في هذه المسألة، فقد أشار سيبويه إلى هذا النَّوع من الحذف بقوله:" فإن التقت التاءان في (تتكلمون) و(تَتَرّسون) فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما، وتصديق ذلك قوله عز وجلّ:" تتنزل عليهم الملائكة"[2]... وإن شئت حذفت التاء الثانية، وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى:" تَنَزّل الملائكة والروح فيها"[3][4].

ويحدّد ابن جني سبب الحذف في مثل هذه الأمثلة، فيقول:" إنّما تحذف التاء إذا كان حرف المضارعة قبلها تاء، نحو: "تفكّرون" و"تَذكّرون" والأصل: "تتفكّرون" و"تَتذكّرون"، فيُكره اجتماع المثلين الزائدين، فيحذف الثاني طلباً للخفة"[5].

وذهب أبو البركات الأنباري، إلى جواز حذف إحدى التاءات في بداية الفعل، وعقد لهذا الباب مسألة في كتابه الإنصاف، وأيَّد ما ذهب إليه البصريون بأن

---

(1) شاهين، عبد الصبور، (1980)، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص274، 275.

(2) سورة فصلت، الآية: 30.

(3) سورة القدر، الآية: 4.

(4) سيبويه، الكتاب، ج4، ص476.

(5) ابن جني، المحتسب، ج2، ص111.

المحذوف هو التاء الثانية[1].

ب. الحذف بالتعويض

من طرق المغايرة النزوع من توالي الأمثال، الحذف والاستعاضة عن المحذوف بصوتٍ آخر، والأمثلة في العربيَّة على هذا النَّوع كثيرة، نذكر منها: دينار، فأصلها "دِنّار"، وما حصل في هذه المفردة هو حذف إحدى النُّونين وأصبحت "دِنّاراً"، والاستعاضة عنها بمطل حركة الحرف السَّابق لها وهي الكسرة، ومثلها "قيراط" و"ديباح"، والذي حدث في هذه الكلمات هو ثقل بسبب توالي الأمثال، ممَّا دعا إلى حذف أول المثلين وتحويل حركة ماقبله من قصيرة إلى طويلة.

وذهب بعض النّحاة إلى أنّ ما حدث في"تسرّيت" و"تظنّيت" وتقصّيت" وما جاء على شاكلتها، لم يكن إبدالاً، وإنّما هو حذف لأحد المتماثلات كراهيةً وطلباً للخفة، وعُوِّض عن المحذوف بالياء، فما هو إلا من باب المغايرة الصوتية، وهذا ما أشرنا إليه من قبل.

ومن الأمثلة في هذا الباب "قاصصت الرجل وقاصيته" يقول أبو عثمان السرقسطي: " فأبدلوا الصاد الأخيرة من قاصصت ياءً"[2].

غير أنّ الصَّاد لم يكن مخرجها قريباً من مخرج الياء ولم تتّحد معها في الصِّفات، وعليه فإنَّ الذي حدث بينها ليس من باب الإبدال وإنَّما ما تمَّ هو إسقاط أحد الصَّوتين المتماثلين، وعُوِّض عنه بالياء، وحصلت المغايرة في المفردة الماضية مع وجود فاصل بين الصَّوتين المتماثلين، وهو الفتحة القصيرة، ولكن كان تأثير المغايرة الصَّوتيَّة أقوى من الفاصل، فالأصل في الفاصل أنّه ضعيف؛ لأنَّه لم يمنع من الثِّقل الوارد في المفردة.

---

(1) الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، مصر، ج2، ص648.

(2) السَّرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمد، (1992)، الأفعال، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، ج2، ص140.

2.2 المغايرة الصرفية:

1. المغايرة والمصادر:

أشار علماء الصرف[1] إلى أنَّ المصدر من أبنية الثلاثي المجرد كثير، لا ينضبط بقياس كأبنية غيره من الثلاثي المزيد أو ما فوق الثلاثي، وقد وصلت هذه الأبنية إلى أربعة وثلاثين بناءً[2]، وهذا الكم الهائل من الأبنية فيه دلالة مباشرة على سعة اللغة، لهذا اختلف العلماء في قياسها، مما دعا بعض اللغويين إلى القول بأنّ "مصادر الثلاثي مقيسة، وغير مقيسة"[3].

ومما يجدر ذكره في معرض الحديث عن أبنية المصادر، تعدد أشكالها وتنوعها سواء أكان ذلك بالحركات أم بالحروف، وللعلماء في هذا الأمر آراء.

يرى بعضهم أنَّ اللغة استثمرت أشكال المصادر المتنوعة لتوظيفها معنويّاً، والأمر متروك للسياق في تحديد الفرق بينها، بمعنى أنّ المصدر قد اكتسب خصوصيّات معينة تتجاوز مجرد الدلالة على الحدث [4].

ويرى آخرون أنّ تعدُّد المصادر وتنوّعها يُعزى إلى اختلاف اللهجات في الغالب، يقول الجندي: " إذا طالعتنا المعاجم بمصادر عدّة للفعل الواحد نسبنا ما كان على وزن فعول لتميم ونجد، وما كان على وزن فَعل للحجاز"[5].

---

(1) الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص192، وانظر: الغياث، لطف الله بن محمّد، (د.ت)، المناهل الصّافية إلى كشف معاني الشَّافية، تحقيق: عبد الرحمن محمد شاهين، دار المعارف، السعودية، ص89.

(2) الغياث، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، ص89، 90.

(3) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت: 672هـ)، (1990)، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، ط1، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص325.

(4) عمايرة، إسماعيل أحمد، (1996)، التطور التاريخي لأبنية المصادر ــ دراسة مقارنة، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، الأردن، سلسلة العلوم الإنسانية الاجتماعية، مجلد (14)، عدد (1)، ص242، 243.

(5) الجندي، أحمد علم الدين، (1983)، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، تونس، ج2، ص596.

ويضيف في موقعٍ آخر:" وليس الخلاف قائماً في اللهجات العربية بين مصادر الأفعال الثلاثية أو الرّباعية فقط، ولكنّه شمل أيضاً المصدر الميمي"[1].

ومن المغايرة في أبنية المصدر للفعل الواحد ما عدَّه حسين رفايعة من شذوذ المصادر وقد أورد طائفة كبيرة من الأمثلة على ذلك[2]، هذا نجده في مصدر الفعل حَسِبَ، فقالوا "حَسِب: حِسبَاناً"، و"حَسِبَ: حسْب" وكانوا يبتغون في ذلك التفريق بين مدلول كل مصدر فحسِب حِسبَاناً بمعنى ظنّ، وهذا ما أراده ابن قتيبة، إذ يقول: "وحَسِبتُ التي بمعنى ظننت حِسبَاناً"[3]. أما حَسِب (حَسْب) مصدر قياسي، فهذه دلالة لما يكون اسماً بمعنى كافٍ.

فمن أجل التفريق بين الدلالات غايروا في بناء المصدر، فكل بناءٍ تضمن معنىً خاصّاً لتحقيق أمن اللبس.

وأيضاً (حُسبان) مصدر (حَسَبَ) نقول: حَسَبتُ الحساب أحسبه حَسْباً وحُسباناً بضم الحاء إذا عَمِلتَ الحساب وَعَدَدتَ[4]، وعليه قول الحق: ﴿**الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ**﴾[5] والحَسْبُ يأتي اسماً بمعنى دفن الميت في الحجارة[6].

و(الحسب) يكون اسماً ويكون مصدراً، فإذا تجرد من القرائن كان اللبس في الدلالة واقعاً، فلجأوا إلى المغايرة بين الاسم والمصدر بأن جعلوا المصدر على (حُسبان)، والاسم على (حسْب) لتحقيق أمن اللبس.

---

(1) الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج2، ص499، وانظر: ياقوت، محمد سليمان، (1985)، ظاهرة التحويل في الصّيغ الصَّرفيَّة، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان، ص86.

(2) الرفايعة، حسين، (1995)، ظاهرة الشّذوذ في الصّرف العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، ص149-160.

(3) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص261؛ وانظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج1، ص210.

(4) الجبّان، أبو منصور (ت: 416هـ)، (1991)، شرح الفصيح في اللغة، تحقيق: عبد الجبار جعفر القزّاز، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص166؛ ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص261.

(5) سورة الرحمن، الآية: 5.

(6) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص55.

وأيضاً السكْت "مصدر اللازم "سَكَت على غير القياس، وقالوا سَكَتَ سُكُوتاً في القياس، وتشير المعجمات إلى الدلالات المختلفة لـــ"سَكَت" سَكَتَ يَسكُتُ، سُكُوتاً وسَكْتاً، إذا قطع الكلام، وقالوا سَكَتَ الرجل سَكتاً إذا سَكَنَ وفتر[1]، وعليه قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ﴾[2]، ولمّا اختلفت دلالة سَكَتَ سُكُوتَاً عن دلالة سَكَتَ سَكتَاً اضطروا إلى المغايرة بين بنائي المصدر من أجل تحقيق أمن اللبس في كلٍّ منهما.

وجاء في مصدر الفعل ثَبَتَ: ثَبَات وثُبُوت والأولى على غير القياس، إذ إنَّ المصدر القياسي (فُعُول) يُبنى عليه جمع ثِبْت مكسّراً بمعنى الشجاع[3]، فالمصدر القياسيّ تلتقي فيه دلالتان مختلفتان إحداهما مصدريّة والأخرى جمعيّة، فإذا انعدمت القرائن وقع اللبس فغايروا بينهما أن أخرجوا بناء المصدر نحو "فَعَال" لتحقيق أمن اللبس بين المصدر وجمع التكسير.

وجاء السامرائي يعضّد هذا بقوله: "وقد وردت كلمة الكفر في القرآن الكريم في سبعة وعشرين موطناً كلها تدلّ على الكفر في الدين، وردت الكفران في موطن واحد، وهو قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾[4]. وهي بمعنى الجحود تقابل الشكر والإقرار، ووردت الكفور في ثلاثة مواطن في القرآن الكريم تحتمل المعنيين دالة على العموم"[5].

وغايرت العرب في مصادر الفعل الواحد، طلباً لتحقيق أمن اللبس بين المعاني المرادة، ومن ذلك الأفعال التي جاءت مصادرها على بناءين قولهم: "حَلَبَ،

---

(1) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص150، انظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج1، ص554.

(2) سورة الأعراف، الآية: 154.

(3) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص144؛ وانظر:الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج1، ص533.

(4) سورة الأنبياء، الآية: 94.

(5) السَّامرائي، فاضل صالح، (1981)، معاني الأبنية في العربية، ط1، منشورات جامعة بغداد، العراق، ص20؛ وانظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج3، ص525.

حَلَبَاً" جاء قولهم: "حُلِبتُ الناقة والشاة حَلَباً، وقد حُلِبَت ناقتك تُحلَبُ حَلْباً وحَلَباً إذا استدر منها اللبن، وحَلَب يَحلِبُ حَلْباً إذا جَلَسَ على ركبتيه"[1].

وهنا جاء للفعل الواحد مصدران مختلفان في بنائهما، أحدهما "حلْب" والآخر "حَلَب" وكل ذلك لتحقيق أمن اللبس بين مدلول كلٍّ منهما، فحلب بمعنى استدرّ اللبن المصدر منها حَلَباً –وإن كانت على غير القياس– وحَلَبَ بمعنى حليب، فمصدرها حلْباً على القياس.

وقالوا حِجَاب مصدر الفعل "حَجَبَ" على خلاف القياس، والقياس هنا هو "حَجْب"، حيث قالوا حَجَبَه "حَجْباً وحِجَابَاً" أي ستره وحَجَبَ الحَاجِبُ يَحجِبُ حَجباً بمعنى منع[2]، ولما كان القياس في حَجْب يحدث لبساً في الدلالات عند انعدام قرينة المعنى، فقد بنوا حَجَبَ بمعنى ستر على "حِجَاب"، و(حَجَبَ) بمعنى منع على (حَجْب) ليحققوا أمن اللبس بين الدلالتين[3].

وأيضاً نجد الفعل "نَكَحَ" على بناءين في المصدر، فقالوا نَكَحَ، نِكَاح، ونَكَحَ نَكْح، وهو القياس، حيث قالوا نَكَحَ في بني فلان نِكَاحَاً إذا عقد العقد، ونَكَحَ زوجته نَكْحَاً بمعنى الوطء[4].

وبهذه المغايرة في مصدر الفعل الواحد وصلوا إلى تحقيق أمن اللبس والتفريق بين الدلالات، ويعززها ما ورد في تاج العروس "وقالوا لم يرد النكاح في القرآن إلا بمعنى العقد"[5].

---

(1) الجبّان، شرح الفصيح في اللغة، ص125؛ وانظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج1، ص221.

(2) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص52. انظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج1، ص202، 203

(3) رفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص157.

(4) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص254، انظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج2، ص243.

(5) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج2، ص242.

وقالوا في مصدر "نَبَتَ" (نَبَات) على خلاف القياس، وجاء قول الحق موافقاً لذلك، ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنبَتَهَا نَبَاتاً حَسَناً﴾[1].

ومنه قولهم نَبَتَ الزرع نَبَاتَاً إذا نشأ وظهر، والنُبُوت مصدر قياسي، جاء ذلك في قولهم نبت ثدي الجارية نُبُوتَاً إذا نَهُدَ وارتفع، وهو من المجاز[2]. فخصّوا الدلالة الحقيقية إذا غايروا بين بناء المصدر في هذا الفعل من أجل وضوح الدلالة وتحقيق أمن اللبس، فخصّوا الدلالة الحقيقية بـــ(فَعَال) والدلالة المجازية بـــ(فُعُول).

وجاء في كلام العرب (زَنَى) (زِنَىً) بمعنى فجر، على غير القياس وزَنَاً زُنُوّاً بمعنى ضاق[3]، وهذا هو القياس، وجاء التغاير هنا في بناء المصدر من الفعل (زَنَى) من أجل توضيح المعاني والدلالات التي يتضمنها كل بناء.

ولعلّهم خصّوا الفعل المنقلبة ألفه عن ياء بالتغيير، فقالوا (زِنىً) تمييزاً له من مصدر الفعل (زَنَا) المنقلبة ألفه عن واو مع اختلاف دلالة كل منهما، واختلاف الدلالة هنا قاد إلى اختلاف بناء المصدر لكل منهما لتحقيق أمن اللبس بينهما.

ووقعت المغايرة في مصدر الفعل ذهب، فقالوا (ذَهَاب) وهو على غير القياس، وتضمنت المعجمات اللغوية المصدر القياسي، فقالوا "ذُهُوب"[4]، ويأتي على هذا البناء جَمعُ "ذَهَبٍ" مكسراً بمعنى التبر[5]، ولما كان بناء (فُعُول) القياسي محدثاً اللبس عند التجرّد من السياق غايروا بين البنائين، لعلّ كلّ بناء يدلّ على معنى، فتمّ نقل بناء المصدر من (فُعُول) القياسية إلى (فَعَال) غير القياسيّة؛ ليتحقق أمن اللبس بين المصدر والجمع.

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 37.

(2) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص158.انظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج1، ص588، 586.

(3) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج4، ص339. انظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج10، ص165.

(4) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص441، 518.

(5) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص69 وما بعدها؛ وانظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج1، ص257 وما بعدها.

قال سيبويه: "وبعض العرب يقول: (كَتْباً) على القياس"[1]، "والكتاب في الأصل اسم يُقام مقام المصدر تقول كتبه كِتاباً وكَتَبَاً ثم جعل الكتاب للمكتوب فيه الشيء، وأصل الكَتْب الجمع والضم من ذلك كتبتُ البغلة إذا جمعت بين شُفريها بِحَلَقَة"[2]. وكأنهم فرقوا بين دلالتي (كَتَبَ)، (فكتب) بمعنى جمع، المصدر فيه قياس على (كَتْب) وكَتَبَ بمعنى خطّ مصدره (كِتاب)، وبهذا حققوا أمن اللبس بين الدلالتين بمغايرة واضحة في بناء المصدر فيهما.

وجاء في دواوين اللغة (وِجدَان) مصدر (وَجَد)، وهذا على غير قياس، وَوَجَدتُ المال وجْداً إذا كثر ذلك، ووَجَدتُ في الحزن (وَجداً)، ووَجَدتُ على الرجل (مَوجَدة) إذا غضبت عليه، ووجدتُ الضالة (وِجدَانَاً) إذا أصبت ما ضاع منك[3].

فنلاحظ هنا اختلاف أبنية المصدر للفعل الواحد (وَجَدَ) وهذا التغاير في بناءات المصدر لم يأتِ إلا ليعالج الدلالات، ويحقق أمن اللبس بينهما.

2. اسما المكان والزمان والمغايرة:

يذكر سيبويه في كتابه المفردات التي خرجت على مقتضى الظاهر في هذا الباب ما جاء على وزن (مَفعِل)، وقياسه (مَفعَل)، ومنه قول العرب المَنسِك، المَجزِر، المَنبِت، المَطلِع، المَشرِق، المَغرِب، المَفرِق، المَسقِط، المَرفِق، المَسجِد، المَنجِز"[4].

ويفسر سيبويه هذا التغاير والخروج عن الأصل بأنه يحمله على لغة بعض الأقوام وعلى التفريق بين الدلالات، إذ يقول "قالوا: "أتيتك عند مطلِع الشمس، أي

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص7.

(2) الجبان، شرح الفصيح في اللغة، ص86؛ وانظر:الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص121.

(3) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص257؛ الجبان، شرح الفصيح في اللغة، ص164؛ الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج2، ص523.

(4) سيبويه، الكتاب، ج4، ص90؛ نور الدين، عصام، (1982)، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب دراسة لسانية لغوية، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنّشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص223؛ الحملاوي، أحمد، (2007)، شذا العَرف في فنّ الصّرف، تحقيق: غالب المطلبي، ط2، دار الفكر، عمّان، الأردن، ص89.

عند طلوع الشمس، وهذه لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فيفتحون"[1]. ويقول: "وأمَّا المسجِد فإنَّه اسم للبيت ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، لو أردت ذلك لقلت (مسجَد)"[2].

وإذا ما تتبعنا الألفاظ السابقة في مصادر اللغة ومعجماتها نجدها تروى بالكسرة مرة وبالفتح أخرى، فالفتح يتوافق والقياس التصريفي، وأمَّا الانحراف نحو الكسر فيتغاير مع الأصل القياسيِّ، ويبدو لي من خلال كلام سيبويه أنَّ تفسير هذه المسألة محمولٌ على تحقيق أمن اللبس في تلك الألفاظ، إذ يقول الأصمعي: "مسقَط السوط ومسقَط النجم، حيث سقطا، مفتوحان ومسقِط الرجل، أي منقطعه ومسقِط رأسه حيث ولد، مكسوران"[3].

فكأنِّي به يريد أن يحقق اللبس بين دلالة خاصة ودلالة عامة في ما مضى، فمسقط السوط ومسقط النجم بالفتح إشارة إلى دلالة عامة، فالنجم يسقط في مكان غير محدد من الأرض، وكذلك السوط، بينما يولد الشخص في مكان محدد، لذا خصّه بالكسر، وفي ذلك تفريق بين الدلالتين بأن غايروا بين البناءين بالكسرة.

ودار في هذا المعنى قول السيوطي "واسم الشيء المُعدِّ للفعل كالمسجد للبيت المُعدِّ للصَّلاة والسُّجود، فأمَّا المسجِد فاسم لمكان السجود، وليس اسماً للبيت، بل لموضع السجود من البيت"[4].

ويؤكد عبدالصبور شاهين ما سبق بقوله: "وقد وردت أسماء زمان ومكان بالكسر، قياسها الفتح كالمسجِد والمنسِك والمنبِت والمشرِق والمغرِب، ولعلّ هذه الألفاظ وما أشبهها إنَّما جاءت مخالفة للقاعدة؛ لأنَّها لم يقصد بها التغيير من اسم الزمان أو المكان بالمعنى النحوي، بل هي أسماء لأماكن معينة، فهي إطلاقات خاصة لا تندرج تحت شروط الصيغة"[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص90؛ وانظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص445.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4، ص90.

(3) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص246.

(4) السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: 911هـ)، (1985)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج3، ص264.

(5) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص120.

ومما جاء على (مِفعَل) وقياسه (مَفْعَل)، فقد ذكر سيبويه لفظتين أدرجهما في باب الشُّذوذ، وهما (مِربَد)، و(مِطبَخ)، قال: "يجيء المفعِل اسماً كما جاء المسجد والمكتب، وذلك المِطبَخُ والمِربَد وعلى هذه الأبنية تقع اسماً"[1].

فالقياس في مِربَد هو مَربَد ومِطْبَخ هو مَطْبَخ، إلاّ أنّ التغاير جاء هنا يعزى إلى تحقيق أمن اللبس بين ما هو خاص نحو (مِربَد)، وعام نحو (مَربَد).

ويعضُد هذا ما جاء به فاضل السامرائي في قوله: "فالمِطبَخ بيت يُطبخ فيه الأشياء، وليس مكان الطبخ عموماً، والمربد مخصوص تحبس فيه الإبل ولو أريد مكان الطبخ عموماً لقيل (مَطْبَخ)"[2]، وفي ذلك نصٌّ صريح على التغاير الذي حصل بين اللفظتين مِربَد ومَربَد، الغاية من تحقيق أمن اللبس بين ما هو عامٌ وما هو خاص، وتغيير الحركة هنا يفضي إلى معنى جديد إذا رأت العرب إصابة المعنى وتحقيق أمن اللبس بين الدلالات.

ومن هذا ماجاء على القراءات القرآنية، ففي قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ﴾[3]، فقرأ الجمهور بكسر اللام (مَطلِع)، وقرأها ابن محيصن بفتح اللام (مطلَع) [4]، ونسب القرطبي قراءة الفتح إلى ابن مجاهد[5]، ومطلَع مأخوذة من الفعل (طَلَعَ) (يطلَعُ)، فعين مضارعه مفتوحة؛ لوجود لامه حرف حلق، لذا كان القياس أن يكون (مَطلَع) بفتح اللام، ومثله ما جاء في قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[6]،

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص92.

(2) السامرائي، معاني الأبنية العربية، ص43، وانظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص120.

(3) سورة الكهف، الآية: 90.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج1، ص161، وانظر: الدمياطي، أحمد، (د.ت)، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، دار الندوة، بيروت، لبنان، ص294.

(5) القرطبي، أبو عبدالله بن محمد بن أحمد (ت: 671هـ)، (1985)، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج11، ص53.

(6) سورة القدر، الآية: 5.

فقرأ الجمهور بفتح اللام، وقرأ أبو رجاء والأعمش وابن وثاب وطلحة وابن محيصن والكسائي وأبو عمرو (مَطلِع) بكسر اللام[1].

وفُسِّرَ التغاير بين (مطلَع) و(مطلِع) في كلٍّ من القراءتين على التعدد اللهجي إذ: "قيل: هما مصدران في لهجة تميم، وقيل: المصدر بالفتح، وموضع الطلوع بالكسر عند أهل الحجاز"[2]، واكتفى العلماء في الحديث عن هذه المغايرة بقولهم إنّ الفتح قياس، والكسر شذوذ[3].

وقد أشار العلماء –كما ورد من قبل– إلى أنّ المصدر الميمي واسمي الزّمان والمكان تُبنى من الفعل الصَّحيح على وزن (مَفعَل) إذا كان مضارعه مضموم العين أو مفتوحها، وتُبنى على وزن (مَفعِل) إذا كانت من فعل مضارع مكسور العين[4]. وبناءً على هذا فإنّه يبدو لي أنّ ثمَّةَ فعلاً مضارعاً مكسور العين في (يطلِع) الذي منه بُنيت الصَّيغة –التي عدّها الكثير من العلماء شذَّت عن القياس– كان سائداً في لهجة ما وبعد ذلك اندثرت، أو يمكن حمله على تداخل اللهجات، وبالتالي بقي هذا النمط مستعملاً في كلامهم غير آبهين بالأصل الذي أُهمل، وقد أشار الكسائي إلى هذا حين علّق على لفظة (مطلِع) مكسورة اللام بأنّه يمثّل لهجةً قديمةً قد اندثرت في

---

(1) ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (ت: 324هـ)، (د.ت)، السّبعة في القرءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص693، وانظر: القيسي، مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، (1987)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج2، 385، وانظر: الداني، أبو عمرو (ت: 444هـ)، (1996)، التيسير في القراءات السبع، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص224، وانظر: ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة (ت: ق5 هـ)، (1982)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص768، انظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص497.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص497.

(3) الفراء، معاني القرآن: ج3، ص280، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص768، وانظر: القيسي، الكشف، ج2، ص385.

(4) ابن القطاع، كتاب الافعال: ج1، ص16، وانظر: العيني، شرح المراح في التصريف، ص132.

الفعل وبقيت في الاسم[1]، ولا نستبعد أن تكون مثل هذه الأنماط مخلفات لغوية لبعض اللهجات.

ومثل (مطلِعٍ) (مَسكِنُ)، وهو من الألفاظ التي يمكن حملها على أصلٍ لهجيٍّ، ففي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ﴾[2] قراءتان، إذ قرأ النخعي وحمزة وحفص (مَسكَنِهم) بفتح الكاف، وقرأ الكسائي والأعمش وعلقمة (مَسكِنِهم) بكسر الكاف، ووجّه صاحب البحر المحيط هذا التغاير في القراءات على اختلاف اللهجات وتعددها بأنّ النَّمط المكسور يمثل لهجةً يمانيةً فصيحةً[3] .

3. المغايرة في أبنية الفعل:

لقد نصّ علماء اللغة على إحدى الحركات الثلاثة (الفتحة، والضمّة، والكسرة) لضبط عين كل من الفعل الماضي ومضارعه، وبناءً عليه قسّموا أبنية الثلاثي إلى تسعة وجوه، ورفض التّصريفيّون ثلاثة وجوهٍ منها؛ معللين ذلك لعدم ورودها عن العرب وهي[4]:

1ــ فَعُلَ: يَفعَلُ، بضمِّ عين الفعل في الماضي وفتحها في المضارع.

2ــ فَعُلَ: يَفعِلُ، بضمِّ عين الفعل في الماضي وكسرها في المضارع.

3ــ فَعِلَ: يَفعُلُ، بكسر عين الفعل في الماضي وضمّها في المضارع.

أمّا الوجوه التي أجمع الجمهور على ورودها عند العرب، وكثرت في العربية، فأجملها بعضهم[5] في بيت شعر:

فتح كسر فتح ضم فتحتان كسر فتح كسر كسر ضمّتان

وقد عدّ أهل اللغة الأبواب الثلاثة التي تختلف حركة عين الفعل في الماضي عنها في المضارع دعائم الأبواب؛ للمغايرة المتمثلة في حركة عين الفعل في بناء

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج1، ص161.

(2) سورة سبأ، الآية: 15.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج7، ص269.

(4) أنيس، من أسرار اللغة، ص47.

(5) الزنجاني، إبراهيم عبد الوهاب، (د.ت)، تصريف الزنجاني، ضمن كتاب جامع المقدمات، طبعة طهران، إيران، ص54.

الصيغتين، أمّا باب (فَعَلَ يَفعَلُ) فلم يدخلوه في الدعائم؛ وذلك لعدم تحقُّق المغايرة في حركة عين الماضي ومستقبله، وهذا لا يكون إلا في الأفعال حلقية العين أو اللام، وما خرج على ذلك يعدّ شاذاً كـــ (أَبَى يَأبَى) أو من تداخل اللغات كـــ(رَكَنَ يَركَنُ)، وأيضاً لم يدخل باب (فَعُلَ يَفعُلُ) لقلته؛ لأنه لا يجيء إلا من الطبائع والنعوت[1].

أولاً: فَعَلَ: يَفعِلُ، يَفعُلُ

لقد اضطربت آراء أهل اللغة في هذا الباب، ففريق رجّح (يَفعُلُ)، وآخر رجّح (يَفعِلُ) مضارع لـــ (فَعَلَ)، وفريق ثالث ذهب إلى أنَّه ليس أحدهما أولى من الآخر.

فقد لوحظ أنّ سيبويه قدّم (يَفعِلُ) على (يَفعُلُ) مضارع (فَعَلَ)، كذلك فعل المازني وابن الحاجب، وهذا ما أفصح عنه نور الدين بقوله: "فإنَّ كان مجرداً على (فَعَلَ) كُسرت عينه أو ضمّت أو فتحت، وكذلك فعل ابن مالك، وكرر ابن جني في خصائصه أنّ قياس مضارع (فَعَلَ) (يَفعِلُ) وأنَّ (يَفعُلُ) داخلٌ عليه"[2].

ونلاحظ أنَّهم اعتمدوا معيار التعدي واللزوم في ضبط حركة عين الفعل المضارع، فقد جاءت صيغة "فَعَلَ "من الفعل الصحيح متعدية وغير متعدية، ويؤيد ذلك قول سيبويه: "اعلم أنَّه يكون كل ما تعدّاك إلى غيرك على ثلاثة أبنية: على فَعَلَ يفعِلُ وفَعَلَ يفعُل وفَعِلَ يفعَلُ، وذلك نحو ضَرَبَ يضرِبُ وقَتَلَ يقتُل ولقِمَ يلقَم، وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعداك، وذلك نحو: جَلَسَ يجلِس وقَعَدَ يقعُد"[3].

وقد اختلف أهل اللغة في قياسية هذه الأفعال من حيث التَّعدي واللُّزوم تبعا لحركة العين في مستقبلها، ولعلَّ ابن جني كان أكثرهم تكلّفا في وضع معاييره لضبط حركة العين في (يفعُل يفعِل)، فنادى بأنَّ الكسر هو القياس للمتعدي، وهو الأصل، وما جاء على هذا البناء لازماً فالأصل فيه الضّم، أي "يفعُل"، متّكئاً في

---

(1) شلاش، هاشم طه، (1971)، أوزان الفعل ومعانيها، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ص22.

(2) نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب دراسة لسانية لغوية، ص185.

(3) سيبويه، الكتاب: ج4، ص38.

قياسه هذا على (يفعُل) من (فعُلَ) اللازم، ومثاله: حسُن يحسُن، قال السّيوطي وغيره: "وما كان على فعُل فمستقبله يفعُل"[1].

ويذكر سيبويه: "فضروب الأفعال أربعة، يجتمع في ثلاثة ما يتعداك وما لا يتعدّاك، ويبيّن في الرابع ما لا يتعدّى وهو فعُل يفعُل"[2].

ويؤكّد ابن جنّي أنَّ القياس للّازم هو ضمّ عين المضارع قياساً له على (فعُل يفعُل) الذي لا يتعدّى في الأصل، كما كان القياس للمتعدي كسر عين مضارعه. وهو بهذا فقد وضع التَّعدّي واللزوم معيارين رئيسين لضبط حركة عين المضارع، يقول: "وأنا أرى أنَّ "يفعُل" فيما ماضيه "فعَل " في غير المتعدّي من "يفعِل "، فضَرب يضرِبُ إذاً أقيس من قتَل يقتُل، وقَعَد يقعُد أقيس من جلَسَ يجلِس؛ وذلك أنَّ "يفعُل" إنَّما هي في الأصل مما لا يتعدّى نحو: كَرُمَ يكرُم.... فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدّي فيما ماضيه فَعَلَ أولى وأقيَس "[3].

ويعزز هذا رأي سيبويه في ملازمة الضم للّازم، فيقول: "نَضَرَ وجهُه ينضُرُ، فبنوه على فَعَلَ يفعُلُ مثل: خرَج يخرُج؛ لأنَّ هذا فعل لا يتعدّاك إلى غيرك كما أنَّ هذا فعل لا يتعدّاك إلى غيرك "[4].

ولم يلقَ هذا الرأي تأييدا من أهل اللغة وخاصّة أبناء عصره، فقال أبو زيد الأنصاري: "طفت في عليا قيس وتميم مدّةً طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان فيه بالضم أولى، وما كان فيه الكسر أولى، فلم أجد لذلك قياساً، وإنَّما يتكلّم به كلٌّ امرئ منهم على ما يستحسن ويستخفُّ لا على غير ذلك"[5]، ولعلَّ هذا قراءة واعية للاستعمال اللغوي.

---

(1) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج2، ص96، وانظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص373.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4، ص38.

(3) ابن جني، الخصائص، ج1، ص379.

(4) سيبويه، الكتاب، ج4، ص28.

(5) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج2، ص207–208.

ويؤكِّد هذا ما جاء به ابن درستويه في كتابه شرح الفصيح: "كل ما كان ماضيه على فعَلت بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا الحلق فإنّه يجوز في مستقبله يفعُل بضم العين ويفعِل بكسرها"[1].

كما يرى أنّه لا علّة في اختيار صيغة (يفعِل) بكسر العين على صيغة (يفعُل) بضمِّها، فيقول: "ينفِر ويشتِم فلا علّة له ولا قياس، بل هو نقض لمذهب العرب والنحويين في هذا الباب "[2].

ويضيف إلى ذلك قائلاً: "فمّما جاء وقد استعمل فيه الوجهان قولهم: ينفِرُ وينفُرُ ويشتِمُ ويشتُم، فهذا يدلّ على جواز الوجهين فيهما، وأنّهما شيءٌ واحد؛ لأنّ الضّمّة أخت الكسرة في الثقل، كما أنَّ الواو نظيرة الياء في الثقل والاعتلال"[3].

والمتتبع لمصادر اللغة فإنَّه سيجد تعدد آرائهم في أمر تعاقب الضمّ والكسر على عين المضارع في يفعُل ويفعِل، فنقل السّيوطي أنّ ابن درستويه ذهب إلى أنَّ الاستحسان والخفة هما السّبب الرئيس في اختيار العرب للضمِّ أو الكسر، فقال: "وليس أحدهما أولى به من الآخر ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف[4]، وهو في هذا يتفق مع أبي زيد الأنصاري في معيار الخفة والاستحسان، وأشار الفراء إلى الكسر دون علّة[5].

ويعلّل أبو زيد الأنصاري اختيار بعض أهل اللغة وانحيازهم إلى باب ما كان الكسر فيه أولى بقوله: "ونظنّ المختار للكسر هنا وجود الكسر أكثر استعمالاً عند بعضهم، فجعله أفصح من الذي قلّ استعماله عندهم، وليست الفصاحة في كثرة

---

(1) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص207.

(2) ابن درستويه، عبدالله بن جعفر (ت: 347هـ)، (1998)، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مصر، ص35-37.

(3) ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص33، وانظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: 458هـ)، (د.ت)، المُخصَّص، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، ج4، ص276-277.

(4) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص207.

(5) المرجع نفسه، ج2، ص39.

الاستعمال ولا قلّته، وإنَّما هاتان لغتان مستويتان في القياس والعلّة، وإن كان ما كثر استعماله أعرَف وآنس لطول العادة له "[1].

ويبدو لي أنَّ هؤلاء جنحوا إلى قانون السهولة واليسر، ومعيارهم هذا هو الأهم من بين المعايير التي ذُكِرت في ضبط عين المضارع، إذ يميل إلى الخفة الذي يتطلبها المتكلم أصلا دون التفاته إلى الفعل سواء كان متعدّيا أم لازماً مع مراعاة عادة ألفاظ الناس في الاستعمال كل حسب لهجته وبيئته، وثمة ضوابط أخرى تتحكم في البناء الصرفي لباب(فَعَلَ) منها صحته واعتلاله ولزومه وتعدِّيه.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ الكسر أفصح من الضمِّ؛ وسبب الفصاحة هنا الخفّة في كسر المضارع عندما غلّبه معظم اللغويين على الضمِّ، متوسِّلا بأنَّ هذا التغليب من باب التَّوهُّم عندهم، ويورد ابن سيده رأي أبي علي وبعض رفاقه، فيقول: "هذان المثالان يعني" يفعِل، يفعُل "جاريان على السّواء في الغلبة والكثرة، وقال أبو الحسن: يفعِل أغلب من يفعُل، قال أبو علي: وذلك ظنٌّ، إنَّما توهَّم ذلك من أجل الخفّة، فحكم أن يفعِل أكثر من يفعُل، ولا سبيل إلى حصر ذلك، فيُعلَمُ أيُّهما أكثرُ وأغلبُ، غير أنَّنا كلما استقرينا باب فَعَلَ الذي يعتقب عليه المثالان يفعِل ويفعُل، وجدنا الكسر فيه أفصح؛ وذلك للخفة، كقولنا: خَفَقَ الفؤاد يخفُق ويَخفِقُ، وحَجَل الغراب يحجِل ويَحجُلُ، وبرَد الماء يبرُد ويبرِد... فهذا مذهب أبو علي في يفعِل ويفعُل "[2].

ونلاحظ أن أبا علي لم يعتد بالخفة عاملاً في كسر المضارع أو شرطا للكثرة أو الغلبة، بينما اعتدَّ بها شرطاً للفصاحة عندما صَعُبَ عليه حصر أي الحركتين أكثر في مضارع فَعَلَ، ولم يذهب إلى أنَّ الكسر للمتعدي والضمّ للازم قياساً كما ذهب غيره.

ويذهب ابن القطاع مذهب الاعتدال والوسطية في ضبط عين المضارع عند تجاوز المشهور من الكلام، فترك الخيار للمتكلِّم، إذ قال: "فما كان على فَعَلَ من

---

(1) ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه ص36، وانظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص208.

(2) ابن سيده، المخصص، ج4، ص 123.

مشهور الكلام مثل ضَرَبَ ودَخَلَ، فالمستقبل فيه على ما أتت به الرواية، وجرى على الألسنة يضرِب ويدخُل، فإذا جاوزت المشهور، فأنت بالخيار، وإن شئت قلت يفعِل أو يفعُل "[1].

ويورد ابن يعيش بعض آراء النحاة في صيغة فَعَل يفعِل ويفعُل بكسر العين وضمّها يقول: "حتى قال بعض النحويين إنَّه ليس أحدهما أولى من الآخر، وقيل: يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطّرح الآخر ويقبح استعماله، وقال بعضهم: إذا عُرِف أنَّ الماضي فَعَلَ ولم يُعرَف مستقبله فالوجه أن يجعل (يفعِل) بالكسر؛ لأنَّه أكثر والكسرة أخفّ، وقيل: هما سواء فيما لا يُعرَف، وقيل: إنَّ الأصل في مضارع المتعدي الكسر، نحو: يضرِبُ. وإنَّ الأصل في مضارع غير المتعدّي الضمّ، نحو: يسكُت. قال هذا مقتضى القياس إلا أنَّهما يتداخلان، فيجيء هذا في هذا وهذا في هذا، وربما تعاقب الأمران على الفعل الواحد، نحو: عَرَشَ يعرِش ويعرُش وعَكَفَ يعكِفُ ويعكُفُ وقد قُريَ بهما، وقالوا: شتَمَ يشتُم يشتِم ولَمَزَ يلمُز ويلمِز ونَفَرَ ينفِر وينفُر في أحرف سوى ذلك "[2].

ويشير ابن الحاجب إلى أنَّ ورود الصيغة يعود إلى السماع، فيقول: "وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إمَّا الضم وإمَّا الكسر، وفي ذلك إمَّا سماعيّ أو قياسيّ، فالسماعيّ الضمّ في قَتَلَ يقتُل ونَصَرَ ينصُر، خرَجَ يخرُج مما يكثر، والكسر في ضَرَبَ يضرِبُ عَتَبَ يعتِبُ "[3]، وعدّ بعضهم أنَّ الصيغتين من القياس[4].

---

(1) ابن القطاع، كتاب الأفعال، ج1، ص 10-11.

(2) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت: 643هـ)، (1973)، شرح الملوكي في التّصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، المكتبة العربية، حلب، سوريا، ص39/38 انظر ابن سيده، المخصص، ص276.

(3) الاستراباذي شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص118، انظر: السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: 911هـ)، (1980)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ج6، ص31-33.

(4) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ج1، ص207-208، وانظر: ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز، (1894)، كتاب الأفعال، مطبعة بريل، ليدن: ص16- 17.

وذكر صاحب اللسان: "ونَضَرَ الله وجهه ينضُر نَضرَةً، أي حسَّن ونَضرَ وجهه يتعدّى ولا يتعدّى، ويقال نَضُرَ بالضم نضارة، وفيه لغة ثالثة (نَضِرَ) بالكسرة، حكاها أبو عبيد "[1].

وسلك ابن القوطية طريقاً مخالفاً لما جاء به ابن جني، فجعل كسر العين مع اللازم وضمّها مع المتعدّي، لكنَّ هذا القياس جاء في الأفعال المضعّفة لا السالمة وكلّها صحيحة، حيث قال: "والضمُّ يستثقل في المضاعف فما كان منه على فَعَلَ متعدياً فإنّ مستقبله على يفعُل غير أفعال جاءت باللغتين: هرَّه يَهُرُّه ويَهِرِّه كرهه، وعلَّه بالشراب يعِلِّه ويَعُلُّه وشدَّه يشِدِّه يَشُدُّه "[2].

ويبدو لي أنَّ ابن القوطية كان أكثر ضبطا لحركة عين المضارع في الأفعال المضاعفة، وذلك لقلّة عدد هذه الأفعال رغم أنَّها على (فَعَلَ) كما أنَّ بنيتها اختلفت عن بنية الأفعال السالمة فتثقُل معها الضمّ.

ومن اللغويين المحدثين الطيِّب البكّوش الذي شكَّك في قياسيّة ابن جنّي، ورأى أنَّ ضمّ عين المضارع أقوى من الكسر، وأثبت ذلك من خلال تقديمه عمليّة إحصائيّة للفعل، فذهب إلى أنَّ الضمَّ جاء أكثر من الكسر في المتعدّي، واستند في هذا إلى الاستعمال القرآني، فقال بعد دراسته الإحصائيّة عن الضم والكسر في مستقبل الأفعال: "إنَّ كلام ابن جني يتنافى والواقع اللغوي، إذ نرى أنَّ الضمَّ يفوق الكسر: 516/802، والاستعمال القرآني يدعم ذلك أيضا: 88/102، ولا شكَّ أنَّ المتعدي من هذه الأفعال يفوق اللازم، وهو ما يجعلنا نشك في قيمة رأي ابن جني في هذه المسألة "[3].

ويرى الطيّب البكوش سبب تفوق الضمّ على الكسر في صيغة مضارع (فَعَلَ) عائد إلى أنّ للضمة مخرجين، فيقول:"ولعلّ مردّ تفوق الضم على الكسر أنَّ للضمة مخرجين، فهي خلفيَّة ولكنَّها أيضا أماميَّة من جهة استدارة الشفتين عند

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة: نضر، مجلد 3، ص656.

(2) ابن القوطية، كتاب الأفعال، ص3.

(3) البكوش، الطيب، (1987)، التصريف العربي، تقديم: صالح القرمادي، ط2، القاهرة، مصر، ص92.

النُّطق بها، فتكون بذلك مناسبة لجلّ الحروف، بينما الكسرة الأمامية قد لا تلائم إلا الحروف المجاورة لها، وإلى جانب هذا يوجد تعليل التقارب الحركي "[1]، وبعد هذا كله نجده يرجح الرأي الذي يجوّز الوجهين، فقال: "وهما جائزان سُمعا أو لم يُسمع إلا أحدهما"[2].

وسلك بعض المحدثين وجهاً آخر في تفسير المغايرة في حركة الفعل، فجعلوا مردها بالدرجة الأولى إلى لهجات القبائل، فيورد إبراهيم أنيس أنَّ " القبائل البدوية كانت تميل إلى الضمِّ في حين أنَّ القبائل المتحضّرة كانت تميل للكسر "[3].

ففي صيغة (فَعَلَ يَفعَلُ) بفتح العين، تجعله لهجات أخرى(يَفعِلُ) بكسرها، ولهجات ثالثة تنطقه (يَفعُلُ) بضمِّها، وهذا يفسِّرُ لنا الوجوه المتعدّدة في الفعل الثلاثي الواحد من ناحية حركة عينه في صيغتي الماضي والمضارع، فيتسبّب في جواز أكثر من وجه في الفعل الواحد، ومردُّه في الأصل إلى اختلاف اللهجات[4].

وإلى هذا ذهب المطلبي إلاّ أنَّه زاد عليه بأنَّ الأمر لم يكن مقصورا على اللهجات القديمة، بل موجود في اللهجات الحديثة، فقال: "إنَّ القبائل العربية تختلف في حركة عين الفعل باختلاف ميولها الصَّوتيّة، وبقيت هذه الظَّاهرة واضحة في اللهجات الحديثة، فلهجة الأرياف في جنوب العراق تميل إلى كسر عين الفعل المضارع، فيقولون: يسكِت، وياكِل، ويقعِد، وفي لهجة بغداد بالضم، إذ يقولون: يسكُت ويأكُل ويقعُد، بالقاف المهموسة "[5]، واستنتج أنَّ هذه الحركة غير مستقرة في أفعال العربية ولهجاتها، وأنَّ العرب لم تُعنَ بها مستندا إلى قول أبي زيد، ومرجحاً

---

(1) البكوش، التصريف العربي، ص93.

(2) المرجع نفسه، ص94-95.

(3) أنيس، في اللهجات العربية، ص161.

(4) الصّالح، صبحي، (1962)، دراسات في فقه اللغة، ط2، المكتبة الأهلية، بيروت، لبنان، ص78، وانظر: أبو المكارم، علي، (د.ت)، تقويم الفكر النّحوي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ص171.

(5) المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، ص176، 177.

بالوقت نفسه ما وُضِعَ من أبواب وقواعد لهذه الحركة، إنَّما كان من عمل اللغويين حين جمعوا اللغة ووضعوا المعجم.

ولم يخرج الجندي في دراسته للهجات العربية عن مذهب المطلبي، حيث أشار إلى أنَّ سبب الاضطراب في صيغ المضارع العديدة مرجعه إلى همّ اللغويين في جمع المادة اللغوية، وهذا أدى بدوره إلى الخلط بين الفصحى ولهجات القبائل الأخرى، وأقرّ الجندي بصحّة تعاقب الكسر والضمِّ في غير المسموع عن العرب، ونبّه إلى المعاني التي تؤديها هذه الحركات، ورجّح ذلك بأنَّهم:" كانوا في طفولة اللغة يستعملون أحد الوجهين للفرق بين المعاني المختلفة، وأنَّ شكل الحروف قديما كان له تأثير في المعنى، فينفُر بالضمِّ من النِّفار والاشمئزاز، وينفِر بالكسر من نفر الحجاج من عرفات، أي أفاضوا "[1].

ويذهب عبد الجليل إلى تفسير هذا التغاير في أبنية الأفعال إلى عادات نطقية وصوتية، قال:" التباين في أبنية الأفعال في لهجات القبائل العربية حدث بسبب العادات النطقية والصوتية لهذه القبائل التي وجّهت البني صوب مرافئ اختزال ونسب التسارع والسهولة واليسر، وقد وفّر هذا لها تربة خصبة وسط التراكيب العربية، فتميم تميل إلى الضم وأهل الحجاز إلى الكسر "[2].

ومهما يكن من أمر فإنَّ كسر العين أو ضمّها في مستقبل (فَعَلَ) سواء أكان متعدّيا أم لازما موافقاً تماماً لقانون المغايرة ومجسداً له، وكسر العين أو ضمّها هو أمر متعلّق بالصّيغة. وأكّد كمال بشر هذا عند تعرضه لتعاقب الضمّ والكسر على عين المضارع بقوله:" فكون الفعل المعيّن على وزن فَعَلَ يفعِلُ أو فَعَل يفعُل أمر يتعلّق بصحّة نطق الصّيغة، ولكنَّه لا يفيد أثراً ملحوظاً أو غير ملحوظٍ في الجملة والعبارة، فمضارع ضَرَب مثلاً لا تتغير وظيفته النَّحوية في التَّركيب سواءً أكانت عينه مكسورة أم مضمومة، ولكن تتغير قيمته النُّطقية فيما لو استعملناه على وزن غير وزنه المنصوص عليه،... وأنَّ معرفة هذه القيمة النطقية تدخل في باب آخر غير باب الصَّرف، إنَّها من قضايا الثروة اللفظية، أو هي من مباحث متن اللغة وما

---

(1) الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج2، ص559، 562.

(2) عبد الجليل، علم الصّرف الصّوتي، ص225.

إليها، وأنَّ معرفة أوزان الفعل ليست هي الفيصل والمرشد الوحيد في التَّعرف على الصّيغة المناسبة لهذا الفعل أو ذاك، بل إنَّ الخبرة والدّربة العمليّة، والسماع والثقافة اللغويّة كلها تعين على النطق بالصّيغة الصّحيحة، واختلاف أوزان الفعل مرجعه إلى اختلاف اللهجات أو عدم الاستقرار على صورة معيَّنة "[1].

ويتّضح من هذا الكلام أنَّ الصِّيغة وحدها لا تكفي في ضبط حركة المضارع، حيث إنَّ هناك معايير أهم منها في معرفة وزن الفعل الصحيح، وأدرك مصطفى النّحاس ذلك عندما طرح حلاً لضبط حركة العين بقوله: "إنَّ الحلَّ الصَّحيح لمشكلة عين المضارع من الثُّلاثيّ ليس في عمل معجم للأفعال المأنوسة أو في عمل إحصاء للأفعال الثلاثية المستخدمة في اللغة؛ لأنَّ الصيغة وحدها لا تكفي، بل لا بدّ من إضافة المعنى إليها، وبذلك تأخذ عين الفعل مكانتها في اللغة من حيث الثبات والإطراد"[2].

وأدرك بأنَّ هناك صعوبة في التفريق بين الصِّيَغ، وذلك بـــ "أنَّ التمييز بينهما أي يفعِل، ويفعُل عن طريق المعنى يحتاج إلى طاقة تفوق مستوى الذاكرة، إذ لم يشتهر أحدهما بضم أو كسر في الأفعال الصحيحة السّالمة؛ لأنّ الأفعال المعتلّة والأفعال المضاعفة لها معايير محدَّدة ذات نزعة قاعدية "[3].

ويعود النحاس مرّة أخرى ليقول: "إنّ ما يميز بابا عن باب هو الاستعمال كثرةً وقلّةً، وإنّ إيجاد حلٍّ لمشكلة عين الثلاثي إنَّما يأتي من خلال التركيب والسِّياق؛ لأنّ الفعل منفردا يمثّل الصيغة فقط، أمَّا السِّياق فيمثّل الفعل صيغةً ومعنى؛ لأنّ المعنى الدّلالي ذو تأثير في بناء المصدر أحياناً، بل إنَّ صيغة المصدر للمادة الفعلية الواحدة قد يستدل بها على صيغة الباب"[4].

---

(1) بشر، كمال، (1969)، مفهوم علم الصرف، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، مجلد 25، ص105.

(2) النحاس، مصطفى، (1988)، عين المضارع بين الصيغة والدلالة، اللسان العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 30، ص30.

(3) المرجع نفسه، ص11، وانظر: البكوش، التصريف العربي، ص89.

(4) النحاس، عين المضارع بين الصيغة والدلالة، ص30.

وقد يكون الاختيار بين الضمّ والكسر راجعاً إلى أسباب صوتية تتعلق بالتشكيل الصوتي للفعل، وعلاقة عين الفعل المضارع بما يجاوره من أصوات[1].

ويبدو لي أنّ أمر تغاير الضمّ والكسر على عين الفعل يُحمل على اختلاف اللهجات السائدة آنذاك، وما يعزز هذا وروده في القرآن على قراءات مختلفة، فكلّ قراءة تمثّل لغة قوم، فكثير من الأفعال قُرئ بالكسر مرة، وأخرى بالضمِّ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾[2]، فقرأ الأعمش (يَعرِجُون) بكسر الرّاء[3]، وفسَّر أبو حيان التَّغاير الواقع بين القراءتين تفسيراً لهجيًّا، فقد نسب الكسر إلى قبيلة هذيل[4]، وهذيل من القبائل الحضريّة[5]، ونسبة الكسر إليها يتناسب مع ما عُرف عن القبائل الحجازية من اختيارهم الكسر مقابل الضّمّة التي آثرتها القبائل البدوية، فهذان النَّمطان يمثلان أصلين شاعا في بيئتين مختلفتين[6].

ومثل هذا قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ ﴾[7]، فقرأ ابن عامر وعاصم (يَعرُشون) بضمّ الرّاء، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص ومجاهد وأبو رجاء والحسن (يعرِشون) بكسر الرّاء[8]، وقد فُسِّرت هذه المغايرة

---

(1) المزيني، حمزة، (1989)، مسألة الاختيار بين الضمة والكسرة في مضارع (فَعَلَ)، مجلة جامعة سعود، مجلد 1: 30-40.

(2) سورة الحجر، الآية: 14.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج5، ص448.

(4) المرجع نفسه، ج5، ص448، وانظر: الألوسي، شهاب الدين السيد محمود (ت: 1270هـ)، (د.ت)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، عُني بتصحيحة ونشره محمود شكري الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج14، ص20.

(5) الجندي، اللهجات العربية في التراث: ج1، ص336.

(6) عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص225.

(7) سورة الأعراف، الآية: 137.

(8) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص292، وانظر: القيسي، الكشف: ج1، 475، وانظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط: ج4، 377، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج7، ص272.

أيضاً تفسيراً لهجيًّا، إذ نُسِب الكسر إلى أهل الحجاز[1]، وذهب ابن خالويه إلى أنّ الكسر والضمّ يمثلان لهجتين مختلفتين، دون أن يشير إلى أيٍّ منهما[2]، وتبعه في مذهبه هذا الزَّمخشريُّ ومكيّ بن أبي طالب[3].

ومن القراءات التي دلّت على تعدُّد اللَّهجات ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْاْ عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ﴾[4]، فقرأ حمزة والكسائي وأبو عمرو (يعكِفون) بكسر الكاف، وقرأ ابن عامر وابن كثير، وعاصم ونافع (يعكُفُون)، بضمِّ الكاف[5]، وفسّر أبو حيان هذا التَّغاير في القراءتين على أنّهما لهجتان، وذكر أنّهما فصيحتان[6].

من هذا نعي تماماً أنّ الحدّ الفاصل بين الأفعال التي تتناوب على عينها الضمّة والكسرة إنّما هو ناتج عن الاستعمال اللَّهجي المتعدِّد في البيئة الواحدة.

ثانياً: فَعَلَ، يَفعَلُ:

في القياس لا يأتي على هذا البناء إلا ما كانت عينه أو لامه حرفاً حلقيًّا، نحو: (ذَهَبَ يَذهَبُ، فَتَحَ يَفتَحُ، جَمَعَ يَجمَعُ، سَأَمَ يَسأَمُ، مَلَأَ يَملَأُ...)، وما يخرج من الأفعال الحلقية على هذا القيد يعدّ شاذّاً، مثل: نَكَحَ يَنكِحُ، فَرَغَ يَفرُغُ، نَزَعَ يَنزِعُ... وهناك أفعال تكون فارغة من حروف الحلق لكنّها تدخل في بناء(فَعَلَ يَفعَلُ)، نحو: رَكَنَ يَركَنُ، هَلَكَ يَهلَكُ، أَبَى يَأبَى، سَلَا يَسلَى... وحُمل هذا على الشذوذ حيناً، وعلى تداخل اللغات حيناً آخر، وسنفصّل كل هذا في بابه.

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص377.

(2) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، (1990)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص162.

(3) القيسي، الكشف: ج1، ص475، وانظر: الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج2، ص144.

(4) سورة الأعراف، الآية: 138.

(5) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص292، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص294، وانظر، الداني، التيسير في القراءات السبع، ص163، انظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص377.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص377.

ثالثاً: فَعِلَ، يَفعَلُ:

وهذا القياس عند جمهور النحاة[1]، ومثاله: عَلِمَ يَعلَمُ، سَمِعَ يَسمَعُ، فَرِحَ يَفرَحُ، تَعِبَ يَتعَبُ، نَامَ يَنَامُ.... وقد خرجت بضعة أفعال على قانون المغايرة في هذا الباب ووصفها القدماء بالشّذوذ، مثل: حَسِبَ يَحسِبُ، بَئِسَ يَبئِسُ، يَبِسَ يَيبِسُ، نَعِمَ يَنعِمُ، يَئِسَ يَيئِسُ....وهذا الشّذوذ فسَّره المحدثون بتداخل اللهجات.

وقد ذكر ابن القطاع مجموعة من الأفعال تأتي بالفتح والكسر من (فَعِلَ)، فقال: "وجاءت أفعال بالفتح والكسر، وهي حَسِبَ يَحسِبُ يَحسَبُ، وبَئِسَ يَبئِسُ يَبأَسُ، يَبِسَ يَيبِسُ يَيبَسُ، ونَعِمَ يَنعِمُ يَنعَمُ، ويَئِسَ يَيئِسُ يَيأَسُ"[2].

وقد ذكر الحميري أنّهما:" لغتان جائزتان ويُروى أنّ كسر السين في الماضي والمستقبل لغة النبي عليه السلام "[3]، وأيّد هذا، الخبر الذي جاء به مكي أنّ رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ كان يقرأ بكسر السين، وأنَّها لهجة حجازية[4]، ونُسِب النمط المكسور إلى عليا مضر[5]، وأمّا النمط المفتوح فقد نُسب إلى تميم[6]، وآخرون نسبوه إلى سفلى مضر[7]، وذكر الجندي أنَّه لا فرق بين تميم وسفلى

---

(1) سيبويه، الكتاب: ج4، ص38–39، المبرد، المقتضب، ج1، ص97، وانظر: ابن القطَّاع، أبو القاسم علي بن جعفر السَّعديّ الصّقليّ (ت: 515هـ)، (1999)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد محمد عبد الدّايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ص328، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل: ج10، ص65.

(2) ابن القطاع، كتاب الأفعال، ج1، ص12.

(3) الحِميَري، نشوان بن سعيد (ت: 573هـ)، (1999)، شمس العلوم ودَواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين بن عبدالله العمري وآخرون، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، سوريا، ج3، ص1445.

(4) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص318.

(5) الأنصاري، أبو زيد (ت: 215هـ)، (1981)، النوادر في اللغة، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، ط1، دار الشروق، بيروت، القاهرة، مصر، ص557، وانظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص330.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج2، ص342.

(7) الأنصاري، النوادر في اللغة، ص557، وانظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص330.

مضر، فالأخيرة تشمل تميماً وعامّة القبائل النّجديّة البدويّة[1]، والفتح في مثل هذه الأفعال أقيس، وهو الأجود أمّا الكسر فوصف بالشُّذوذ والنُّدرة، وأغلب الظنِّ أنَّ الفتح في لهجة من يفتح عين المضارع معزوّةٌ إلى القبائل البدوية، والكسر إلى أهل الحجاز[2].

وقد جاءت القراءات القرآنية مؤيِّدة لبعض لهجات القبائل التي تكسر مستقبل (فَعِلَ)، كما في قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاء﴾[3]، حيث قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة (يحسَبهم) بفتح السين، وقرأ الكسائي ونافع وأبو عمرو وابن كثير (يحسِبهم) بكسر السين[4]، وهذا الفعل مضارع لـــ(حسِب) مكسور العين، ومجيء المضارع موافقاً له في حركة عينه، أمرٌ –كما عهدناه عند القدماء– نادر الوقوع، وجاء في أفعال محدودة، مثل: حسب ويبس ويئس...[5].

وقد فُسِّر التغاير الكامن في هاتين القراءتين بأنّ ثمةَ لغة في هذا الحرف، ويعزِّز هذا قول أبي منصور الأزهري: "هما لغتان معروفتان عند العرب: يَفعَلُ ويَفعِلُ: حسِبَ يَحسَبُ ويَحسِبُ، والكسر لغة أهل الحجاز والفتح لغة تميم"[6] وأضاف

---

(1) الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج2، ص568.

(2) آل غنيم، صالحة راشد غنيم، (1985)، اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية، ط1، دار المدني، للطباعة والنشر والتوزيع، جدّة، السعودية، ص434.

(3) سورة البقرة، الآية: 273.

(4) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص191، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص148، وانظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص317، 318، وانظر: الداني، التيسير في القراءات، ص84، وانظر: الفخر الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر، (1990)، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج7، ص87، وانظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: 377هـــ)، (2001)، الحجّة للقرّاء السّبعة، وضع هوامشه وعلّق عليه: كامل الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص482، وانظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج2، ص328.

(5) سيبويه، الكتاب، ج4، ص38، وانظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص216.

(6) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت:370هـــ)، (1991)، القراءات وعلل النحويين فيها، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط1، الكويت، ج3، ص98.

أنّ البناء المكسور أجود اللهجتين[1].

إلى مثل هذا ذهب أبو حيان إلى أنّ قراءة الكسر في (يحسِبُ) لهجةٌ لأهل الحجاز، والفتح في (يحسَبُ) لهجة لأهل تميم[2] ووصف العيني(حسِبَ يحسِبُ) بالشّذوذ، وقياسه الفتح في مضارعه[3]، وذكر السيوطي أنّ ابن درستويه قال:" وأما يَحسِبُ بكسر السين في المستقبل فلغةٌ"[4].

كما يبدو من الأقوال التي سبقت فإنّ هناك لغة في هذا الحرف على الكسر، لكنها اندثرت مع موت ناطقيها، وبقيت إشارات تدل على هذا، ممّا عُدّت من الرُّكام اللغوي، وهذا الأمر أشكل على الدارسين فوصفوه بالشذوذ والنّدرة حيناً، وبالتداخل أحياناً أخرى.

قد فُسِّرَ هذا التوافق المغاير للقياس بالتداخل في اللغات، ومثاله: قَنِطَ يَقنِطُ، فذكر صاحب اللسان: قَنَطَ يَقنِطُ ويَقنُطُ قنوطاً، وفيه لغة ثانية: قَنِطَ يَقنَطُ، وجاء عنهم: قَنَطَ يَقنَطُ وقَنِطَ يَقنِطُ، والأخيرتان حُملتا على تداخل اللغات[5]، فمعنى هذا أن الفعل قَنَطَ بالفتح لغة ومضارعه يَقنِطُ بالكسر، والفعل قَنِطَ بالكسر لغة، ومضارعه مغايرٌ له بالفتح أي يَقنَطُ، والواقع في الأمر اختلاط اللغتين، فمن قال: قَنَطَ بالفتح أخذ مضارع لغة من يقول قَنِطَ، وهو يَقنَطُ، وكذلك من يقول قَنِطَ أخذ مضارع لغة من يقول قَنَطَ وهو يَقنِطُ، فأصبحت لغة جديدة، وهي (قَنِطَ يَقنِطُ)، ويمكن أن نبين اللغات التي تداخلت في هذا الفعل على النحو التالي:

اللغة:	قياس مضارعها	التَّركُّب
قَنَطَ:	يَقنُطُ	قَنَطَ: يَقنَطُ
قَنَطَ:	يَقنِطُ	قَنِطَ: يَقنِطُ
قَنِطَ:	يَقنَطُ	قَنِطَ: يَقنُطُ

(1) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، (2001)، تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج1، ص810 (حسب).

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج2، ص328.

(3) العيني، شرح المراح في التصريف، ص40.

(4) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص209.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص386، مادة: قنط.

والجدول السابق يبين اللغة، وقياس مضارعها، واللغات التي ركبت منها، وبالتالي خروج الفعل في ظاهره على مقتضى قانون المغايرة.

رابعاً: فَعُلَ، يَفعُلُ:

لم يدخل هذا الباب في الدعائم؛ لأنَّ حركة عينه في الماضي لم تغاير حركة عينه في المضارع، وهو في هذا يتفق مع (فَعَلَ يَفعَلُ، وفَعِلَ يَفعِلُ)، ومثال هذا الباب كَرُمَ يَكرُمُ، شَرُفَ يَشرُفُ، حَزُنَ يَحزُنُ وفيه لغة حَزِنَ يَحزَنُ فالقياس أن يأتي مضارع (فَعُلَ) أبداً على (يَفعُلُ)[1]، فاختير للماضي وللمضارع فيه حركة لا تحصل إلا بانضمام إحدى الشفتين للأخرى، رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها[2].

وقد نقل عصام نور الدين عن أهل اللغة علّة الضمّ في هذا الباب: "لكونه خلقة وطبيعة وصاحبه مسلوب الاختيار، فجعل الضمّ علامة الخلقة"[3]. ويبدو لي أنَّ هذا الرَّأي لم يرقَ إلى مستوى الصّواب؛ لأنَّ بنية (فَعُلَ) اُختصت لأغراض متنوعة، منها الطبائع، ومنها التعجب، ومنها بمعنى فاعل[4].

أبنية الفعل التي خالفت القياس:

أدرك العلماء المغايرة التي تحدث في أبنية الفعل، ونجد أنّ الصَّوائت الثلاثة في أبنية (يفعُل، يفعَل، يفعِل)، جاءت مغايرةً للصائت الذي جاء في عين الفعل في بناء (فَعَل، فعِل)، فجاء مستقبل (فَعَل) بالكسر والضمّ لا بالفتح، ومستقبل (فعِل)، بالفتح لا غير، وبهذا فقد تحققت المغايرة بين حركة العين في بناء الماضي والمستقبل.

غير أنّ بعض الأبنية خرجت على هذه المغايرة، وخالفت الأصل القياسي، وذهب العلماء مذاهب شتّى في تفسيرها، فمنهم من حملها على الشذوذ، ومنهم من حملها على اللهجات، ومنهم من وصفها بالندرة، ومنهم من عدّها من التداخل.

---

(1) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص173.

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج6، ص33، وانظر: ابن جني، الخصائص: ج1، 375.

(3) نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب دراسة لسانية لغوية، ص132-133.

(4) ابن جني، الخصائص، ج1، ص375.

وممّا يلفت الانتباه، وجود بعض الأفعال التي عينها أو لامها حرف حلق، وتقع تحت مظلّة قانون المغايرة، مثل: نَكَحَ يَنكِحُ، ورَجَعَ يرجِعُ، وفَزَعَ يَفزِعُ، ونَزَعَ يَنزِعُ، ونَفَخَ بَنفُخُ، ودَخَلَ يَدخُلُ وغيرها، وكان قياسها الموافقة في حركة عين الفعل في البناءين، ومن جهة أخرى ما خرج على قانون المغايرة وليس عينه ولا لامه حرفاً حلقيًّا، مثل: رَكَنَ يَركَنُ، وهَلَكَ يَهلَكُ، وقَنَطَ يَقنَطُ وأَبَى يَأبَى ونحوها، ومنها ما خرج على قانون المغايرة لوقوع عينه أو لامه حرف حلق نحو: فَتَحَ يَفتَحُ، ذَهَبَ يَذهَبُ، سَأَلَ يَسأَلُ، بَحَثَ يَبحَثُ ونحوها، ويمكن بيان ذلك على النَّحو التّالي.

أولاً: ما خرج على قانون المغايرة لوقوع عينه أو لامه حرفاً حلقيًّا:

وصورة هذا البناء هي "فَعَل: يَفعَل" حيث اتفق جمهور علماء اللغة في هذا البناء على عدم أصالته، واعترفوا بفرعيته، إذ لم يعدوه من دعائم الأبواب؛ لانعدام اختلاف الحركات، "فأمّا المفتوح العين في الماضي والمستقبل، فهو لا يقوم إلا أن يكون فيه أحد حروف الحلق في موضعي العين أو اللام إلا في لغة (طيء)، فإنَّهم يخالفون العرب في هذا بإجازة ذلك فيما خلا من حروف الحلق"[1].

وقد ذكر أهل اللغة أنّ التماثل يحدث باطراد في هذا الباب إذا كانت عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق (الهمزة، العين، الغين، والحاء، والخاء، والهاء)[2]. أمّا إذا لم تكن عينه ولا لامه أحد أحرف الحلق، فيكون شاذاً عند بعض اللغويين[3]، ومن التداخل عند بعضهم[4].

وقد عزا أهل اللغة فتح العين في هذا البناء إلى أسبابٍ صوتية؛ لأنّ حروف الحلق تناسبها الفتحة، وهذا الباب اتفق فيه القدامى والمحدثون، فكان تفسيرهم لهذه الأبنية تفسيراً صوتيّاً مرتبطاً بأعضاء النطق ومخارج هذه الأصوات لشدّة تسفّلها في

---

(1) الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت: 350هـ)، (1974-1978)، ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، وإبراهيم أنيس، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، ج2، ص138، وانظر: الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص117.

(2) المبرد، المقتضب، ج2، ص111، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص153.

(3) سيبويه، الكتاب، ج4، ص254.

(4) ابن جني، الخصائص، ج1، ص374-375.

الحلق، قال سيبويه: "إنَّما فتحوا هذه الحروف؛ لأنَّها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها، بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنّما الحركات من الألف والياء والواو"[1].

و يعلّل ابن يعيش مجيء هذا البناء على هذه الصورة بقوله: "وإنَّما فعلوا ذلك، لأنّ هذه الحروف الستة حلقيّة، مستفلة، والضمّة والكسرة مرتفعتان في الطَّرف الآخر من الفمِّ، فلمَّا كان بينهما تباعد في المخرج ضارعوا بالفتحة حروف الحلق؛ لأنَّ الفتحة من الألف والألف أقرب إلى حروف الحلق لتناسب الأصوات، ويكون العمل من وجهٍ واحدٍ"[2].

ويرى الأستراباذي أنَّ سبب فتح عين المضارع من صيغة الماضي "فَعَلَ" إذا كان عينها أو لامها حرفاً حلقيَّاً يعود إلى أنَّ الحركة في الحقيقة بعض أحرف المدّ، فيقول: "إنَّما ناسب حرف الحلق –عيناً كان أو لاماً– أن يكون عين المضارع معها مفتوحاً؛ لأنَّ الحركة في الحقيقة بعض حروف المدِّ بعد الحرف المتحرك، بلا فصل، فمعنى الحرف الإتيان ببعض الألف عقبها"[3]. وأشار الأستراباذي إلى أنَّ فتح العين في ما كانت عينه حرف حلقٍ يأتي لتعديل ثقل الحروف الحلقية[4].

وقد فسّر علماء اللغة المحدثون هذه المسألة تفسيراً علميَّاً، فأكّد إبراهيم أنيس ما جاء به الصّرفيّون من إيثار حروف الحلق للفتحة حين قال: "وقد أكَّدت التَّجارب الحديثة ارتباطاً وثيقاً بين النطق بحروف الحلق والفتحة؛ وذلك لأنَّ الأصوات الحلقية تناسب في الغالب وضعاً خاصاً للسان يتفق مع ما نعرفه من وضعه مع الفتحة، فلهذه الظاهرة التي استرعت انتباه القدماء ما يبرره في القوانين الصّوتيّة الحديثة"[5].

وفسر الطّيّب البكّوش هذا الخروج على قانون المغايرة بقوله: "ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالعلاقة بين جرس الفتح ومخرج حروف الحلق، فنطق حروف الحلق

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص 101.

(2) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص40.

(3) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص118.

(4) المرجع نفسه، ج1، ص177.

(5) أنيس، من أسرار اللغة، ص50.

يصحبه انفتاح في الفمّ يسهّل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة، ومن هذه الصفة أخذت اسمها"[1].

وذهب الجندي في تفسير هذه المسألة إلى أنَّ نطق الفتحة مع حروف الحلق أنسب من الحركات الأخرى، فقال: "فلمَّا كان بينهما هذا التباعد في المخرج كانت الفتحة أنسب وأحقّ لحروف الحلق لتعدل خفتها ثقل هذه الحروف"[2].

وذكر عبد الصّبور شاهين إنّ ما جاء من الأفعال حلقي العين أو اللام فإنّه يؤثر الفتحة على عينه "للتقارب المخرجي، واقتصاداً للجهد النطقي، وحروف الحلق هي، الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء"[3].

وجاء الرّاجحي بالتفسير العلمي للخروج على هذه المسألة، بقوله: "والتفسير العلميّ لهذه الظاهرة أنّ كلّ أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها تحتاج إلى اتساع في مجراها بالفم، فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم؛ ولهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتّساعاً، وتلك هي الفتحة"[4].

وعلّلت صالحة آل غنيم موافقة حركة عين الماضي ومضارعه في (فَعَلَ يَفعَلُ) تعليلاً لهجياً قائماً على الانسجام الصَّوتيّ بين الفتحة وحروف الحلق، فتقول: "وأغلب الظَّنِّ أنّ الذين آثروا فتح عين المضارع في الأفعال هم من (عُقيل)، ومن تأثر بهم ممّن يؤثرون الفتح؛ لأجل صوت الحلق، هم من القبائل البدوية التي تميل إلى تحقيق الانسجام الصوتي في كلماتها"[5].

ونخلص إلى أنَّ آراء القدماء والمحدثين جاءت متوافقة بأنّ حروف الحلق تناسبها الفتحة؛ وكان هذا قياسها، والسَّبب في ذلك عائدٌ لتحقيق الانسجام الصوتي بين الصَّائت والصَّامت؛ لأنَّ اللغة التي تفتح عين المضارع مع حروف الحلق كانت

---

(1) البكوش، التصريف العربي، ص91.

(2) الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج2، ص563.

(3) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص66.

(4) الراجحي، عبده، (2008)، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ط1، دار المسيرة عمّان، الأردن، ص113.

(5) آل غنيم، اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية، ص419.

أكثر تحقيقاً للانسجام الصوتيّ في بناء الكلمة، وأقلَّ بذلاً للجهد في نطقها، ونستطيع أن نعزو الأفعال: (نَهَقَ يَنهَقُ وفَرَغَ يَفرَغُ ودَبَغَ يَدبَغُ...) بفتح العين إلى القبائل البدويَّة، فهي أفعال حلقيّة العين أو اللام، وقد لاحظنا أنَّ هذه القبائل تميل إلى الفتحة مع هذه الأصوات لتحقيق الانسجام الصوتي وطلب الخفة، والفرار من ثقل الحروف الحلقية.

ثانياً: ما تمثّلت فيه المغايرة والقياس فيه الموافقة لوقوع عينه أو لامه حرفاً حلقيَّاً:

ذكرت المصادر أفعالاً حلقيّةً جاءت مغايرةً للقياس، إذ إنَّ الأصل القياسي فيها هو فتح عين المضارع لمجيء عينها أو لامها حرفاً حلقيّاً، إلا أنَّ قانون المغايرة له الدور البارز فيها، فتغلّب على إيقاع حروف الحلق، وكانت المغايرة أقوى أثراً من تأثير حروف الحلق.

يقول بعض النُّحاة: "وقد جاؤوا بأشياء من هذا الباب على الأصل قالوا: بَرَأَ يَبرُؤ ... وقد يجيء على القياس وإن كان فيه أحد حروف الحلق"[1]، ومعنى هذا أنَّ الأصل في مثل هذه الأفعال هو المغايرة لولا وجود حروف الحلق فيها. وذهب المبرِّد إلى جواز مجيء الحرف على أصله وفيه أحد الستَّة –حروف الحلق– نحو فَرَغَ يَفرُغُ[2].

وأورد ابن يعيش طائفةً من الأفعال التي تأتي على هذه المسألة، إذ يقول: "وقد جاء شيء من هذا النحو على الأصل، قالوا برَأ يبرُؤ، وهَنَأ: يهنِئ، وزَأَرَ يَزئِر، ونَأَمَ: يَنئِمُ، ونهَق ينهِق، والأصل في الهمزة والهاء أقلّ؛ لأنَّهما أدخل في الحلق، فكلّما سفل الحرف كان الفتح ألزم وقالوا نَزَعَ يَنزِعُ، ورَجَعَ يَرجِعُ، ونَطَحَ يَنطِحُ، وجَنَحَ يَجنِحُ، والأصل في العين أقل منه في الحاء؛ لأنَّهما أقرب إلى الهمزة من الحاء، والأصل في الغين والخاء أحسنُ من الفتح، لأنّهما أشد ارتفاعاً إلى الفم، وذلك

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص102، ابن القطاع، الأفعال، ج1، ص11، وانظر: ابن السكيت، اصلاح المنطق، ص217.

(2) المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ج1، ص366.

نحو: فَزَعَ يَفزُعُ، وصَبَغَ يصبُغُ ونفخ ينفُخ وطَبَخَ يطبُخُ"[1].

ويذهب الجرجانيُّ إلى أنّ فتح عين مستقبل الفعل في مثل ما تقدَّم من الأمثلة لا يُقاس، فيقول: "ونحو نَكَحَ ينكِح، ودخَلَ يدخُل، ووعد يعِدُ، وصَبَغَ يصبُغُ لا يقاس فتحه"[2].

فهذا الخروج يُفسّر بمظاهر لهجية؛ لأنَّ بعض القبائل العربيّة تميل إلى الضمّ في مضارعها مثل: (فَرَغَ، يَفرُغ)، وعُزيت هذه اللهجة إلى أهل الحجاز[3]، في حين عُزيت (جَنَحَ يَجنُح إلى قيس ونظنّها قيس الحجازية[4]، أمّا من نشد القياس وفتح عين المضارع في هذا البناء: (فَرَغَ يَفرَغُ، جَنَحَ يَجنَحُ)، فهم تميميون وأبناء قريش[5].

وقد اختلف العلماء في قياسيّة مثل هذه الأفعال، فمنهم من رأى أنّ الفتح في مستقبلها وما قيس عليها أعمُّ وأشمل، فيقول ابن درستوية: "فإنّ الفتح في مستقبلها أكثر وأعمّ في الاستعمال، لما فيها من حروف الحلق، ولكنّ الكسرة في كلام أهل الفصاحة والبصر بالأبنية وتصريفاتها أكثر وهو الأفضل، وكلاهما قياس"[6].

ويصف الطّيّب البكوش هذه الأفعال بالشُّذوذ، فيقول: "إلا أنّ اللغة لم تخل في هذه من الشواذ كالضمّ في يفعُل، ويدخُل، والكسر في يرجِع... لأنّ تعدُّد الحالات ليس إلاّ شذوذاً كثيراً ما يرجع إلى اختلاف اللهجات"[7].

وقد علّق ابراهيم أنيس على بعض الأفعال –حلقية العين واللام– التي وردت في القرآن الكريم مثل: (نَكَحَ يَنكِحُ ونَزَعَ يَنزِعُ ورَجَعَ يَرجِعُ وبَلَغَ يَبلُغُ وقَعَدَ يَقعُدُ

---

(1) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص40–41، وانظر: ابن سيده، المخصص، ج4، ص277، وانظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص227–278.

(2) الجرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن (ت: 471هـ)، (د.ت)، المفتاح في التصريف، تحقيق: مُحسن بن سالم العميري الهذيلي، المكتبة الفيصلية، مكّة المكرَّمة، السعودية، ص10.

(3) آل غنيم، اللهجات في الكتاب، ص420.

(4) سلوم، داود، (1987)، المعجم الكامل في لهجات الفصحى، ط1، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص92.

(5) سيبويه، الكتاب، ج4، ص102، وانظر: سلوم، المعجم الكامل في لهجات الفصحى، ص92.

(6) ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص 37.

(7) البكوش، التصريف العربي، ص91–93.

وزَعَمَ يَزعُمُ ونَفَخَ يَنفُخُ)، فكان حقُّها الفتح إلا أنّ قانون المغايرة غلب عليها، فلم تُؤثّر حروف الحلق في حركة عين المضارع، فقال: "فهي أفعال لامها أو عينها من حروف الحلق، ومع هذا فقد غلبت عليها قاعدة المغايرة، ولم تؤثّر في حركة عين المضارع تلك الحروف الحلقية. ومثل هذه الأفعال يجب أن تدرس على انفراد، وأن يبحث عن مصدرها أو سرّ خروجها عن القاعدة العامة، ويظهر أنَّها تنتمي في صيغتها للهجة أخرى غير اللهجة القرشية التي أسست لغة القرآن عليها في معظم الظواهر اللغوية"[1].

وعدّ بعض المحدثين ذلك من باب التَّراكم اللغوي، أو البقايا اللغوية من نظام لغوي مندثر[2]، وأشار سيف الدين الفقراء إلى خروج مستقبل حلقي اللام أو العين عن القياس أي مجيء مضارعه بالكسر على (يَفعِلُ) أو بالضمِّ على (يَفعُلُ)، وفسّر هذا الخروج بالتداخل بين اللهجات، وألمح إلى أنَّ مثل هذا التغاير يوازيه تغاير في المعاني لهذه الأفعال، فقال: "ولعلّ توافر حرف حلقي في عين هذه الأفعال يفسِّر لنا فتح المضارع فيها، غير أنّ مجيء المضارع بالكسر على (يفعِلُ) أو بالضمّ على (يفعُلُ) يضعنا أمام خروج عن القياس في استعمال هذه الأفعال، وهو خروج يمكن تفسيره بالتداخل بين اللهجات، ويسهِّله تعدد المعاني لهذه الأفعال، فتكون بمعنى إذا جاءت بالياء، وبمعنى آخر إذا جاءت بالواو، ثمّ يتداخل الاستعمالان دون النّظر إلى المعنى الدَّقيق لكلِّ صيغة"[3].

ويتحقق هذا الاختلاف بين العلماء من أهل اللغة في حركة عين المستقبل لمثل هذه الأفعال في القراءات القرآنية، فمن القرّاء من يفتح هذه الأفعال للتَّواؤم

---

(1) أنيس، من أسرار اللغة، ص52، وانظر: أنيس، في اللهجات العربية، ص171.

(2) عبد التّواب، التّطور اللغوي علله ومظاهره وقوانينه، ص12. وانظر: عبد التواب، رمضان، (1982)، بحوث ومقالات في اللغة، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ص58، وانظر: السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص42، وانظر: المبارك، محمد، (1981)، فقه اللغة وخصائص العربية، ط7، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص130-133.

(3) الفقراء، تداخل اللهجات وأثره في تفسير الشذوذ في بنية الفعل المضارع، ص24.

الصَّوتيِّ بين حروف الحلق والفتحة كما قرأ الحسن ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً﴾[1] بالفتح، وقرأ ابن مصرف بالياء من أسفل وكسر الحاء، وقرأ أبو مالك بالياء وفتح الحاء"[2].

وأيضاً من الشَّواهد القرآنية الدَّالة على مجيء الحلقي العين أو اللام على لغتين، قوله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾[3]، قُرئ "فيدمُغه" بضمِّ الميم"[4]، وقوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾[5]، قرأ الجمهور "سنفرَغ" بنون العظمة وضمّ الرّاء من فَرَغ وبفتحها، وهي لغة الحجاز، وقرأ عيسى بفتح النون وكسر الرّاء، والأعرج بفتح الياء والرّاء، وهي رواية يونس والجحفي وعبدالوارث عن ابن عمر[6].

وقوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾[7]، قرأ الأشهب العقيلي (فاجنُح) بضمّ النُّون، وهي لغة قيس، وقرأ الجمهور بفتحها، وهي لغة تميم"[8].

ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ﴾[9]، فقرأ طلحة (ينزِغ) بكسر الزاي[10]، والفعل (ينزغ) ثالث أصوله صوت حلقي، وقد فُسّرت هذه الظاهرة بأنّ أصوات الحلق عند صدورها تحتاج إلى اتّساع في مجراها، ولهذا ناسبها الفتحة؛

---

(1) سورة الشعراء، الآية: 149، سورة الأعراف، الآية: 74، وردت بدون حرف الجر (من)، سورة الحجر، الآية: 82.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص329؛ ج5، ص463-464.

(3) سورة الأنبياء، الآية: 18.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج6، ص302.

(5) سورة الرحمن، الآية: 31.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج6، ص302.

(7) سورة الأنفال، الآية: 61.

(8) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص514، عضيمة، محمد عبد الخالق، (د.ت)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، مصر، ج2، ص142-143.

(9) سورة الإسراء، الآية: 53.

(10) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج6، ص49.

لأنّها أكثر الحركات اتّساعاً[1]، ولمّا خالف هذا الفعل تلك القاعدة الصَّرفيَّة عُدَّ شاذّاً[2]، وقد فسّر ابن جني هذه المسألة على أنّها من تداخل اللغات[3]، وقال أبو حيان: "قال أبو حاتم لعلّها لغة... وقال الزمخشري: هما لغتان: نحو: يَعرِشُون ويَعرُشُون"[4].

وتجعله لهجات أخرى يفعِل بكسرها، ولهجات تجعله يفعُل بضمِّها، فهذا التّعدد اللَّهجي يسوِّغ جواز أكثر من وجه للفعل الواحد في مستقبله، فيبدو لي أنَّ صيغة (فَعَلَ) (يفعَل) حلقيَّة العين أو اللام، تخللها بعض الاختلافات بين العلماء، ومصدر هذا الاختلاف عائدٌ إلى التّعدُّد اللَّهجي، فبعض اللهجات تنطقه (فَعَل) (يفعَل) بفتح العين، ويشير الفقراء إلى أنّ ما جاء من الأفعال على باب (فَعَل) (يَفعُل) بكسر العين وضمّها وليس فيه حرف حلقي ليس بعيداً عن تداخل اللَّهجات، فما جاء على (فَعَلَ) وكانت عينه أو لامه حرفاً حلقياً الأصل فيه أن يأتي على (يَفعَل) بفتح العين لأسباب صوتية ذكرها العلماء، غير أنَّ طائفة كبيرة من الأفعال جاءت على (يَفعُل) بضمِّ العين أو كسرها مثل: بَرَأَ يَبرُؤُ ونَزَعَ يَنزِعُ... وغيرها، فمجيء هذه الأفعال بالكسر أو بالضّمّ هو استعمال لبعض اللهجات، فعلى سبيل المثال: فَرِغَ يَفرَغُ لغة تميم، وأهل الحجاز يقولون: فرَغ يَفرُغُ، ويقول أهل مكة والحجاز وتهامة: رَضَعَ يَرضِعُ بالكسر[5].

ثالثاً: ما غاير الأصل القياسي، وليست عينه أو لامه حرفاً حلقيّاً.

وردت أفعال خرجت على الأصل القياسي، وهذا مخالف لقانون المغايرة، فجاء مستقبلها مماثلاً لماضيها من حيث حركة العين "فَعَلَ، يفعَل" من غير اشتمالها

---

(1) أنيس، في اللهجات العربية، ص170، وانظر: شاهين، عبد الصبور، (1966)، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ص289.

(2) رفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص239.

(3) ابن جني، الخصائص: ج1، 374، وانظر: العيني، شرح المراح، ص41.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج6، ص49.

(5) الفقراء، تداخل اللهجات وأثره في تفسير الشذوذ في أبنية الفعل المضارع، ص24.

عينها أو لامها على حروف الحلق، ووصف أهل اللغة ذلك بالشذوذ، وبالندرة أحياناً، وفسَّروه بالتداخل أحياناً أخرى.

فسيبويه لم يعترف إلا بفعل واحد، مهموز الفاء منقوص "وهو أبَى يأبَى" وذلك بقوله: "ولا نعلم إلا هذا الحرف"[1]. ويبرر سيبويه بأنهم شبهوا هذا الحرف بـــ(يقرأ)، فقال "أَبَى يَأبَى فشبهوه بقَرَأَ... يَقرَأ... وأمّا جَبَى يَجبَى وقَلَى يَقلَى فغير معروفين إلا من وجهٍ ضعيف"[2]. لكن هذا الاعتراف والتَّبرير لم يقبل به ابن سيده، فوصفه بالشُّذوذ، معلِّقاً على ذلك بقوله: "شبهوا الألف بالهمزة؛ لأنَّها من مخرجها، وهو شاذٌّ، وليست بأصل"[3]، ووصفه ابن السِّكيت أيضاً بالنَّادر[4]، وعدّ الزَّمخشريُّ (رَكَنَ يركَنُ) من الشّاذِّ[5].

وأشار أصحاب المعاجم لمثل هذه الأفعال وفسَّروها بالتداخل، وعدم فصاحتها، فذهبوا إلى أنَّها جاءت على الجمع بين اللُّغتين، وهي ليست بفصيحةٍ، إذ قالوا "وتركيب اللغتين باب واسع، كقَنَطَ يَقنَطُ ورَكَنَ يَركَنُ فيحمله جهّال أهل اللغة على الشُّذوذ"[6]. وذكر ابن خالويه: "وليس في كلام العرب (فَعَلَ) (يَفعَلُ) بفتح الماضي والمستقبل ممَّا ليس عينه أو لامه حرفاً حلقيَّاً إلا حرف واحد لا خلاف فيه وهو أبى يأبى"[7]. ويؤكّد السيوطي ذلك بأنّ: "أبى يأبى لا خلاف بين النحويين فيه، فلذلك خُصَّ بالذكر"[8].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص105-106.

(2) المرجع نفسه، ج4، ص105.

(3) ابن سيده، المخصص، ج4، ص125-126.

(4) ابن السكيت، اصلاح المنطق، ص217.

(5) الزمخشري، المفصّل، ص331.

(6) ابن منظور، لسان العرب، مادة ركن، قنط: 213/12، 185/13، وانظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي (ت: 669هـــ)، (1981)، المقرّب، تحقيق: أحمد عبد السّتار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ص498.

(7) ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ص11.

(8) السيوطي، المزهر، ج2، ص92.

وأيضاً ذكر ابن القطاع أفعالاً معتلّة وأخرى صحيحة خرجت على مقتضى قانون المغايرة، فأورد ثلاثة صحيحة وهي: رَكَنَ يَركَنُ وقَنَطَ يَقنَطُ وزَكَنَ يَزكَنُ، وآثر الكسر على الفتح في ركِن بقوله: "والأحسن رَكِنَ" أما زَكَن يزكَن فلغة، قال: "وزكَن يَزكَنُ لغةً أيضاً"[1]. ويقول الأستراباذي "وزَكَنَ يَزكَنُ بالزاي إن ثبت فشاذ"[2].

وأما الأفعال المعتلة التي حدثت فيها الموافقة وخرجت على مقتضى قانون المغايرة، نحو: قَلَى يَقلَى، وغَسَى يَغسَى، وسَلَى يَسلَى... والمضعّفة نحو عَضَضتَ تعضُّ.. الخ. فهي من لغات طيء "فقد فرّوا من كسرة العين طلباً للتخفيف؛ لأنّ الفتحة مع الألف أخفُّ من الكسرة مع الياء"[3].

وقد فسَّر بعض النحاة هذا العدول عن الأصل القياسي المفترض، وهو المغايرة بين الماضي والمضارع إلى مظهر لهجي، فأجمل الأستراباذي هذا التوجّه بقوله: "وحكى سيبويه قَلَى يَقلَى، والمشهور يَقلِي بالكسر، وحكى أبو عبيدة: عَضَضتَ تَعضُّ، والمشهور عَضِضتَ بالكسر، وحكى غير سيبويه: رَكَنَ يَركَنُ، وزَكَنَ يَزكَنُ من الزكن (وهو العلم أو الظن أو التفرس)، وزَكِنَ أشهر، وحكى أيضاً غَسَا الليلُ (أي أظلم) يَغسَى وشَجَا يَشجَى وعَثَا يَعثَى وسَلَا يَسلَا وقَنَطَ يَقنَطُ، ويجوز أن يكون غَسا وشَجَا وعَثَا وسَلَا طائية؛ لأنَّه جاء عَثِيَ يَعثَى، وغَسِيَ يَغسَى وشَجِيَ يَشجَى وسَلِيَ يَسلَى، وأمّا قَلَى يَقلَى فلغة ضعيفة عامرية، والمشهور كسر مضارعه وحكى بعضهم: قَلِي يقلَى، كتَعِبَ يَتعَبُ، فيمكن أن يكون متداخلاً، وأن يكون طائيًّا؛ لأنَّهم يُجوِّزون قلب الياء ألفاً في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسور ما قبلها نحو: بَقَى في بَقِيَ"[4].

---

(1) ابن القطاع، كتاب الأفعال، ج2، ص58.

(2) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: ج1، ص125.

(3) الفارابي، ديوان الأدب، ج2، ص138، وانظر: العيني، شرح المراح في التصريف، ص40.

(4) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص124-125.

ويوافقه في هذا المذهب العيني، فالأمر مردّه إلى مظاهر لهجيَّة، إذ يقول: "وأمّا بَقَى يَبقَى وفَنَى يَفنَى وقَلَى يَقلَى، فلغات طيء، وقد فرّوا من الكسرة إلى الفتحة"[1].

وورد في القرآن الكريم بعض الأفعال الصحيحة التي جاءت مفتوحة العين في الماضي والمضارع نحو: ركَنَ، وقَنَطَ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾[3]. فذكر البنّاء الدمياطي أنّ: "أبا عمرو والكسائي ويعقوب وخلف بكسر النُّون وافقهم اليزيدي والحسن والأعمش والباقون بفتحها كعَلِمَ يَعلَمُ لغة فيه، والأول كضَرَبَ يَضرِبُ لغة أهل الحجاز وأسد، وهي الأكثر"[4]. ويبدو أنَّ خروج مثل هذه الأفعال على مقتضى هذه الظاهرة يحمل على لغة بعض الأقوام، وأنّ ما جاء على القياس في (أَبَى يَأبِي)، فإنَّه ينتمي إلى البيئة الحضرية التي "تؤثر الكسر؛ لأنَّه من خصائصها"[5]، وفسَّر ابن جنّي هذا التوافق في حركة العين في الماضي ومضارعه بالتداخل اللغوي، ولو ذهب مذهباً غير هذا لنقض كلامه في دلالة الوجوب التي تقتضي المخالفة بين حركتي العين في الماضي والمضارع، ولأُخذ عليه في وجوب هذه المخالفة، فيقول: "وذلك أنَّ قَنَطَ يقنَط لغة، وقَنِطَ يَقنَطُ أخرى، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة، فقال من قال: قَنَطَ يقنَط، ولم يقولوا: قَنِطَ يقنِطُ"[6].

وجاء الردّ من بعض المحدثين على هذا بقولهم: "إنّ ما يسميه ابن جني تداخلاً لم يكن من هذا القبيل بشيء، وإنَّما كان نتيجة لعمل اللغويين حين جمعوا اللغة واصطنعوا أبواب الأفعال، فخلطوا بين نطق القبائل لهذه الأفعال"[7].

---

(1) العيني، شرح المراح في التصريف، ص43.

(2) سورة هود، الآية: 113.

(3) سورة الحجر، الآية: 56.

(4) الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص275.

(5) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص190.

(6) ابن جني، الخصائص، ج1، ص380.

(7) المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، ص177.

وفي هذا الباب ذكر إبراهيم أنيس فعلاً وحيداً جاء مفتوح العين في الماضي والمضارع وهو (قَنَطَ يَقنَطُ)، حيث لم يشتمل على أيٍّ من حروف الحلق، فقال: "أمّا الفعل الوحيد الذي أثار دهشة المتأخرين من اللغويين في أفعال القرآن، فهو (قَنَطَ يَقنَطُ)؛ لأنَّه ورد في القرآن مفتوح العين في الماضي والمضارع، وليس فيه حرف من حروف الحلق، ولا شكَّ أنَّ هذا الفعل على هذه الصورة ينتمي للهجة أخرى غير اللهجة القرشيَّة على أنَّ المعاجم قد روت فيه طرقاً أخرى، ولا شكَّ أنَّ واحدةً منها هي التي تنتمي للهجة القرشيَّة"[1].

وأُخذ على أنيس أنّه جعل (قَنَطَ يَقنَطُ) فعلاً وحيداً في هذا الباب، ولم يلتفت إلى غيره من الأفعال التي جاءت شاهداً على هذه المسألة مثل: (رَكَنَ يَركَنُ، وهَلَكَ يَهلَكُ)، فحالها حال قَنَطَ يَقنَطُ، كما أُخذ عليه أنّه لم يعتدّ بالتداخل اللغوي في تفسير وجود مثل هذه الأفعال، ورأى أنَّ مثل هذه الأفعال يجب أن تدرس على انفراد للوقوف على سرّ شذوذها، ويفسِّر هذا الشُّذوذ بانحدار الفعل من لهجة أخرى لها قواعد أخرى تخضع لها، وقال في موضع ردّه على ابن جني "فافتراض أنَّ لهجة من اللهجات تستعير طريقة النطق بالماضي فقط دون مضارعه، أو المضارع فقط دون ماضيه أمر بعيد الاحتمال؛ وذلك لأنَّ الأوزان لا تُستعار، وإنَّما الذي يُستعار هو الكلمات"[2]، وهو بهذا لم يذهب بعيداً عمّن فسّر هذه الصيغ بالتداخل، فالانحدار هو عينه التداخل الذي فُسِّرت به هذه الأنماط وغيرها[3].

(1) أنيس، من أسرار اللغة، ص52-53.

(2) المرجع نفسه، ص47.

(3) الفقراء، تداخل اللهجات وأثره في تفسير الشذوذ في بنية الفعل المضارع، ص18.

الفصل الثالث
المغايرة النحوية

ثمّة قضايا نحوية مثلت بعض شواهدها خروجاً على مقتضى القواعد اللغوية المقررة في النظام اللغوي، وذهب النحاة مذاهب شتى في تفسيرها، ومن ذلك:

1.3 المغايرة العددية:

يبين لنا هذا الباب الصور التي تتجلّى فيها المغايرة العددية بين المسند والمسند إليه في الجملة الاسميَّة، من حيث الإفراد والتثنية والجمع، فعلى سبيل المثال المبتدأ والخبر تحكمهما علاقة تلازم، فيوافق الخبر مبتدأه في بعض أحكامه كالتّأنيث والتَّذكير والعدد والحركة الإعرابيَّة، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: "اعلم أنَّ المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو"[1]. وجاء المعنى مكرراً عند المبرد في قوله: "اعلم أنَّ خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى"[2].

فالعلاقة بين المبتدأ وخبره علاقة أشبه بعلاقة التابع ومتبوعه، إلّا أنّنا نلحظ خروجاً على مقتضى الظاهر يؤدي إلى المغايرة بين المسند والمسند إليه (الخبر والمبتدأ)، من حيث الحكم، ويعدُّ ذلك خرقاً للقاعدة النحوية المقررة، ويناقش محمود نحلة هذا الجانب بأنَّه "إسناد غير حقيقي، ويتحقق الإسناد المجازي حين يختلف المسند إليه عن المسند في ملمح من ملامحه المميّزة"[3].

وكثرت الشَّواهد القرآنية والشِّعريَّة في هذه المسألة إذ أصبحت ظاهرة تتطلب منّا الوقوف والتَّأمل للتفسير والتحليل، فمن صور المغايرة بين المسند والمسند إليه في الجانب العددي:

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص127.

(2) المبرد، المقتضب، ج4، ص127.

(3) نحلة، محمود، (1988)، مدخل لدراسة الجملة العربية، دار النهضة، بيروت، لبنان، ص97.

1. مغايرة الخبر للمبتدأ في العدد

لا شكَّ أنَّ الرَّابطة بين المبتدأ وخبره رابطة وثيقة، فالخبر يجري على المبتدأ للتوافق في جميع أحكامه، غير أنَّ ما جاء في القرآن الكريم والشعر العربي يخالف ما جرت عليه العادة في شواهد لا تتصف بالنُّدرة أو القلّة. ويمكن تقسيم هذا النَّوع من المغايرة إلى قسمين:

أ. ما كان المبتدأ فيه جمعاً والخبر مفرداً:

فممّا جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّ هَؤُلاء ضَيْفِي فَلاَ تَفْضَحُونِ ﴾[1] فالمبتدأ هنا غاير الخبر؛ لمجيئه جمعاً وخبره مفرداً، وفسِّر النُّحاة هذه المغايرة على مجيء هذا الخبر على المصدريَّة[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[3]، فتمت المغايرة بين المبتدأ والخبر من حيث العدد، فجاء المبتدأ (هن) جمع، والخبر (أم) مفرداً.

وفُسِّرت هذه المغايرة لمجيء الخبر مفرداً (واحد) على توحيد المعنى، فجعل الآيات بمنزلة الآية الواحدة، كما ذهب أصحاب التفسير في ذلك بقولهم: " لأنَّ جميع الآيات بمنزلة آية واحدة، فأفرد على المعنى "[4].

ومثله قوله تعالى ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾[5]، فجاء المبتدأ (هم) يحوي دلالة الجمع، وجاء الخبر (عدوّ) مفرداً، فيبدو أنَّ التغاير واضح بينهما في اللفظ من حيث العدد،

---

(1) سورة الحجر، الآية: 68.

(2) الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت: 215هـ)، (1979)، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، ط1، المطبعة العصرية، الكويت، ج3، ص357، وانظر: الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج3، ص262.

(3) سورة آل عمران، الآية: 7.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج3، ص23، وانظر: الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج1، ص365، الأندلسي، أبو محمد بن عبد الحقّ بن غالب بن عطية (ت: 546هـ)، (1977)، المحرر الوجيز، تحقيق: الرّحالي الفاروق وزملائه، الدوحة، قطر، ج4، ص16.

(5) سورة الكهف، الآية: 50.

لكنَّ في توحيد الخبر دلالة على توحيد المعنى، فجعل الجمع شيئاً واحداً، أي أنَّهم لكم مجتمعون، وذكر الاستراباذي " لجعلهم كذاتٍ واحدةٍ في الاجتماع والترافد "[1].

ونجد صدىً لهذه المسألة في الشعر، حيث قال زهير:

وإِن يَشتَجِر قَومٌ يَقُل سَرَواتُهُم هُمُ بَينَنَا فَهم رِضىً وَهُمُ عَدلُ[2]

فأفرد الشاعر الأخبار (رضىً) و(عدل)، والمبتدأ (هم) جمع، على أنَّ هذه الأخبار مصادر، فالمصدر لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث، فكأنَّه جاء تمكيناً لهذا الموضع ومبالغةً وتأكيداً[3].

وأيضاً ورد الخبر مفرداً والمبتدأ جمعاً في قول الشاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لِهبٍ فَلا تَكُ مُلغياً مَقَالَةَ لِهبيٍّ إذا الطّير مَرّتِ

فجاء المبتدأ هنا (بنو لهب) جمعاً، والخبر(خبير) مفرداً، وعُلّل هذا لمجيء الخبر شبيه بالمصادر كالصهيل والنعيق[4]، وقد يكون (بنو) فاعل سدَّ مسدّ الخبر.

وذكر النحاة بيتاً لجرير لبيان جواز ذلك في الشّعر:

دَعَونَ النَّوى ثُمّ ارتَمَينَ قُلُوبنا بِأَسهُمِ أَعدَاءٍ وَهُنَّ صَدِيقُ[5]

فأُخبر عن ضمير الرفع (هنّ) الدّال على الجمع بالمفرد (صديق)، والصديق لا يجمع ولا يؤنَّث؛ لأنّه من المصادر[6]، وعليه تمّ تخريج هذه المغايرة، وهذا ما أراده الزبيدي حين قال: " والصَّديق (كأمير) المصادق لك، يقال ذلك

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية: ج3، ص431.

(2) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص213.

(3) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس: مادة (عدل).

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص363.

(5) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج2، ص233، وانظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن: ج2، ص357، وانظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص236.

(6) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج4، ص404 وانظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص312.

للواحد، والجمع والمؤنث، وفي التنزيل ﴿ فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ ۞ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾[1]، فاستعمله جمعاً ألا تراه عطفه على الجمع، وأنشد الليث:

إذ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ بِعزَّةٍ وَإذ أُمُّ عَمَّارٍ صَدِيقٌ مُسَاعِفُ"[2]

ب. ما جاء فيه المبتدأ مفرداً والخبر جمعاً:

وقد ورد المبتدأ مفرداً وخبره جمعاً، وهذا ما نجده في قوله تعالى: ﴿هَذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾[3]، فورد المبتدأ (هذا) مفرداً دالاً على التَّذكير، والخبر (بصائر) جمع ومؤنث، فوقعت المغايرة من جهتين إحداهما بين الإفراد والجمع، والأخرى بين التّذكير والتّأنيث؛ إذ إنَّ (هذا) اسم يشار به إلى المفرد المذكَّر، وخبره (بصائر) جمع ومؤنَّث، ومفردها بصيرة، وفُسِّرت هذه المغايرة بأنَّ المراد باسم الإشارة (هذا) هو القرآن الكريم، وأنَّ بصائر بمعنى الجميع[4].

وجاء في البحر المحيط: "وأخبر عن المفرد بالجمع، لاشتماله على سورٍ وآياتٍ، وقيل: هو على حذف مضاف، أي ذو بصائر "[5].

ويبدو لي أنَّ التغاير هنا محمولٌ على المعنى؛ لأنَّ (هذا) يشار به إلى القرآن الكريم الذي يتضمن آيات الله، فكلُّ آيةٍ بصيرةٌ، وتكون مجتمعةً بصائر.

وأيضاً جاء المبتدأ مفرداً والخبر جمعاً في قول زهير مؤكِّداً المغايرة بين المبتدأ وخبره:

جَاء الشِّتَاءُ وَقَمِيصِي أَخلَاقٌ شَرَاذِمُ يَضحَكُ مِنهُ التوّاقُ[6]

---

(1) سورة الشعراء، الآية: 99-100.

(2) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج26، ص7، مادة: (صدق).

(3) سورة الأعراف، الآية: 203.

(4) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج2، ص181، وانظر: السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: 911هـ)، (د.ت)، تفسير الجلالين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص233.

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص448.

(6) ابن فارس، الصاحبي، ص213.

فغاير الشَّاعر بين المبتدأ وخبره، بأن جعل المبتدأ (قميص) مفرداً، والخبر (أخلاق) جمعاً، وَوُجِّهت هذه المغايرة بأنَّ "أرادوا أنَّ نواحيه أخلاق"[1]، وذكر الفراء في تفسير هذا: "إنّما قيل أخلاق الخلوقة تنفش فيه فتكثر، فيصير كل قطعة منه خَلَقاً"[2].

هذه بعض المظاهر الدّالّة على عدم مطابقة المبتدأ للخبر في العدد، وهي مسألة ذهب فيها العلماء مذهب التّأويل، وهم يحاولون تعليل هذه المخالفة، ولعلّ المعنى والحمل عليه كان مدخلاً لهم في توجيه ما جاء على خلاف القاعدة، وفي ذلك مظهر من مظاهر التَّوسع في العربيَّة في طرائق التعبير وأداء المعنى.

2. المغايرة بين الضمائر وما تعود عليه:

الأصل في الضمائر أن تأتي مطابقة للأسماء التي تسند إليها في الإفراد والتَّثنية والجمع والتَّذكير والتَّأنيث، إلا أنَّ هناك من الشَّواهد القرآنية والشِّعرية ما يثبت مغايرة الضَّمير للاسم الذي أُسند إليه، ومن صور هذه المغايرة ما نجده في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾[3]، فجاءت لفظة (النبي) ﷺ تدلُّ على الإفراد ثمّ انتقل الخطاب من الإفراد إلى الجمع عند قوله (طلقتم)، ويمكن أن تُفسَّر هذه المغايرة على إرادة المعنى، فتمّت مخاطبة (النبي) بلفظ الجماعة؛ لأنَّه يمثِّل أمَّة كاملة. فقال الزمخشري: " خصّ النَّبي ﷺ بالنِّداء وعمَّ بالخطاب؛ لأنَّ النَّبي إمام أمَّته وقدوتهم كما يقال لرئيس القوم وكبيرهم، يا فلان افعلوا كيت وكيت إظهاراً لتقدمه واعتباراً لترؤسه، وأنَّه مدره قومه ولسانهم والذي يصدرون عنه رأيه، ولا يستبدون بأمرٍ دونه، فكان هو وحده في حكم كلّهم، وسادّاً مسدّ جميعهم"[4]. ويفسر أبو حيان هذه المغايرة بأنّ الخطاب موجّه للنبي بلفظ الجمع على سبيل التعظيم، أو لأمَّته على سبيل تلوين الخطاب، أي أقبل على النَّبي ﷺ أولاً،

---

(1) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص504.

(2) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج25، ص256، مادة (خلق).

(3) سورة الطلاق، الآية: 1.

(4) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج4، ص107.

ثمّ رجع إليهم بالخطاب، أو على إضمار القول، أي: قل لأمّتك إذا طلقتم، وكأنَّه ثَمَّ محذوف تقديره: يا أيها النبي وأمّة النبي إذا طلقتم[1].

ومثله قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاء أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾[2] فوقعت المغايرة بين (أحدهم) الذي فيه دلالة الإفراد وضمير الجمع في (ارجعون)، فقال ابن فارس في هذا الأمر: "إنَّما يقال هذا؛ لأنَّ الرجل العظيم يقول: نحن فعلنا، فعلى هذا الابتداء خوطبوا في الجواب"[3]، فحملت هذه المغايرة على إرادة المعنى، وهو التعظيم.

وجاء الضَّمير مغايراً للاسم الذي أسند إليه في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[4]، فالضمير (كم) يتضمن دلالة الجمع، والاسم بعده (طفلاً) مفرداً، وخرّج المفسرون هذه المغايرة بالحمل على معنى الجنس، فهو خطاب الخاص، والمراد به العموم، فجاز بالواحد للدلالة على الجنس وبالجمع إذا وقع الإلباس ولا إلباس في هذا الموضع[5].

وأشار ابن جني إلى سلطان المعنى وراء هذا التغاير بقوله: "وحسّنه شيء آخر؛ وذلك أنه موضع إضعاف للعباد وإقلال لهم، فكان لفظ الواحد لقلته أشبه بالموضع من لفظ الجماعة؛ لأنَّ الجماعة أقوى من الواحد"[6].

ومن المغايرة بين الضَّمير وما أسند إليه في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾[7]، والقياس في القاعدة النَّحوية التَّوافق بين الضَّمير في (تكونوا) والاسم

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص277.

(2) سورة المؤمنون، الآية: 99.

(3) ابن فارس، الصاحبي، ص213.

(4) سورة غافر، الآية: 67.

(5) ابن السّراج، الأصول في النحو، ج1، ص227. وانظر: الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج4، ص182، الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج2، ص234.

(6) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص202.

(7) سورة البقرة، الآية: 41.

الذي بعده (أول كافرٍ)، وفُسّرت هذه المغايرة بأنَّ ثمّةَ موصوفاً قد حُذف، وكان المحذوف مطابقاً إلى واو الجماعة، فلمّا حُذف حلّت محلّه الصفة، إذ الأصل "ولاتكونوا أول فريقٍ كافرٍ به"[1].

وذهب ابن عطية إلى: "أنَّ التوحيد محمول على النِّية، وحّد (كافر) وهو بنيّة الجمع؛ لأنَّ أفعل إذا أُضيفت إلى اسم متصرّف من فعل جاز إفراد الاسم والمراد الجماعة"[2].

ويرى الفرَّاء في هذه المسألة أنَّ هناك محذوفاً، وهو (مَن)، وحلّ ما بعدها في مكانها، فيقول: "وحّد الكافر وقبله جمع، وذلك من كلام العرب فصيح جيّد في الاسم، ويراد به (ولا تكونوا أول من يكفر)، فتحذف (مَن) ويقوم الفعل مقامها فيؤدي الفعل عن مثل ما أدت (مَن) من التأنيث والجمع، وهو في لفظ التَّوحيد"[3].

ويبدو لي أنَّ الحمل على نيّة الجمع، أو تقدير موصوف محذوف، كلّها آراء تدور في فلك المعنى، فالوصول إلى معنى الآية يسهّل فهم هذه المسألة، ويعلّل الخروج على مقتضى الظاهر.

وقد يسند ضمير الجمع إلى اسم في دلالة الإفراد، مثل قوله تعالى: ﴿كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُواْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلاَدًا فَاسْتَمْتَعُواْ بِخَلاَقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلاَقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ بِخَلاَقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ﴾[4].

فوقعت المغايرة بين ضمير الجمع في (خاضوا) والاسم الموصول الذي دلّ على الإفراد قبله، وذهب النُّحاة والمفسِّرون في تعليل هذا التَّغاير إلى أنَّ ثمَّةّ

---

(1) الأزهري، خالد بن عبد الله (ت: 905هـ)، (2000)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: أحمد باسل، ط1، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، ج2، ص101، وانظر: السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العبَّاس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم (ت: 756هـ)، (1994)، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، ج1، ص318.

(2) الأندلسي، المحرر الوجيز، ج1، ص270.

(3) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص33.

(4) سورة التوبة، الآية: 69.

موصوفاً قد حذف، وكان المحذوف مطابقاً لواو الجماعة، ولمّا حذفت حلّت في مكانه الصّفة، والأصل فيها (كالفوج الذي خاضوا)[1].

وفي هذا التفات من ضمير الغيبة إلى ضمير الخطاب، والغرض من هذا الدلالة على التحقير؛ لأنَّه كما يدل بإعادة الظاهر مكان المضمر على التّفخيم والتّعظيم، كذلك يدل بإعادته على التّحقير والتّصغير لشأن المذكور[2].

ووقعت المغايرة بين الضمير وما أُسند إليه في قوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾[3]، فجاء الضمير في (اختصموا) دالّاً على الجمع في الإخبار عن المثنى (خصمان)، وكان متطلب القاعدة النحوية أن تكون (خصمان اختصما)؛ لتكون الموافقة حاضرة بين الضمير وما أخبر عنه. قال صاحب الكشّاف: "الخصم صفةٌ وُصف بها الفوج أو الفريق فكأنّه قيل: هذان فوجان أو فريقان مختصمان، وقوله هذان للفظ، واختصموا للمعنى، كقوله: ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا، ولو قيل: هؤلاء خصمان أو اختصما جاز يراد المؤمنون والكافرون"[4]، ومثله ذهب أبو حيان، بقوله: "و(خصم) مصدر، وأُريد به هنا الفريق، فلذلك جاء اختصموا مراعاة للمعنى، إذ تحت كل خصم أفراد"[5].

ويفسِّر السيوطي هذه المغايرة بقوله: "المؤمنون خصم والكفار خصم، والخصم يطلق على الواحد والجماعة، فالتَّثنية محمولة على اللفظ، والجمع في الضَّمير محمول على المعنى"[6].

---

(1) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج2، ص275.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: ج5، ص69.

(3) سورة الحج، الآية: 19.

(4) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج3، ص29.

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج6، ص334.

(6) السيوطي، تفسير الجلالين، ص442، وانظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس: مادة (خصم).

وجاء في التنزيل قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾[1]، فقد أُسند المفرد (موسى) إلى الضمير في (ربكما) الدّال على المثنى، وهذا الانتقال من خطاب المثنى إلى خطاب المفرد بفعل إيماء المعنى؛ لأنَّ المراد في الخطاب هو موسى صاحب الرِّسالة.

وجاء الضَّمير مفرداً لكنَّه أسند إلى شيئين، كما في قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[2]، فالضَّمير (الهاء) في (ولا ينفقونها) يدلُّ على الإفراد، وقد يعود على شيئين، وهما: (الذهب) و(الفضة) وقد فُسّرت هذه المغايرة بالحمل على المعنى، إذ إنَّ الذهب والفضة بمعنى الكنوز والأموال[3]، وقال الزمخشري في توجيه هذه المسألة: "فإن قلت لِمَ قيل ولا ينفقونها وقد ذُكِرَ شيئان، قلت: ذهاباً بالضَّمير إلى المعنى دون اللفظ؛ لأنّ كلَّ واحد منهما جملة وافية وعِدَّة كثيرة ودنانير ودراهم، وقيل: ذهب إلى الكنوز، وقيل: ذهب إلى الأموال، وقيل: ولا ينفقونها والذهب"[4].

وأيضاً من المغايرة بين الضَّمائر وما تعود عليه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[5]، فجاء الضّمير المفرد في (إليها) مسنداً إلى اثنين وهما: (التِّجارة واللَّهو)، وفُسِّرت هذه المغايرة بأنَّ محذوفاً في الآية، وتمّ تقديره (إذا رأوا تجارة انفضوا إليها، أو لهواً أنفضوا إليه)، فحذف أحدهما لدلالة المذكور عليه[6].

---

(1) سورة طه، الآية: 49.

(2) سورة التوبة، الآية: 34.

(3) الأندلسي، المحرر الوجيز: ج1، 277، وانظر: الحموز، عبد الفتاح، (1984)، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ج2، ص1179.

(4) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج2، ص150.

(5) سورة الجمعة، الآية: 11.

(6) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج4، ص539.

وذهب أبو عبيدة في مجازه إلى: "أنَّ العرب تفعل ذلك إذا أشركوا بين اثنين قصروا، فاخبروا عن أحدهما استغناء بذلك وتحقيقاً لمعرفة السَّامع بأنَّ الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر"[1].

وذكر أبو حيان: "وقرأ الجمهور: (إليها) بضمير التِّجارة، وابن أبي عبلة (إليه) بضمير اللهو، وكلاهما جائز نصّ عليه الأخفش عن العرب. وقال ابن عطية: وقال إليها ولم يقل إليهما تهمّماً بالأهم، إذا كانت سبب اللّهو ولم يكن اللَّهو سببها"[2].

وأدار السَّامرائي هذا التغاير على إرادة المعنى، فالضَّمير عائد على التِّجارة؛ لأنَّها سبب الانفضاض عندما كان الرَّسول يخطب بالنَّاس يوم الجمعة، إذ سمعوا بقدوم العير[3]، ويعضد هذا ما جاء في تفسير الجلالين "أنَّ التِّجارة كانت مطلبهم دون اللَّهو"[4].

ومن هذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾[5].

وقد تعددت الآراء في عود الضَّمير في قوله (إنّها)، فمنهم من قال إنّه يعود على الصَّلاة، وعلّق السّمين على ذلك بقوله: "وإن تقدم شيئان لأنّها أغلب منه وأهمُّ، وهو نظير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[6]، أعاد الضَّمير على التِّجارة؛ لأنّها أهمّ وأغلب كذا قيل، وفيه نظر؛ لأنّ العطف بـــ أو يوجب الإفراد، لكن المراد أنَّه ذكر الأهمّ من الشّيئين، فهو نظيرها من هذه الجملة، وقيل: يعود على الاستعانة المفهومة من الفعل نحو: ﴿ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[7]، وقيل: على العبادة

---

(1) أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (د.ت)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ج1، ص257.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص265.

(3) السّامرائي، معاني النحو، ج1، ص68.

(4) السيوطي، تفسير الجلالين، ص736 وما بعدها.

(5) سورة البقرة، الآية: 45.

(6) سورة الجمعة، الآية: 11.

(7) سورة المائدة، الآية: 8.

المدلول عليها بالصبروالصلاة، وقيل: هو عائد على الصبر والصلاة وإن كان بلفظ المفرد، وهذا ليس بشيء، وقيل: حُذف الأول لدلالة الثاني عليه، وتقديره: وإنّه لكبير"[1].

وقيل: إنّ الضَّمير يعود على جميع الأمور التي أمر بها بني اسرائيل ونهوا عنها، من قوله: "اذكروا نعمتي التي... إلى... واستعينوا"[2]، وحُملت هذه المسألة على معنى التثنية، واكتفى بعوده على أحدهما، فكأنّه قال: وإنَّهما، وقيل: يعود على الكعبة؛ لأنّ الأمر بالصلاة إليها[3]، وقيل: إنَّها تعود على الصلاة، وإن تقدم ذكر الصبر والصلاة؛ لأنّ العرب ربما تذكر اسمين، وكنّى عن أحدهما، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾[4]، ولم يقل: ينفقونهما[5].

ويبدو لي أنّ رأي السّمين أقرب إلى الصواب، نظراً لأهميَّة الصلاة،ومراعاةً للسياق القرآني الذي وردت فيه، ومناسبة لحال المخاطبين الذين أمروا بالتزام الشرائع، فكان ذلك شاقّاً عليهم؛ ولهذا قدّم الصَّبر على الصَّلاة، مع مراعاة عود الضَّمير على الأقرب، وأيضاً كانت الصلاة هي محور الحديث.

ومما جاء في الشِّعر على هذا النَّوع من المغايرة قول الفرزدق:

فَلَو رَضِيَت يَدَايَ وَضَنّت لَكَانَ عَلَيَّ لِلقدَر الخِيارُ [6]

---

(1) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ج1، ص212، وانظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج1، ص185.

(2) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج1، ص163.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: ج1، 215، وانظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج1، ص185.

(4) سورة التوبة، الآية: 334.

(5) الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، (د.ت)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي للنشر، القاهرة، مصر، ج1، ص79.

(6) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (1998)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص181، وانظر: ابن فارس، الصاحبي، ص253.

فجاء الضمير مفرداً في (ضنّت)، وكان القياس فيه التثنية، أي (ضنتا)؛ لأنَّه عائد على مثنَّى (يداي)، ويبدو لي أنَّ هذه المغايرة محمولة على المعنى؛ لأنَّ اليدين بمثابة الشيء الواحد، ولا تنفصل واحدة بالعمل عن الأخرى، فهما عضوٌ واحد. وهذا ما أراده الفراء بقوله: "وكلّ اثنين لا يكاد واحدهما ينفرد، فهو على هذا المثال"[1]، ومثله قول الشاعر:

وَكَأَنَّ بالعَينَين حَبَّ قَرَنفُلِ أَو سُنبُلاً كَحِلَت به فانهلَّتِ[2]

فأفرد الضَّمير في (كحلت، وانهلت)، الذي يعود على مثنى (العينين)، ولا بدّ من تخريج المغايرة في هذا البيت كسابقه، على إرادة المعنى، فوحّد العينين؛ لأنَّهما كالشّيء الواحد.

وجاء في الشعر أيضاً:

لِمَن زُحلُوفةٌ زُلٌّ بِهَا العَينَانِ تَنهَلُّ[3]

فغاير الشاعر بين الضَّمير في (تنهل) وما يعود عليهما، وهو (العينان)، فأفرد الضمير، وهو عائد على مثنى، والقياس فيه أن يقول (تنهلان)، وفسّر ابن جنّي هذه المغايرة بالحمل على المعنى، لأنَّ العينين كالعضو الواحد[4]، وأيّده السيوطي في هذا التفسير، إذ رأى أنَّ حكم العينين حكم حاسة واحدة[5]. ولا يخفى دور المعنى والحمل عليه في توجيه مثل هذه المسائل.

3ــ المغايرة في الدّلالة على العدد:

من متطلبات القاعدة النّحويّة أن يغاير العدد المعدود، وهذا الأمر أشكل على علماء اللغة في إيجاد تفسير مقنع لفهم هذه المغايرة، فلم يوفقوا في تفسير هذه المسألة على حد قول برجشتراسر: "وهذه القاعدة ساميّة الأصل، وهي من أغرب

---

(1) ابن فارس، الصاحبي، ص253.

(2) المرجع نفسه، ص253.

(3) ابن جني، المحتسب، ج2، ص180.

(4) المرجع نفسه، ج2، ص180.

(5) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص194.

خصائص اللغات الساميَّة، وبذل العلماء الجهد الشَّديد في حلِّ مسألة أصلها، ولم يوفقوا إلى ذلك"[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الاسم المعدود ينبغي أن يكون جمع تكسير يفيد القلَّة إذا دلّ على عدد من الثلاثة إلى العشرة، كما ذكر بعض النُّحاة: "جمع القلَّة يدلُّ حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدلُّ على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً"[2].

ولكن وفق ما نطالعه في كلام العرب والقرآن الكريم، فإنَّنا نجد مغايرةً للأصل الاستعمالي، فيحلّ جمع الكثرة محلُّ جمع القلَّة، كما في قولهم: "ثلاثة رجال"[3]، فـــ (ثلاثة) عددٌ يدلُّ على القلّة، وكان القياس أن يأتي بعده جمعٌ دالٌ على القلّة، لكنَّ ما جرى خرقٌ للقاعدة النحويّة المقرَّرة، وخروجٌ على شرط جموع القلّة، وتفسير هذه المغايرة هو انعدام استعمال جمع القلَّة لهذا الاسم وكثرة استعماله مع جموع الكثرة: "وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة كرجل ورجال وقلب وقلوب"[4]، فلم نسمع عن العرب إنَّها قالت: أرجل أو أقلب جمعاً دالاً على القلّة، فندرة الاستعمال عند العرب لبعض جموع القلَّة ساهم في إحلال جموع الكثرة مكانها، وبالتَّالي لوحظت المغايرة.

وورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ﴾[5]، وهنا بناء (قروء) يفيد الكثرة، وهو جمع (قرء)، فتمَّت المغايرة بين موضع استعمال

---

(1) برجشتراسر، التطور النحوي، ص80، وانظر: بروكلمان، كارل، (1977)، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، السعودية، ص106.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص452.

(3) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: 458هـــ)، (1993)، كتاب العدد، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر وعدنان محمد الظاهر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص24.

(4) ابن عقيل، شح ابن عقيل، ج2، ص453.

(5) سورة البقرة، الآية: 228.

جمع الكثرة، وبين موضع استعمال جمع القلَّة، فوجه القياس أن يكون (أقرء) تحقيقاً لجمع القلَّة.

وفُسِّرت هذه المغايرة بالتَّوسُّع عند العرب، فنصّ النَّحاة على أنَّ العرب "يتوسّعون في ذلك، فيستعملون واحداً من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعية، ألا ترى إلى قوله (بأنفسهنَّ) وماهي إلا نفوس كثيرة، ولعلّ (القروء) كانت أكثر استعمالاً في جمع (قرء) من (الأقراء) فأوثر عليه تنزيلاً لقليل الاستعمال منزلة المهمل"[1].

وتبع أبو حيان الزمخشري في هذا التحليل، وزاد عليه تخريجاً آخر بقوله: "لم يأتِ ثلاثة (أقراء)، وتوجيهه أنَّه من باب التَّوسّع في موضع أحد الجمعين مكان الآخر، وتخريج آخر على إرادة من (قروء)"[2].

ويُذكِّرنا هذا بما ورد عن العرب، وذكره سيبويه: "وسألت الخليل عن ثلاثة كلابٍ، فقال: يجوز في الشِّعر، شبهوه بثلاثة قرودٍ ونحوها، ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه (ثلاثة أكلب)، ولكن على قوله (ثلاثة من الكلاب)، كأنَّك قلت: ثلاثة عَبدي الله، وإن نوّنت قلت: ثلاثةٌ كلابٌ على معنىً، كأنَّك قلت: ثلاثةٌ، ثم قلت: كلاب"[3]، فكأنَّهم حذفوا حرف الجرِّ (من) للاستخفاف، وأضافوا (كلاب) إلى (ثلاثة).

وثمّ تفسير آخر لهذه المغايرة، وهو الحمل على المعنى، فـ(القروء) جاءت جمعاً لـ(قرء) بمعنى الطُّهر، وأمَّا (أقرء) فهي جمع لـ(قرء)، الذي يعني الحيض[4].

---

(1) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج1، ص300، وانظر: الصّبان، محمد بن عليّ (ت: 1206هـ)، (1997)، حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج4، ص94.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج2، ص456.

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، ص624.

(4) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج1، ص367، مادة (قرأ).

2.3 المغايرة بين الضمائر (الالتفات):

جاء في المعجمات اللغوية إنَّ الالتفات تعني الصرف، وتغيير الاتجاه، فـ"لفت وجهه عن القوم صرفه، والتفت التفاتاً، والتَّلفُّت أكثر منه، وتلفَّت إلى الشيء، والتفت إليه صرف وجهه إليه، ولفته يلفته لفتاً: لواه على غير جهته، ولفته عن الشيء يلفته لفتاً: صرفه، واللّفت: ليّ الشيء عن جهته، كما تقبض على عنق إنسان، فتلفته، ولفتُّ فلاناً عن رأيه أي: صرفته عنه، ومنه الالتفات"[1]، "ومن المجاز لفتُّه عن رأيه: صرفته، وفلان يلفت الكلام لفتاً، يرسله على عواهنه لا يبالي كيف جاء"[2].

وذكر صاحب المصباح المنير أنَّ: "التفت بوجهه يمنةً ويسرةً، (ولَفَتَه) (لفتاً) من باب ضَرَبَ: صرفه إلى ذات اليمين أو الشمال، ومنه يقال: (لفتُّه) عن رأيه (لفتاً)، إذا صرفته عنه"[3].

وجاء في المثل السائر: "وحقيقته (أي الالتفات) مأخوذة من التفات الإنسان عن يمينه وشماله، فهو يُقبل وجهه تارةً كذا وتارةً كذا"[4].

والالتفات في الاصطلاح يعني: التَّعبير عن معنى بطريقٍ من الطُّرق الثلاث والتي هي: التكلم والخطاب والغيبة، بعد التعبير عن ذلك المعنى بطريق آخر من الطرق الثلاث، بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر، ويترقبه السامع[5].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب: ج2، ص84، مادة لفت.

(2) الزَّمخشريُّ، أبو القاسم جار الله محمود عمر (ت: 538هـ)،(د.ت)، أساس البلاغة، دار المعرفة للطِّباعة والنَّشر، بيروت، لبنان، مادة لفت، ص411.

(3) المقّري، أحمد بن محمد بن علي (ت: 770هـ)، (د.ت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، مادة: لفت.

(4) ابن الأثير، أبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن عبد الكريم، (د.ت)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج2، ص3.

(5) مطلوب، أحمد، (1987)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ج1، ص294.

فالالتفات أسلوب من أساليب العربية، يتضمن الانتقال الفجائي أثناء الكلام من المخاطبة إلى التكلم أو إلى الغائب أوالعكس، وتكمن أهمية الالتفات في شحذ يقظة السّامع، ولفت انتباهه، ورفع مستوى الإصغاء، فقال صاحب الكشاف: "وذلك على افتنانهم في الكلام، وتصرفهم فيه؛ ولأنَّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك:

1. أحسن تطرية لنشاط السامع.
2. وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد.
3. وقد تختصُّ مواقعه بفوائد"[1].

وقال أبو عبيدة في مجازه: "والعرب قد تخاطب، فتخبر عن الغائب، والمعنى للشَّاهد، فترجع إلى الشَّاهد وتخاطبه"[2].

وأورد مجموعة من الأمثلة على الالتفات، منها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى ۞ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾[3]، فمن المجاز هنا هو الحديث عن الغائب، ثمّ خالف هذا بمخاطبته الشَّاهد.

ويدخل ابن قتيبة الالتفات في باب "مخالفة ظاهر اللفظ معناه "، فيذكر قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا﴾[4]، شاهداً على الانتقال من أسلوب خطاب الشاهد إلى أسلوب الغائب[5].

إذن يمكننا القول بأنَّ الالتفات وجهٌ من وجوه المغايرة التي تتمثل في الخروج من أسلوب خطابي إلى آخر، وتختصّ بالضمائر، وتكمن في الانتقال من ضمير الغائب إلى ضمير الحاضر، ومن الضمير الدّال على الإفراد إلى الضمير الدّال على الجمع أو التثنية، والعكس أيضاً يكشف عن المعادلة نفسها.

---

(1) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج1، ص56.
(2) أبو عبيدة، مجاز القران، ج2، ص139.
(3) سورة القيامة، الآية: 33-34.
(4) سورة يونس، الآية: 22.
(5) مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج1، ص295-296.

ويبين أحمد الهاشمي أهمية الالتفات بقوله: "الالتفات هو الانتقال من كلٍّ من التكلّم أو الخطاب أو الغيبة إلى صاحبه لمقتضيات ومناسبات تظهر بالتأمل في مواقع الالتفات تفنُّناً في الحديث، وتلويناً للخطاب؛ حتى لا يملّ السّامع من التزام حالةٍ واحدةٍ، وتنشيطاً وحملاً له على زيادة الإصغاء، فإنّ لكلٍّ جديدٍ لذة، ولبعض مواقعه لطائف ملاك إدراكها الذوق السّليم"[1].

ومن الالتفات أن يبدأ المتكلّم بضمير الغائب، ثم يغاير إلى ضميرٍ آخر، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاء عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِن بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾[2].

فالالتفات في قوله تعالى: (مالم نمكن لكم) والسياق يقتضي: ما لم نمكن لهم حتى يتطابق الكلام مع ما قبله، والضمير في (يروا) عائد على من سبق من المكذبين المستهزئين، والخطاب في (لكم) راجع إليهم أيضاً. وعليه يكون هذا التفاتا فائدته التعريض بقلّة تمكن هؤلاء، ونقص أحوالهم عن حال أولئك، ومع تمكنهم وكثرتهم فقد حلّ بهم الهلاك؛ فكيف وأنتم أقلّ منهم تمكيناً وعدداً[3].

وتنقسم المغايرة في هذا الباب إلى عدة أقسام:

1. المغايرة بين ضمير المتكلم وضمير الخطاب:

يعدّ القرآن الكريم أنموذجا وشاهداً على مثل هذه المغايرة، فينتقل الحق عزّ وجلّ من أسلوب إلى آخر، وهذا الانتقال تكمن فيه فائدة تقتضيه، وهو ما نبّه عليه الزمخشري بقوله "وقد تختصّ مواقعه بفوائد"[4].

---

(1) الهاشمي، السيد أحمد، (1978)، جواهر البلاغة في المعني والبيان والبديع، ط12، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط12، ص239.

(2) سورة الأنعام، الآية: 6.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص75. وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج4، ص538.

(4) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج1، ص56.

ويمكن لنا أن نتبين الفوائد المرجوّة من هذه المغايرة بين الأساليب اللغوية المتنوعة في القرآن الكريم، فيقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا لِي لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[1]، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۞وَأَنْ أَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَاتَّقُوهُ﴾[2]، فمقتضى الظاهر أن يكون الكلام على وتيرةٍ واحدةٍ، وبأسلوبٍ لغويٍ واحدٍ، أي: (ومالي لا أعبد الذي فطرني وإليه أرجع) (وأمرنا لنسلم لرب العالمين ونقيم الصلاة ونتقيه)، لكن في هذا الاختلاف معنى أكبر وأعظم، فالمغايرة المتمثلة في الانتقال من أسلوب إلى أسلوب تجعل المتلقي أكثر إصغاءً، ويقظةً لقوله تعالى جلّ شأنه.

2. المغايرة من ضمير المخاطب إلى ضمير الغائب:

لقد تعددت المواضع في كتاب الله عزّ وجل الدّالة على المغايرة بين أسلوبي الخطاب والغيبة، فقال تعالى: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾[3].

فجاء الالتفات من الخطاب في قوله: (يابني آدم قد أنزلنا عليكم)، إلى الغيبة في قوله تعالى: (لعلّهم يذّكرون)، فكان الوجه في الكلام أن يكون بالمطابقة في الأسلوب الواحد الذي بُدئ به الكلام، أي: (لعلّكم تتذكرون)، فتمثّلت المغايرة في الخروج من ضمير المخاطب في (عليكم) إلى ضمير الغائب في (لعلّهم)، والله سبحانه وتعالى في بداية الآية يُقبل عليهم بالخطاب، وفي هذا تعظيم لهم كون المخاطِب هو الله، ثمّ التفت عنهم في نهاية الآية، وقطع عنهم المواجهة المتمثلة في الخطاب، وجعلهم كالغائبين عنه لغايةٍ ما، أو لصدور بعض المخالفات منهم.

ومثله قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾[4].

---

(1) سورة يس، الآية: 22.

(2) سورة الانعام، الآية: 71-72.

(3) سورة الأعراف، الآية: 26.

(4) سورة الأعراف، الآية: 158.

فنلاحظ اختلاف الأسلوب، فلم يكن على وتيرة واحدة، فالكلام في بداية الآية يحوي أسلوب الخطاب، وضمير المتكلم (إنِّي رسول الله)، ثمّ خرج عن هذا إلى أسلوب آخر، وهو الغيبة (فآمنوا بالله ورسوله النّبي الأمّيّ..) ولو اتبع لقال (فآمنوا بالله وبي). وعدل عن المضمر إلى الاسم الظاهر في السِّياق نفسه، وذلك لتجري عليه الصّفات التي تبعته (النَّبي، الأمِّي، الذي...)، وجيء بالالتفات هنا لما له من محاسن بلاغية، وجمالية في الأسلوب.

3. المغايرة بين ضمير الغيبة وضمير المتكلّم:

يقول تعالى: ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّى ﴾[1].

فتمّ الانتقال من ضمير الغائب في قوله: (الذي جعل، وسلك، وأنزل) إلى ضمير المتكلّم، والذي نجده في قوله: (فأخرجنا)، وكان مقتضى الكلام أن يقول: (فأخرج)، ويفيد هذا التَّنويع في الأساليب إلى لفت انتباه السَّامع، فأراد الله سبحانه وتعالى إيقاظ المتلقي لما لهذا الأمر من أهمية بالغة.

وتتكرر المغايرة بين الضمائر في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُوْلَئِكَ يَئِسُوا مِن رَّحْمَتِي وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[2]. الله جلّا وعلا يتحدَّث في هذه الآية عن نفسه بصفة الغائب، فيقول: (والذين كفروا بآيات الله ولقائه)، ثمّ يعدل إلى الحديث بصفة الحاضر المتكلّم، فيقول: (يئسوا من رحمتي)، وهنا الغيبة تفيد التّحقيق، فالكفر بآيات الله متحقق لا ريب فيه، وأسلوب المتكلم يفيد الحضور والإخبار، ولو جاء على أصل المطابقة لما قبله لقال: (من رحمته).

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاء مَاء بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾[3]، فانتقل رب العزّة بالكلام من أسلوب الغائب (الذي نزّل) إلى أسلوب

---

(1) سورة طه، الآية: 53.

(2) سورة العنكبوت، الآية: 23.

(3) سورة الزخرف، الآية: 11.

التكلم بقوله: (فأنشرنا به)، وذلك أفتناناً في أفانين البلاغة، ولتسجيل المنّة على عباده، وقرع أسماعهم بها[1].

ولو جرى الكلام على نسق واحد لقال: (الذي نزّل، فأنشر به..) تحقيقاً للتطابق بينهما، فتمثلت المغايرة بأن أسند الفعل الماضي (نزّل) إلى ضمير الغائب الذي أفاد التّحقُّق، ثمّ عدل فأسند الفعل الماضي (فأنشرنا) إلى ضمير المتكلّم؛ ليواجههم به، وأنَّه لا أحد يقدر على الإنشاء غيره سبحانه.

ومن جهةٍ أخرى، فإنَّ الالتفات يأتي على عكس ما تقدَّم، فيلتفت المتكلم إلى الغيبة.

ويمثّل هذا قول الحق في الآية الكريمة: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾[2].

لقد انتقل المولى عزّوجل من أسلوب الخطاب المباشر الذي يفيد الحضور والمواجهة، فكان الحديث بفعل الاستقبال (توبوا)، (فاقتلوا...) إلى الفعل الماضي (فتاب عليكم) الذي يفيد الحديث عن زمنٍ ماضٍ، أي الانتقال من الخطاب إلى الغيبة التي تفيد التَّحقيق والبُشرى بالتَّوبة، فهذه المغايرة في الأسلوب الخطابي تلفت ما يناله قوم موسى من ثواب.

إذ قال الزمخشري: "فإن قلت: ما الفرق بين الفاءات؟ قلت الأولى: للتّسبّب لا غير؛ لأنّ الظلم سبب التوبة. والثانية للتَّعقيب؛ لأنَّ المعنى: فاعزموا على التوبة، فاقتلوا أنفسكم من قِبَل الله تعالى جعل توبتهم قتل أنفسهم، ويجوز أن يكون القتل تمام توبتهم، فيكون المعنى: فتوبوا فاتبعوا التوبةَ القتلَ تتمّة لتوبتكم، والثالثة: متعلقة بمحذوف، ولا يخلو إمَّا أن ينتظم في قول موسى لهم، فتتعلق بشرط محذوف، كأنَّه

---

(1) درويش، محيي الدين، (د.ت)، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ج9، ص69.

(2) سورة البقرة، الآية: 54.

قال: فإن فعلتم فقد تاب عليكم، وإمَّا أن يكون خطاباً من الله لهم على طريق الالتفات، فيكون التقدير: ففعلتم ما أمركم به موسى، فتاب عليكم بارئكم"[1].

وفي موضعٍ آخر، يقول الله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۞فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۞إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾[2]، فجاء الالتفات من ضمير المتكلم في (أعطيناك) إلى الغائب في قوله: (لربك)، وهذا العدول عن المطابقة يتمثل في إسناد الفعل للمتكلم المعظِّم بصيغة الماضي تحقيقاً لوقوعه، والانتقال إلى الغيبة في (ربك)، ولو جاء مقيساً لكان: (فصلِّ لنا)، والانتقال إلى هذه الصفة، أي: (ربك) دون سائر الصفات الحسنى دلالة على أنه هو المصلح له، المربي لنعمه، فلا تلتمس كل خير إلا منه[3].

وورد في قول الحق التفاتٌ من المتكلم إلى الغيبة، إذ قال: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾[4]، فجاء الالتفات من المتكلم (إنَّا فتحنا لك) إلى الغيبة، في قوله (ليغفرَ لك اللهُ)، فالقياس هو المطابقة، أي: (إنّا فتحنا لك... لنغفرَ لك)، "ووجهه أن يفهم السَّامع أنَّ هذا نمط المتكلم، وقصده السَّامع حضر أو غاب، وأنَّه في كلامه ليس ممَّن يتلوّن ويتوجّه ويبدي في الغيبة خلاف ما يبديه في الحضور"[5] والوجه فيه أنَّ المتكلم عند مواجهته للسَّامع مواجهة حضور يكون ذلك أبلغ، ففي المواجهة مباشرة، وطمأنينة وإخبار، وعند انتقاله إلى الغيبة أفاد التَّحقُّق والاطمئنان وراحة النفس.

---

(1) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج1، ص168-169، وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج1، ص367.

(2) سورة الكوثر، الآيات: 1-3.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ج11، ص29.

(4) سورة الفتح، الآيتان: 1-2.

(5) السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: 911هـ)، (1988)، معترك الأقران في إعجاز القرآن، طبعه وصححه وكتب فهارسه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص379.

إنَّ هذه الآيات وغيرها تمثِّل نموذجاً في المغايرة في إسناد الضَّمائر في الخطاب، وهي تعكس نمطاً بليغاً من الفصاحة، وتدلُّ على أهميَّة تنُّوع الأسلوب، والانحراف به عن أصول القواعد بهدف إبراز القيم البلاغيَّة للنَّص، وتوفير أدوات جماليَّاته.

4. المغايرة بين ضمير الغيبة وضمير الخطاب:

وهذا النَّوع من التَّغاير نجده في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۞الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ۞ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۞ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]، ففي بداية الآية (الحمد)، (الرحمن)، (مالك)، توحي بأنَّ الحديث موجّهٌ للغائب، وبعد ذلك يعدل الكتاب العزيز ليقول: (إياك نعبد وإياك نستعين)، ففيه خطاب مباشر يفيد الحضور، فلو جرى الكلام على نسق واحد لكان حقَّه أن يقول: (إيَّاه نعبد، وإيَّاه نستعين)، وبما أنَّ الكلام المتقدّم كلّه للغيبة، حسُن التَّوجُّه بالخطاب إليه سبحانه وتعالى وتخصيصه بالعبادة والاستعانة؛ ولأنَّه لمّا أثنى على الله، فكأنَّه اقترب وحضر بين يدي الله تعالى، فلهذا قال: (إيَّاك نعبد وإيَّاك نستعين)، وفي هذا دليل على أنَّ أوَّل السُّورة خبر من الله تعالى بالثَّناء على نفسه الكريمة بجميل صفاته الحسنى، وإرشاده لعباده بأن يثنوا عليه بذلك، لذا أقبل الحامد مخبراً بأثر ذكر الحمد المستقر له منه ومن غيره أنَّه يخضع له ويعبده، وساغ له أن يطلب الاستعانة منه بعد أن مهّد لذلك بما يبرِّر المطالبة –وهو تعالى خليق بالاستجابة وللإشعار بأنَّ المولى ما يلجأ إليه العباد لطلب ما يحتاجون إليه هو عبادته تعالى– والاعتراف بصفات الألوهيَّة البالغة[2].

ويفسَّر الانتقال من الغيبة إلى الخطاب أنَّ قوله: (الحمد لله) أثنى به على نفسه وفي هذا تضمين أمر العباد أن يثنوا به عليه، فكأنَّه قال: (قولوا الحمد لله)، وعلى هذا يجيء: (قولوا إياك نعبد...) قال: وهذا من حذف العرب ما يدلُّ ظاهر الكلام

---

(1) سورة الفاتحة، الآيات: 2–5.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج1، ص24، وانظر: السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ج1، ص381–382.

عليه[1]، وبه يستقيم الأسلوب، وكأنَّه كلُّه خطاب، وليس فيه غيبة، فيبدو ظاهر الكلام وكأنَّه يحتمل أسلوبين، والذي يكشف عن هذا هو المعنى.

ومما يندرج في هذا الباب قوله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾[2]، فالالتفات في هذه الآية الكريمة تمثَّل في الانتقال من أسلوب الغائب (كتبنا له) إلى أسلوب الخطاب المباشر الذي يعني الحضور في (سأوريكم)، وكانت الغاية من هذا التَّنويع هو لفت الانتباه، وزيادة التَّأكيد في المبالغة للأخذ بالأحسن.

قال ابن عطية: " ومعنى سأوريكم: سأعرض عليكم وأجعلكم تحسُّون لتعتبروا حال دار الفاسقين، والرُّؤية هنا رؤية العين، إلّا إنّ المعنى يتضمَّن الوعد للمؤمنين، والوعيد للفاسقين، ويدلّ على أنَّها رؤية العين تعدّى فعلها وقد عُدِّيَ بالهمزة"[3].

وفي الآية السَّابقة لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ المغايرة وقعت من جهتين الأولى: الالتفات من الغائب إلى المخاطب كما أشرنا، والأخرى: حدثت في بنية الفعل، حيث قال: (وكتبنا)، فدلّ الفعل على الماضي وبصيغة المفرد، وأُخلف بالفعل (سأوريكم)، الذي يدل على الاستقبال، ولم يقل: و(أريناكم)، والفائدة من هذا التَّغاير حتى لا تنتهي العبرة والعظة بالخبر من رؤية معاصري فرعون من المؤمنين؛ ولأنَّ السِّين تدلُّ على الاستقبال، ونحن نرى الاكتشافات الأثريَّة التي تدلّ على أحوال الفراعنة يومياً، فهي –والله أعلم– دالَّة على دوام الاعتبار من أحوالهم، وما كانوا عليه من قوَّة وعظمة، وما آلوا إليه إلى يوم القيامة وعداً للمؤمنين ووعيداً للفاسقين.

3.3 المغايرة في الجنس (المذكَّر والمؤنَّث):

لعلّ ظاهرة التّذكير والتّأنيث في اللغة العربية من أهمّ المسائل اللغويّة التي تنبّه لها النّحاة منذُ زمنٍ بعيدٍ، وذهبوا إلى أنّ التّذكير هو الأصل والتّأنيث فرع، قال

---

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص64.

(2) سورة الأعراف، الآية: 145.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: ج17، ص161.

سيبويه: "وإنَّما كان المؤنَّث بهذه المنزلة، ولم يكن كالمذكّر؛ لأنّ الأشياء كلّها أصلها التَّذكير ثمَّ تُختَصُّ بعد، فكلُّ مؤنّث شيء، والشّيء يذكّر، فالتّذكير أول، وهو أشدّ تمكّناً، كما أنّ النّكرة أشدُّ تمكّناً من المعرفة؛ لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرة ثمّ تُعرّف، فالتَّنكير قبل، وهو أشدُّ تمكّناً، فالأول أشدُّ تمكّناً عندهم، فالنّكرة تُعرّف بالألف واللام والإضافة وبأن يكون علماً، والشيء يختّصُّ بالتَّأنيث فيخرج من التَّذكير، كما يخرج المنكور إلى المعرفة"[1] فخلاصة الأمر أنّ التّذكير أصلٌ، والتّأنيث فرع، والتّنكير أصلٌ، والتّعريف فرع منه، وإلى مثل هذا ذهب الرّاجحي، إذ يقول: "وهذا الرّأي تؤيّده بحوث النّحو التّحويلي في الأصلية والفرعية في مواضيع مختلفة، منها بحث التّحويليين للألفاظ ذات العلامة (marked)، وتلك التي بلا علامة (unmarked)، وقرّروا أنّ الألفاظ غير المعلمة هي الأصل، وهي أكثر دوراناً في الاستعمال، وأكثر تجرّداً، ومن ثمّ أقرب إلى البنية العميقة (deep structure) . فالزّمن الحاضر في اللغة الانجليزية أصل، والماضي فرع؛ لأنّه تلحقه علامة (ed)، والمفرد أصل، والجمع فرع ؛ لأنّه تلحقه علامة(s) . وكذلك في اللغة العربية المذكّر والنّكرة بلا علامة، بينما المؤنّث والمعرفة لهما علامة"[2].

و شغلت هذه المسألة حيزاً كبيراً من اهتمام اللغويين القدامى، غير أنَّ هذه الظاهرة ظلّت شائكة الدِّراسة، مضطربة الأفكار يسودها الإبهام والغموض، ويوضّح هذا قول التّستري الكاتب (316هـ) "ليس يجري أمر المذكّر والمؤنّث على قياسٍ مطَّرد ولا لهما باب يحصرهما، كما يدّعي بعض النَّاس"[3].

ويؤيّد هذا برجشتراسر بقوله: " والتّأنيث والتَّذكير من أغمض أبواب النّحو، ومسائلها عديدة مشكلة، ولم يوفق المستشرقون إلى حلِّها حلّاً حازماً، مع صرف الجهد الشَّديد في ذلك"[4].

---

(1) سيبويه، الكتاب: ج3، ص241-242.

(2) الراجحي، عبده، (1988)، النّحو العربي والدّرس الحديث، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، ص144.

(3) الكاتب، ابن التستري، (1983)، المذكَّر والمؤنَّث، تحقيق: أحمد هريدي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ص47.

(4) برجشتراسر، التّطور النّحوي للغة العربية، ص112.

ويعدّ التَّمييز بين المذكّر والمؤنّث من القضايا الرّئيسة بالغة الأهميّة التي تجعل المرء أكثر تمكناً في اللغة، وتعتمد سلامة التراكيب وصحّتها على معرفة المذكر والمؤنّث والمطابقة بينهما، يقول الأنباري: "إنّ من تمام معرفة النّحو والإعراب معرفة المذكّر والمؤنّث؛ لأنّ من ذكّر مؤنّثاً أو أنّث مذكّراً، كان من العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً، وخفض منصوباً أو نصب مخفوضاً"[1].

وما يعنينا في مسألة المذكّر والمؤنّث هو ما خرج عن القاعدة الأصلية في التّعامل مع المذكّر والمؤنّث، أي تذكير ما حقّه التّأنيث وتأنيث ما حقّه التّذكير، ويبدو لي أنّ هذه المسألة لم تكن واضحة تمام الوضوح، ولم تنل حقّها من البحث والدّراسة في مؤلفات النّحاة والمفسِّرين الذين تعرضوا لها، فالمتتبع لهذه المسألة في تلك المؤلفات يجد أنَّ تفسيرات القدماء لما خرج عن القاعدة الأصليَّة في التّذكير والتّأنيث لم تكن إلّا حملاً على المعنى، أو محاولةً لتثبيت القاعدة النّحويّة التي وضعها النّحاة، فلم يكن الاهتمام عندهم منصبّاً على بيان المعاني الدّقيقة والأسرار الدَّفينة وراء المغايرة بين المذكّر والمؤنّث، كما لم يلتفتوا إلى أثر السِّياق في هذه المغايرة. ومن صور المغايرة –التي سندرسها في هذا الباب– المغايرة بين العدد والمعدود، والمبتدأ والخبر، النّعت والمنعوت، ومغايرة الفعل وفاعله، وسنبيّن آراء العلماء فيها.

1. المغايرة بين العدد والمعدود:

فيما يتعلّق بالعدد والمعدود من حيث الجنس، فإنَّ العدد من ثلاثة إلى عشرة يخالف المعدود، وهو نمط من المغايرة الذي جرى عليه الاستعمال اللُّغوي عند العرب، ويتوافق وقواعد اللغة –كما أسلفنا– إلّا أنَّ في الشِّعر أمثلة تعدّ شاهداً على خرق هذا النِّظام اللغوي، إذ قال الحطيئة:

ثَلاثَةُ أَنفُسٍ وَثَلاثُ ذَودٍ لَقَد جَار الزَّمَانُ عَلَى عِيالي[2]

---

(1) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت: 328هـ)، (1986)، المذكر والمؤنّث، تحقيق: طارق الجنابي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ص107.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3، ص565.

فتوافق العدد (ثلاثة) مع المعدود (أنفس)، على خلاف القياس الذي يتطلب مخالفة العدد لمعدوده، فالأصل أن يقول (ثلاث) حتى يتحقق شرط المخالفة، وهذه المغايرة محمولة على المعنى، أي ثلاثة أشخاص.

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة:

فَكَان نَصِيري دُونَ مَن كُنتُ أَتّقي ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبان وَمُعصِرُ[1]

فالمغايرة التي وقعت بين العدد والمعدود (ثلاثة شخوصٍ)، حُملت أيضاً على المعنى، أي وكأنَّه أراد ثلاث نساء، والشَّاهد على ذلك هو تفصيل الثلاثة بقوله: كاعبان ومعصر. فأراد بالشخوص: النساء، وهذا ما تنبَّه إليه ابن السَّرَّاج بقوله:" لقصده النساء، ثمّ أبان عن إرادته كشف عن معناه بقول كاعبان ومعصر"[2].

ومن ذلك قول: (النواح الكلابي)، يعزز ورود هذه المسألة في الشِّعر العربي، إذ يقول:

وَإِنّ كِلَابَاً هذه عَشرُ أَبطنٍ وَأَنت بَرِيءٌ مِن قَبَائِلِهَا العَشرِ[3]

فجاء العدد (عشر) مذكَّراً والمعدود (أبطن) كذلك، وحقُّ العدد مخالفة المعدود في هذا الشَّاهد، ويمكن أن تفسّر هذه المغايرة بالحمل على المعنى، فقصد الشّاعر بالأبطن القبائل، وكشف عن هذا المعنى في نهاية البيت بقوله (من قبائلها العشر). وفي هذا السِّياق ذكر ابن جنِّي أنَّ الحمل على المعنى " قد شاع واتَّسع عنهم حمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى، وترك الظَّاهر إليه، وذلك كتذكير المؤنَّث، وتأنيث المذكَّر، وإفراد الجماعة، وجمع المفرد، وهذا فاشٍ عنهم"[4].

ولا نعدم وجود هذه المسألة في القرآن الكريم، فورد في قوله تعالى: ﴿مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[5]، فالقياس أن يخالف العدد المعدود، لكنَّ هذا الاستعمال في

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص565.

(2) ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج3، ص476.

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، ص565.

(4) ابن جني، المحتسب، ج1، ص338.

(5) سورة الأنعام، الآية: 160.

الشَّاهد القرآني جاء مغايراً للأصل اللغويّ، فذكّر العدد (عشر) مع المعدود (أمثالها) المذكَّر. وتباينت آراء النُّحاة والمفسِّرين في توجيه هذه المغايرة، فقيل: إنَّها محمولةٌ على المعنى، فالأمثال بمعنى الحسنات؛ ولهذا السَّبب حذفت التَّاء من العدد (عشر)[1]. وذهب بعضهم إلى أنَّ ثمّةَ موصوفاً قد حُذف، إذ الأصل فيها (عشر حسنات أمثالها)، وكان المحذوف مؤنَّثاً، فيأتي على خلاف العدد[2].

وقال آخرون: إنَّ المضاف (الأمثال) اكتسب التَّأنيث من المضاف إليه (الضَّمير المتصل بـــ أمثالها) [3].

ويبدو لي أنّ الرَّأي الأرجح في هذه المسألة هو الحمل على المعنى؛ لأنَّ الضَّمير المتَّصل بـــ (أمثال) دالٌ على التَّأنيث، وعائد على الاسم المؤنَّث المتقدّم، فحملت الأمثال على الحسنات وعُوملت معاملة المؤنَّث، فتغاير العدد (عشر) مع المعدود(الأمثال)، ولا استبعد أن يكون هذا خروجاً على القاعدة دون قصد، وإنَّما على اعتبار أنَّ مثل هذا الخروج لا يؤثر في المعنى، فكان التغيير مبتعداً عن النِّظام الشَّكليِّ القواعديِّ في هذه الأنماط.

2. مغايرة المبتدأ للخبر في الجنس:

تقع المغايرة في باب الجملة الاسميَّة، فيخبر عن المبتدأ المذكَّر بالمؤنَّث المفرد، وأيضاً الإخبار عن المبتدأ المؤنَّث بالمذكَّر المفرد، وجاء هذا في كلام العرب، وأشعارهم، وأيضاً في القرآن الكريم.

وممَّا ورد في القرآن الكريم على هذه المسألة قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾[4]، فجاء المبتدأ (هذا) دالّاً على المذكَّر وخبره (رحمة) مؤنث، واضطربت الآراء في تفسير هذه المسألة، فذكر سيبويه قول الخليل: " قولك هذا شاةٌ بمنزلة

---

(1) الفراء، معاني القرآن: ج1، ص366، وانظر: ابن جني، المحتسب: ج1، ص237.

(2) المبرد، المقتضب، ج2، ص149، وانظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو: ج3، ص477.

(3) الخوارزمي، القاسم بن الحسن، (1998)، ترشيح العلل في شرح الجمل، تحقيق: عادل العميري، ط1، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ص247.

(4) سورة الكهف، الآية: 98.

قولك: هذا رحمة أي هذا شيء رحمة"[1]، وهو بهذا يريد أن يقول إنَّ الموصوف قد حُذف، وذهب الزَّمخشريُّ وغيره إلى أنَّ هذه المغايرة محمولة على المعنى، بمعنى أنَّ الرحمة تعني الإقدار والتَّمكين، أي هذا الإقدار والتَّمكين من ربي [2]، وقد تكون هذه الامثلة شاهداً على حرص العرب على المعنى دون الاهتمام بالجانب الشَّكليِّ للفظ، وبما أنَّ المعنى لا يتغيّر خرج النَّاطق عن القياس النَّحوي.

ومثله قوله تعالى: ﴿ بَلِ الْإِنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾[3]، فالمبتدأ (الإنسان) مذكّر والخبر (بصيرة) مؤنَّث، وتباينت آراء العلماء في تعليل هذه المغايرة، فحملوا الإنسان على معنى النَّفس، لذا أُنِّث الخبر (بصيرة)، ثمّ ذهبوا إلى أنَّ التَّاء في (بصيرة) للمبالغة، وحملوا الخبر (بصيرة) على معنى شاهد، وحملوا الإنسان على معنى الجوارح، وجعلوا (بصيرة) خبراً لمبتدأ محذوف، أي عين بصيرة، فذهب الزَّجَّاج إلى:" أنَّه حمله على النَّفس؛ لأنَّ الإنسان والنَّفس واحدٌ، وقيل: بل التَّاء للمبالغة، وقال مجاهد: بل الإنسان على نفسه شاهد"[4].

ورأى أبو حيان أنَّ "بصيرة خبر عن الإنسان، أي شاهد، قاله قتادة: والهاء للمبالغة، وقال الأخفش: هو كقولك: فلان عبرةٌ وحجةٌ، وقيل: أُنّث؛ لأنّه أراد جوارحه، أي جوارحه على نفسه بصيرة، وقيل: بصيرة مبتدأ محذوف الموصوف، أي عين بصيرة و(على نفسه) الخبر، والجملة في موضع عن الإنسان، والتقدير عين بصيرة، وعلى هذا نختار أن تكون بصيرة فاعلاً بالجار والمجرور، وهو الخبر عن الإنسان، ألا ترى قد اعتمد بوقوعه خبراً"[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب: ج3، ص562.

(2) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج2، ص698، وانظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج7، ص228.

(3) سورة القيامة، الآية: 14.

(4) الزجاج، إعراب القرآن، ج2، ص619.

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج1، ص147.

وتغايرت الأسماء التي حقّها الموافقة في التَّنزيل الحكيم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]، فجاء اسم إنَّ (رحمت) مؤنَّثاً، وأُخبر عنه بالمذكَّر (قريب)، والقياس أن تكون قريبة حتى يتحقَّق التَّوافق بينهما، وذهب المفسِّرون في هذه المسألة ضروباً شتى، فذكروا أنَّ الرَّحمة محمولة على معنى المطر، وقالوا: إنَّ المؤنَّث اكتسب التذكَّير مما أضيف إليه، وقالوا: قريب بوزن (فعيل) يستوي فيه المذكّر والمؤنّث[2]. وذهب آخرون: إلى أنَّه استغنى بخبر المحذوف عن خبر الموجود (وهو قريب من المحسنين)[3]، وقيل: إنّها ذُكّرت على معنى الاحسان[4].

وفي السّياق نفسه جاء قول الفراء: "ذُكِّرت قريبٌ؛ لأنَّه ليس بقرابة في النَّسب، فقال: ورأيت العرب تُؤنِّث القريبة في النَّسب لا يختلفون فيها، فإذا قالوا: دارك منّا قريب أو فلانة منك قريب في القرب أو البعد ذكّروا وأنَّثوا، فالتَّأويل: هي من مكان قريب"[5]، فالمغايرة هنا محمولة عند الفراء على أمن اللبس.

وفسَّرها الزَّمخشريُّ عِدّة تفسيرات، فقال: "وإنّما ذُكّر قريب على تأويل الرَّحمة بالرَّحم أو التَّرحُّم؛ أو لأنَّه صفة موصوف محذوف، أي شيء قريب، أو على تشبيهه بفعيل الذي هو بمعنى مفعول، أو على أنّه بزنة المصدر، أو لأنّ تأنيث الرَّحمة غير حقيقي"[6].

ويرى أبو حيان أنّ "الرّحمة مؤنّثة، فقياسها أن يخبر عنها إخبار المؤنّث، فيقال: قريبة، فقيل: ذكّر على المعنى لأنّ الرّحمة بمعنى الرّحم والتَّرحُّم، وقيل ذكَّر

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 56.

(2) ابن جني، الخصائص، ج2، ص413، وانظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج3، ص235.

(3) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص361.

(4) السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: 911هـ)، (1987)، الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ج2، ص107.

(5) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص380.

(6) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج2، ص66.

لأنّ الرّحمة بمعنى الغفران والعفو"[1]، أمّا ابن هشام فقد عقد مصنّفاً في هذه المسألة سمّاه بـــ "مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: إنَّ رحمة الله قريب من المحسنين"، وحقَّقه عبد الفتاح الحموز، فذكر فيه أربعة عشر وجهاً لتخريج هذه المغايرة في الآية الكريمة السّابقة، كلُّها تدور في فلك التّأويلات والتقديرات، ونجده يُبدي اعتراضاته عليها، ويَسِمُهَا بالفساد أو القبح أو البعد أو بأنّه ليس بشيء، ويمكن عرض هذه الأوجه بإيجاز على النّحو التّالي[2]:

1. أنّ لفظة "رحمة" زائدة، وزيادة الأسماء لا تصحّ عنده على مذهب البصريين.
2. أنّ في الكلام حذف مضاف، أي: مكان رحمة الله قريب، وهذا في غاية البعد عند ابن هشام، لأنّ الأصل عدم الحذف، والمعنى مع ترك هذا المضاف أحسن منه مع وجوده .
3. أنّ في الكلام حذف موصوف، أي: رحمة الله شيء قريب، وهذا الوجه أشدّ ضعفاً من سابقه عند ابن هشام؛ لأنّ تذكير الصّفة حملاً على موصوف محذوف شاذّ، ينزّه عنه كتاب الله سبحانه وتعالى.
4. أنّ المضاف أُعطي حكم المضاف إليه في التّذكير والتّأنيث إذ صحَّ الاستغناء عنه، واكتفى ابن هشام في هذا الوجه بعدِّ أبي علي الفارسي إيّاه بعيداً؛ لأنّ موطنه الشّعر لا القرآن.
5. أنّ "فعيلاً" بمعنى "مفعول"، فيستوي فيه المذكّر والمؤنّث، كرجل جريح، وامرأة جريح، وهذا الوجه من الخطأ الفاحش عند ابن هشام ؛ لأنّ "فعيلاً" هنا ليس بمعنى مفعول.
6. أنّ "فعيلاً" بمعنى "فاعل"، قد يشبّه بـــ "فعيل" بمعنى "مفعول" فيُمنَعُ من التّاء في المؤنّث، كما قد يشبِّهون "فعيلاً" بمعنى "مفعول" بـــ"فعيل" بمعنى "فاعل"،

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج5، ص71.

(2) ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـــ)، (1985)، مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: ﴿إنّ رحمة الله قريب من المحسنين﴾، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، ط1، دار عمار، عمّان، الأردن، ص34-67.

فيلحقونه التّاء، فالأول كقوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[1]، ومنه: (إنّ رحمت الله قريبٌ من المحسنين)، والثّاني كقولهم: خصلةٌ ذميمةٌ، وصفةٌ حميدةٌ، حملاً على قولهم: قبيحة وجميلة. ولم يعلّق ابن هشام على هذا الوجه من جهة الإبطال أو الفساد، وكأنّه يطمئنّ إليه.

7. أنّ العرب قد تُخبر عن المضاف إليه، ويتركون المضاف، أي أنّ "قريب" خبر عن المضاف إليه "الله"، وقد ردّ ابن هشام هذا الوجه؛ لأنّه يرجع إلى القول بالزِّيادة كما في الوجه الأول.
8. أنّ الرّحمة والرّحم متقاربان، وهذا الوجه ليس بشيء عند ابن هشام ؛ لأنّ الوعظ والموعظة والعظة متقاربة، ولا يقال: موعظة نافع وغير ذلك.
9. أنّ "فعيلاً" هنا بمعنى النّسب، فقريب معناه: ذات قربٍ، وقد ردّ ابن هشام هذا الرّأي ووسمه بأنّه باطل؛ لأنّ استعمال الصِّفات على معنى النّسب مقصور على أوزان خاصّة، وهي فعَّال وفاعل وفَعِل.
10. أنّ "فعيلاً" يشترك فيه المذكّر والمؤنّث مطلقاً، وهذا القول من أفسد الأوجه عنده؛ لأنّه خلاف الواقع في كلام العرب، يقولون امرأة ظريفة، وامرأة عليمة، وامرأة رحيمة، ولا يجوز التّذكّير في شيءٍ من ذلك.
11. أنّ "قريباً" يجوز فيه التّذكِّير والتَّأنيث إذا كان من قرب المسافة، ويجب التّأنيث إذا كان من النَّسب أو القرابة، وهذا القول باطلٌ عنده.
12. أنّ يكون الكلام محمولاً على تأويل " رحمة" بمذكّر موافق لها في المعنى كأن تقول: إنّ إحسان الله قريب، وهذا القول باطل أيضاً ؛ لأنّ موطنه الشِّعر.
13. أنّ المراد بالرّحمة هنا المطر، والمطر مذكّر، وهذا القول يؤيّده عند ابن هشام قوله تعالى: ﴿وهو الذي يرسل الرياح بُشرا بين يدي رحمته﴾[2].
14. وهذه الرّحمة هي المطر، ويبدو أنّ ابن هشام من مؤيدي هذا الرّأي، إلا أنّه أورد الاعتراضات التي يمكن أن يُرد بها عليه، والردود عليها.

---

(1) سورة يس، الآية: 78.

(2) سورة الأعراف، الآية: 57.

15. أنّ "قريب" مصدر من باب المصادر التي جاءت على وزن "فعيل"، والمصدر يصحّ أن يخبر به عن المذكّر والمؤنّث ومثنييهما وجمعيهما.

ويبدو لي أنّ ابن قيّم الجوزيّة كان أقرب إلى الصّواب من هذه الآراء التي تحتمل الكثير من التأويل أو تقدير موصوف محذوف أو مضاف محذوف أو تسعى لتثبيت القاعدة النّحوية التي وضعها النّحاة، ففسّر هذه المغايرة تفسيراً مغايراً لما سبق، فقال: "وقربه تبارك وتعالى من المحسنين، وقرب رحمته منهم متلازمان، لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، فإذا كانت رحمته قريبة منهم، فهو أيضاً قريب منهم، وإذا كان المعنيان متلازمين صحّ إرادة كلّ واحد منهما"[1].

وممّا حُمل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾[2]، فأُخبر بالمذكَّر (قريباً) عن المؤنَّث (السَّاعة)، وفُسِّرت هذه المغايرة بالحمل على معنى (اليوم) أو على حذف مضاف، أي شيئاً قريباً[3]، وذكر أبو حيان أنَّ السَّاعة محمولة على معنى الوقت، فذكّر (قريباً) على المعنى أو على حذف مضاف، أي: لعلّ قيام السَّاعة قريب[4].

وذكر أبو عبيدة أنَّ (قريب) مجازه مجاز الظرف هاهنا ولو كان وصفاً للساعة لكان قريبة، وإذ كان ظرفاً فإنّ لفظها في الواحد والاثنين والجمع والمذكَّر والمؤنَّث واحد بغير الهاء، وبغير تثنية وبغير جمع[5].

ومن كلام العرب على هذه المسألة قولهم: " الشَّباب مطيَّة الجهل "[6]، فـ (الشَّباب) مبتدأ مذكَّر وأُخبر عنه بمؤنَّث (مطيَّة)، وهذه المغايرة فيما يبدو لي محمولة على المعنى؛ لأنّ المطيّة تُذكّر وتُؤنّث، فالبعير مطيَّة، والناقة مطيَّة، كما

---

(1) ابن قيّم الجوزية، شمس الدين بن محمد بن أبي بكر (ت: 751هـ)، (1994)، بدائع الفوائد، ضبط نصّه وخرّج آياته: أحمد عبد السّلام، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج3، ص27.

(2) سورة الأحزاب، الآية: 63.

(3) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج3، ص571.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج7، ص242.

(5) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج2، ص141.

(6) الميداني، أحمد محمد (ت: 518هـ)، (1996)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، ج2، ص97.

ورد في تاج العروس[1]. ومثله قولهم: "حُسن الظَّنِّ ورطة "[2]، فجاء المبتدأ (حسن) مذكَّراً وأُخبر عنه بـــ (ورطة) المؤنَّث، وكان حقّها التّذكير وفُسّرت هذه المغايرة بأنَّ الخبر جاء مصدراً بمعنى الوراط أو الورط[3]، فقال بعض النحاة: إنَّ المصدر لا يُؤنّث ولا يُثنّى ولا يُجمع[4].

وورد عن العرب تأنيث المبتدأ وتذكير الخبر، فورد أنّ السجستاني قال: "تقول العرب: هي عدويّ، وهي صديقي، وفلانة شاهدٌ لي وفلانة أميرنا" وفسّروا هذا بأنَّه من باب تغليب المعنى؛ لأنَّ الغالب على هذا الباب الذُّكور[5].

وهذا ورد في الشِّعر، فقال الشَّاعر:

فَلَو أَنّكِ في يَومِ الرَّخَاءِ سَأَلتَنِي فِرَاقَكِ لَم أَبخَل وَأَنتِ صَدِيقُ[6]

فجاء المبتدأ (أنتِ) مؤنَّثاً، وأُخبر عنه بالمذكّر (صديق)، وكان القياس في التَّأنيث (صديقة) حتى تتحقق وسيلة المطابقة بين المبتدأ وخبره. وذهب النُّحاة إلى أنَّ لفظة (عدو وصديق) من المصادر، وعليه فإنَّ المصدر لا يُؤنَّث[7]، لذلك خالف القياس.

واستشهد النُّحاة ببيت لجرير لبيان جواز ذلك في الشّعر:

دَعَونَ النَّوى ثُمّ ارتَمَينَ قُلُوبنا بِأَسهُمِ أَعدَاءٍ وَهُنَّ صَدِيقُ[8]

---

(1) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس: مادة (مطا).

(2) الميداني، مجمع الأمثال: ج3، ص57.

(3) أنيس، المعجم الوسيط: مادة ورط.

(4) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج4، ص404، وانظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص312.

(5) السسجستاني، المذكر والمؤنث، ص76، وانظر: الأنباري، المذكر والمؤنث، ج1، ص141.

(6) الأنباري، المذكر والمؤنث، ج1، ص286.

(7) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج4، ص404، وانظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص312.

(8) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج2، ص233، وانظر: الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص357، وانظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج3، ص236.

فأُخبر عن ضمير الرَّفع المؤنَّث (هنّ) الدّال على الجمع بالمفرد المذكّر (صديق)، وكما سبق فإنَّ الصَّديق لا يُجمع ولا يُؤنَّث، وعليه تمّ تخريج هذه المغايرة، وهذا ما أراده الزَّبيدي حين قال:" والصَّديق (كأمير) المصادق لك، يقال ذلك للواحد، والجمع والمؤنَّث، وفي التَّنزيل ﴿فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ ۞ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾[1]، فاستعمله جمعاً ألا تراه عطفه على الجمع، وأنشد اللَّيث:

إِذ النَّاسُ ناسٌ وَالزَّمَانُ بِعزَّةٍ وَإِذ أُمُّ عَمَّارٍ صَدِيقٌ مُسَاعِفُ" [2]

وأورد السّيوطي رأي الزَّمخشريِّ في هذه المسألة فقال: " ومن ذلك إفراد الصّديق، وحكمته قلّة الصّديق، وعلى حدِّ ذلك قال الزَّمخشريُّ: ألا ترى أنّ الرَّجل إذا اُمتحن بإرهاق ظالم، نهضت جماعة وافرة من أهل بلدة لشفاعته رحمةً، وأمّا الصّديق فأعزّ من بِيض النّوق"[3]

واستشهد سيبويه على هذا النَّوع من المغايرة ببيت لـــ (طفيل الغنوي):

إِذ هِيَ أَحوَى مِن الرِّبعِي حَاجِبُه وَالعَينُ بالإِثمِد الحَارِيِّ مَكحُولُ[4]

فوقعت المغايرة بتأنيث المبتدأ (العين) مع مجيء خبره مذكراً، وهو (مكحول) ويبدو لي أنَّ هذا محمول على إرادة المعنى، فذهب إلى أنَّ العين بمعنى الطَّرف؛ لأنَّ الطَّرف مستخدم عند الشعراء بمعنى العين، ومنه قول جرير:

فَغُض الطَّرفَ إِنَّك مِن نُمَيرٍ فَلا كَعبٍ بَلَغتَ وَلا كِلاباً[5]

ويُؤيِّد هذا ما ذهب إليه الإنباري: "والعرب تجترئ على تذكير المؤنَّث إذا لم تكن فيه الهاء... إنّما ذُكّر مكحولٌ؛ لأنّه حمل العين على معنى الطَّرف، وكأنَّه قال: والطَّرف بالأثمد مكحول، حكى ذلك يعقوب ابن السِّكيت"[6].

---

(1) سورة الشّعراء، الآية: 99، 100.

(2) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج26، ص7 مادة: (صديق).

(3) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ج1، ص410.

(4) سيبويه، الكتاب: ج2، ص46.

(5) ناصر الدين، محمد مهدي، (1995)، شرح ديوان جرير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص61.

(6) الأنباري، المذكر والمؤنث: ج1، ص367.

3. المغايرة في الجنس في باب النَّعْ:

ويُقصد بذلك وجود أسماء مذكَّرة نُعتت بألفاظ مؤنَّثة، وأسماء تحمل دلالات التَّأنيث لكنَّها تُوصف بألفاظ تُوحي بأنَّها تُستخدم لوصف المذكَّر، وسنبين ذلك على النحو التالي:

أ. صفات مؤنّثة يُوصف بها المذكَّر

قد تُطلق الأوصاف المؤنَّثة على المذكَّر، وهذا فيه إثارة للاستغراب كونه ردّ فرع إلى أصل يقول ابن جني: "وتذكير المؤنّث واسع جدّاً؛ لأنَّه ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ، لكنَّ تأنيث المذكَّر أذهب في التَّناكر والإغراب"[1]، ولعلَّ هذه الأوصاف صُنِّفت على قسمين: الاوَّل يتعلق بغرض المدح، والآخر نلحظه في مدار الذَّمِّ، ويذكر الفرَّاء: "إذا مُدِح الرَّجل بالنَّعت الذي فيه الهاء ذهب به للمبالغة في مدحه إلى الدَّاهية، وإذا ذُمّ الرَّجلُ بالنَّعت الذي فيه الهاء ذهب به للمبالغة في ذمّه إلى معنى البهيمة"[2].

وهناك ألفاظ مؤنَّثة وُصف بها المذكَّر يُراد بها المدح، كقولهم: (راوية، داهية، علّامة، باقعة، نسّابة)، فجاء في كلام العرب: "الراوية أحد الشَّاتمين"[3]، وراوية تُطلق على رجل كثير الرِّواية، وأيضاً جاء في المثل: "باقعة من البواقع، أي داهية من الدَّواهي، وسُمّي الرَّجل الدَّاهي باقعة؛ لأنَّه يؤثّر في كل ما يُقصد، والباقعة يضرب للرَّجل فيه دهاء ومكر"[4]، ويقال لكثير العلم والنَّسب: علّامة ونسّابة.

أما الألفاظ المؤنَّثة التي يوصف بها المذكَّر ويُراد بها الذّمُّ، مثل: "رجل فَقَافة وهَلبَاجَة"[5] وزُمّيلة، وتِلقَامة، وتِلعَابة، وتَحلِئة وإِمَّعة...الخ، فورد أعجز من هلباجة، وهو النَّؤوم الكسلان الجافي "[6]. وقالت العرب: رجلٌ تَحلئة إذا كان ثقيلاً، وجرى

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج2، ص416.

(2) الأنباري، المذكر والمؤنث: ج1، ص121.

(3) الميداني، مجمع الأمثال: ج2، ص52.

(4) المرجع نفسه، ج1، ص168.

(5) الأنباري، المذكر والمؤنث: ج1، ص121.

(6) الميداني، مجمع الأمثال: ج2، ص405.

عليه المثل: "حلوءة تَحُكُ بالذراريح"[1]، ويضرب لمن قوله حسن وفعله قبيح[2]، وقالوا رجلٌ إمّعة، وهو الرجل الضعيف الرأي، يقول للكلّ: أنا معك[3].

وفُسِّرَت هذه المغايرة الواقعة بين النَّعت (المؤنَّث) والمنعوت (المذكَّر) بالحمل على معنى المبالغة، وكأنَّ زيادة التَّاء في هذه الأوصاف تؤدي إلى زيادة في المعنى، وهذا نلمسه في قولهم: " وإنَّما ألحقوا الهاءات للمبالغة وجعلوا زيادة اللفظ دليلاً على ما يقصدونه من المدح أو الذّمِّ "[4]، وهي بذلك تفقد قيمتها الدِّلالية على التَّأنيث.

وذهب أبو عبيدة في تفسير هذه المغايرة إلى أنَّ هذه التَّاء في أوصاف المذكّر زائدة؛ لأنَّ معنى الكلمة يتمّ من دونها[5].

وقال أبو هلال العسكريُّ في توجيه هذه المسألة: " وعلّامة وإن كان للمبالغة فإنَّ معناه ومعنى دخول الهاء فيه أنَّه يقوم مقام جماعة علماء، فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه"[6]، وهذا حملٌ على المعنى فيُبالغ في الرَّجل صاحب العلم، وكأنّه جماعة من العلماء، لكثرة علمه وغزارته.

ب. صفات مذكَّرة يُوصف بها المؤنَّث:

وردت أبنية توصف بها الأسماء المؤنَّثة، وهي في ظاهرها تدلُّ على التَّذكير، مثل: (مفعال، فعول، فعيل، فاعل)، والأوَّل دالٌّ على عادة أو غريزة في نفس صاحبها، ومثال ذلك: هذه امرأة معطار، ومنحار، ومذكار، ومئناث، ونلاحظ أنَّ هذا البناء للمبالغة، ويشترك في هذا البناء المذكّر والمؤنَّث على حدٍ سواء، إذا كانت

---

(1) الميداني، مجمع الأمثال: ج1، ص373.

(2) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج1، ص58 مادة (حلئ).

(3) الميداني، مجمع الأمثال: ج3، ص483.

(4) السجستاني، المذكر والمؤنث، ص37، وانظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص502، وانظر: الأزهري، شرح التصريح، ج2، ص492، وانظر: ابن جني، المحتسب: ج2، ص137، وانظر: السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص119.

(5) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج1، ص158.

(6) العسكري، أبو هلال (ت: 395هـ)، (د.ت)، الفروق في اللغة، تحقيق: حسام الدين المقدسي، دار زاهد المقدسي، بيروت، لبنان، ص69.

هناك قرينة لفظية أو غيرها، ويذكر ابن درستويه وغيره: "أمّا مفعال فبناء للمبالغة غير جارٍ على فعل، وهو لمن كثر منه الفعل وتتابع، فلمّا كان كذلك شورك بين المذكَّر والمؤنَّث بلفظٍ واحدٍ، إذا لم يكن له فعل يلحقه علامة تأنيث، فيجري عليه، ولو جرى على الفعل لقيل: متعطّر، ومتعطّرة، كما يقال في الفعل تعطّر وتعطّرت"[1].

أمّا بناء (فعول)، فقيدوه بأن يكون بمعنى (فاعل)، نحو: امرأة صبور، بمعنى صابرة، فغاير الوصف موصوفه، وحُملت هذه المغايرة على معنى المبالغة[2]، قال الأنباري: "أن يكون النَّعت غير مبني على الفعل فلا تدخله الهاء، كقولك: رجل صبور وشكور لا تدخله؛ لأنَّه غير مبني على الفعل، ألا ترى أنَّه لو بُنى على الفعل لقيل فيه: رجل صابر وشاكر وامرأة صابرة وشاكرة، وكذلك قولهم: معطار، ومهذار لم يدخلوا الهاء في هذا؛ لأنَّه ليس مبنياً على الفعل"[3].

ومما جاء في كلام العرب للدِّلالة على مغايرة الصِّفة للموصوف من حيث الجنس قولها: "ناقة خلوج، غزيرة اللبن"[4].

وقالت أيضاً في أمثالها: "الضَّجور قد تحلب العلبة"، ومعنى الضَّجور: النَّاقة كثيرة الرُّغاء، فهي ترغو وتحلب، وهذا المثل يضرب للبخيل الذي يؤخذ منه الشَّيء وإن رغم أنفه[5].

وأمّا بناء (فعيل) الذي يوصف به المؤنّث، فاشترطوا فيه أن يكون بمعنى مفعول: "ما كان على فعيل نعتاً للمؤنَّث، وهو في تأويل مفعول كان بغير هاء، نحو:

---

(1) سيبويه، الكتاب: ج3، ص384، وانظر: ابن درستويه، تصحيح الفصيح، ص419، وانظر: ابن فارس، الصاحبي، ص224، وانظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص255.

(2) السجستاني، المذكر والمؤنث، ص78، وانظر: ابن جني، الخصائص: ج2، ص201، وابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص415.

(3) الأنباري، المذكر والمؤنث، ج1، ص120.

(4) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (خلج).

(5) الميداني، مجمع الأمثال: ج2، ص262.

كفّ خضيب وملحفة غسيل، وشاة ذبيح، كما يقال: ناقة كسير، وملحفة جديد؛ لأنَّها في تأويل مجدودة، أي مقطوعة"[1].

وذهب الأنباري إلى: "أن يكون النَّعت مصروفاً من مفعول إلى فعيل، فلا تدخله الهاء كقولك: كفٌّ خضيبٌ، وعينٌ كحيلٌ، ولحيةٌ دهينٌ، الأصل فيه: عينٌ مكحولةٌ، وكفّ مخضوبةٌ، ولحيةٌ مدهونةٌ، فلمّا عدل عن مفعول إلى فعيل لم تدخله الهاء ليكون فرقاً بينه وبين ما الفعل له، كقولك: امرأةٌ كريمةٌ، وأديبةٌ وظريفةٌ"[2].

ووُصِفت المرأة بصفة التَّذكير في شعر امرئ القيس، فقال:

هَصَرتُ بِفَودي رَأسَها فَتَمايَلَت عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشحِ رَيَّا المُخَلخَلِ[3]

فوصفت المرأة بصفة المذكَّر (هضيم)، وكان القياس أن يقول:(هضيمة) للتَّوافق مع الموصوف، وتُحمل هذه المغايرة على أمن اللبس بين الاسم والوصف.

ومن الأوصاف التي تُطلق على المؤنَّث، وتدلّ في ظاهرها على التَّذكير بناء **(فاعل)**، نحو: حامل وحائض) من غير علامة التَّأنيث، فعند قولهم: (امرأةٌ حائضٌ)، فإنّ الإخبار عن المبتدأ المؤنّث (امرأة) دلّ في ظاهره على المذكَّر، وفسّر النُّحاة هذه المسألة بأوجهٍ مختلفةٍ منها: تقدير موصوف قد حُذف يدلُّ على المذكّر، فذهب سيبويه هذا المذهب بقوله: " فإنّما الحائض وأشباهه في كلامهم أنَّه صفة شيء والشيء مذكَّر، فكأنَّهم قالوا: هذا شيءٌ حائضٌ، ثمّ وصفوا به المؤنَّث، كما وصفوا المذكّر بالمؤنّث، فقالوا: رجلٌ نكحةٌ"[4].

وعلل ابن قتيبة إسقاط الهاء من هذه الصفات بأمن اللبس؛ لأنَّ هذه النُّعوت خاصّة بالمؤنَّث دون المذكَّر، فقال: " لأنَّه لا يكون هذا في الذَّكر، فلمَّا لم يخافوا لبساً حذفوا الهاء، فإذا أرادوا الفعل، قالوا مرضعة"[5].

---

(1) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص228، وانظر: الزَّمخشريُّ، أبو القاسم جار الله محمود عمر (ت: 538هـ)،(1996)، شرح الفصيح، تحقيق: إبراهيم الغامدي، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ج2، ص592.

(2) الأنباري، المذكر والمؤنث، ج1، ص120.

(3) الزوزني، شرح المعلقات العشر، ص50.

(4) سيبويه، الكتاب: ج3، ص383 وما بعدها.

(5) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص229.

وجاء تفسير السجستاني في السِّياق نفسه، إذ لا حظّ للذكّر في هذه الصِّفات: " فإذا كان نعتاً لا حظّ فيه للذكّر لم يحتج فيه إلى الفصل ليكون اللفظ أقلّ وأخفّ، وإذا أردت الفعل أنَّثت، ففي القرآن الكريم: ﴿ جَاءتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾[1]، على أنَّها قد عصفت وانقطع العصوف، وأمّا ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾[2] فالمعنى والله أعلم أنَّها تعصف إذا أمرها سليمان بإذن الله"[3].

وجاء الاسم المؤنَّث موصوفاً بالمذكَّر، وهذا ما نجده في بناء المصدر (فَعل)، حيث قالت العرب: (امرأة عدل)، (وامرأة دنف)، و(نساء دنف)، وفُسِّرَ هذا التَّغاير بالتَّأويل، فذهب البصريُّون إلى تقدير مضاف محذوف، فقولهم: امرأةٌ عدلٌ، أي: ذات عدلٍ[4].

وذهب الورّاق وآخرون إلى أنَّ هذا التَّغاير محمول على معنى المبالغة، فوصفت العرب بالمصدر ادِّعاءً ومبالغةً وتوسّعاً[5].

وعلّل الفراء ترك الدَّنف من غير تأنيث بقوله: "إنَّما ترك الدَّنف على توحيده؛ لأنَّه مصدر"[6].

---

(1) سورة يونس، الآية: 22.

(2) سورة الأنبياء، الآية: 81.

(3) الرفايعة، حسين، (2003)، ظاهرة العدول عن المطابقة في اللغة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، ص141.

(4) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ج2، ص118، وانظر: السّيوطي، همع الهوامع، ج3، ص331، الأهدل، محمد، (1986)، الكواكب الدريّة، شرح: محمد الرُّعيني، دار القلم، دمشق، سوريا، ج2، ص95.

(5) ابن الوراق، أبو الحسين محمد بن عبد الله (ت: 381هـ)، (د.ت)، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، الجامعة المستنصرية، القاهرة، مصر، ص388، وانظر: السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص123.

(6) الأنباري، المذكر والمؤنث، ج1، ص300.

وممّا جاء في القرآن الكريم على هذه المسألة قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾[1]، فالمعيشة مؤنَّث لكنَّها وُصِفت بالمذكَّر (ضنك)، والقياس فيها أن تكون ضنكة، وفُسِّرت هذه المغايرة بقولهم: " والضَّنك توصف به الأنثى والمذكّر بغير الهاء، وكلُّ عيشٍ أو منزلٍ فهو ضنكٌ، قال عنترة:

إِنَّ المَنِيَّةَ لَو تُمثّل مُثلت مِثلي إِذَا نَزلُوا بِضَنكِ المَنزِلِ "[2]

ومثله في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾[3].

فوصف المؤنَّث (كلمة) بالمذكَر(سواء)، وحدثت هذه المغايرة؛ لأنَّ المقصود بلفظة (سواء) المصدر، والمصدر لا يُؤنَّث[4].

وقد علّق إسماعيل عمايرة على الصِّفات المذكَّرة التي تطلق على المؤنَّث مثل: جريح ومِنحار وصبور ومُرضع وحامل وعاقر وغيرها بقوله: " ولعلَّ هذا راجع إلى مرحلة قديمة من عمر اللغة لم تكن فيها علامات التّأنيث قد استخدمت بَعدُ، فقد كان المؤنَّث يُعامَل بما يُعامَل به المذكَّر"[5].

4. المغايرة بين الفعل وفاعله:

ذهب النَّحويُّون إلى أنَّ الفعل الذي فاعله مؤنَّث تلزمه تاء التَّأنيث، وجاء هذا في قولهم: "فإن قيل: فَلِمَ أجمعت العرب على إلحاق تاء التأنيث في (قامت هند) واختلفوا في إلحاق التَّثنية والجمع... قيل لهم: لمّا كان التَّأنيث معنىً لازماً لا يصحُّ انقلابه وتغيّره؛ لأنّ ماله فرج لا يصحُّ أن يكون مكانه ذَكَر لزم الإجماع على إثبات

---

(1) سورة طه، الآية: 124.

(2) أبو عبيدة، مجاز القرآن: ج2، ص32، انظر: الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج3، ص95، وانظر: السيوطي، تفسير الجلالين، ص424.

(3) سورة آل عمران، الآية: 64.

(4) الفراء، معاني القرآن: ج2، ص222، وانظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ج4، ص173.

(5) عمايرة، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللُّغات الساميَّة، دراسة صوتيَّة تأصيليَّة، ص24.

علامته الدّالَّة عليه"[1]، وفي موضعٍ آخر يقول: "فأمَّا التَّأنيث الذي ليس بحقيقيّ، فإذا لاصق الفعل للفاعل كنت في إلحاق التَّاء أو إسقاطها بالخيار... فمن ألحق التَّاء فعلى الأصل، ومن أسقطها فلأنّ تأنيث ما ليس بحيوان كتذكيره، وتذكيره كتأنيثه لما لم تكن له حرمة تراعى"[2]، وهذا هو القياس الذي تتطلَّبه القواعد النَّحوية، فإذا كان الفاعل مؤنّثاً وجب إلحاق تاء التَّأنيث الفعل، إلّا أنَّ ثمّة أمثلة في كلام العرب وشعرهم وحتى في القرآن الكريم خرجت على الأصل.

فجاء في كلام العرب الخبر الذي أورده سيبويه أن بعض العرب تقول: "وقال بعض العرب: قال: فلانة، ومن قال: ذهب فلانة، قال أذاهب فلانة؟"[3]، وأيضاً ورد في الخبر الذي ذكره أبو زيد الأنصاريُّ: "وحدثني أبو زيد أنَّه سمع من الأعراب مَن إذا قيل: أين فلانة؟ وهي حاضرة، قال هاهو ذِه، فأنكرته، وتعجبت، فرددته عليه مستفهماً، فقال: سمعته من أكثر من مائة نفس، وكان صدوقاً"[4].

وهنا فإنَّ المُسند إليه مؤنّثٌ حقيقيٌّ، وكان القياس فيه إلحاق تاء التّأنيث بالفعل (قال)، وتذبذب تفسير هذا التَّغاير بين النُّحاة القدماء بين الإنكار والتَّجويز، ومنهم من عدّه شاذّاً لا يقاس عليه[5]، فسمّى الأهدل هذه اللغة بـــ(لغة قال فلانة)[6]، وفسّر بعض المحدثين هذه المسألة على أنَّه من باب التَّطور التَّاريخيّ، فلم تَعُد التَّاء تدلُّ على التَّأنيث، وإنَّما أصبحت لها دلالات عِدّة، إذ يقول: "ولعلّ في عدم اقتصارها في الدِّلالة على المؤنّث ما يشير إلى مرحلة في عمر اللغة كانت التَّاء فيها عنصراً لغويَّاً

---

(1) الثمانيني، الفوائد والقواعد، ص187، وانظر: الجليس النحوي، ثمار الصناعة، ص90، وانظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت: 769هـــ)، (د.ت)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان، ج1، ص476.

(2) الثمانيني، الفوائد والقواعد، ص188.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص45.

(4) السجستاني، المذكر والمؤنث، ص241.

(5) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص408.

(6) الأهدل، الكواكب الدرية، ج1، ص84.

له دلالات شتَّى، وقد أخذت التَّاء مع الزَّمن تميل إلى التَّخصيص، وتغليب جانب الدَّلالة على المؤنّث"[1].

ويفسّر عبد الفتاح الحموز هذه المسألة بأنّها من باب تغليب المذكَّر على المؤنّث؛ لأنّه من فرعه، وهي مسألة تومئ إلى تغليب الأصل (المذكَّر) على الفرع (المؤنَّث)[2].

ويبدو أنَّ مسألة التَّغليب أكثر تعليلاً لهذه الظَّاهرة، دون أن نستبعد العامل التّاريخي، فبدأ الخلق بالمذكَّر (آدم) فهو أصل البشر، ومنه اُشتق المؤنّث، فكان فرعاً له، وعليه جرى الاستعمال اللغوي، وبهذا فإنَّ الأصل هو التَّذكير، فجاء استعماله معمّماً على كلا الجنسين.

ومما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾[3]، وفَسّر الزَّمخشريُّ عدم إلحاق تاء التَّأنيث بالفعل بأنَّ تأنيثه غير حقيقي، وفي ذلك يقول: "والنُّسوة اسم مفرد لجمع المرأة، وتأنيثه غير حقيقي، كتأنيث (اللّمة)، ولذلك لم تلحق فعله تاء التَّأنيث"[4].

وقال الأخفش إنَّه ذكر الفعل عندما أراد الجمع ولو أراد الجماعة لأنّث[5]، ويذكر أبو حيان، هو جمع تكسير للقلَّة، ولم تلحق تاء التَّأنيث؛ لأنَّه جمع تكسير المؤنّث، ويجوز فيه الوجهان؛ فيقال: قامت الهنود، وقام الهنود[6].

ومثله قوله تعالى: ﴿فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾[7]، فذكّر الفعل (جاء)، والفاعل مؤنّث، فقال الزَّمخشريُّ في تفسير هذه المغايرة: "وذكّر فعل الموعظة؛ لأنّ تأنيثها

---

(1) عمايرة، ظاهرة التأنيث، ص50، وانظر: السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص183.

(2) الحموز، عبد الفتاح، (1993)، ظاهرة التغليب في العربية، منشورات جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، ص86.

(3) سورة يوسف، الآية: 30.

(4) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج2، ص436.

(5) الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج1، ص90.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج5، ص299، 301.

(7) سورة البقرة، الآية: 275.

غير حقيقي"[1]. فالآية وردت أثناء الحديث عن الرِّبا، وتحذير آكليه من سوء المصير، وكان مقتضى السِّياق التَّطابق بين الفعل وفاعله، أي: "جاءه وعظ"، لكن السِّياق غاير بين الفعل وفاعله في الجنس، وقد يكون هذا من أجل لفت انتباه المتلقي، وأنّها موعظة شديدة تحمل معنى الزّجر والتَّهديد، حتى لايقدم آكل الرِّبا على فعلته، ويرتدع عن الإقدام على هذا الأمر الذي يؤدي إلى التَّهلكة، فورد أنَّ " الموعظة والعظة والوعظ معناها واحد، وهو الزّجر والتَّخويف وتذكير العواقب"[2].

وفي الشّعر ورد تذكير المؤنّث في قول الشّاعر:

فَلَا مُزنَة وَدَقَت وَدقَهَا وَلا أَرضٌ أَبقَلَ إبقَالها

فذكر الشاعر الفعل (أبقل)، والفاعل (الأرض) مؤنّث، ويُفسَّر تذكير الفعل هنا؛ لأنّ تأنيث الفاعل غير حقيقي، وقال ابن جنّي ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان[3].

وورد في أشعار العرب أنَّها قالت:

وَإِذَا العَذَارَى بالدُّخَان تَقَنَّعَت وَاستَعجَلَت نَصبَ القُدُورِ فَمَلَّت[4]

والقياس فيه أن يقول (تقنعن) ليطابق بين المسند في (تقنعت) والمسند إليه (العذارى) وتفسير هذا، أنَّه محمول على معنى الجماعة، أي جماعة العذارى تقنعت، ومثله قول الأعشى:

فَإمّا تَرَيني وَلِي لَمَّةٌ فَإنَّ الحَوَادِثَ أَودَى بِهَا[5]

---

(1) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج1، ص321.

(2) الشَّافعي، سليمان بن عمر العجيلي، (د.ت)، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيَّة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج1، ص288.

(3) ابن جني، الخصائص، ج2، ص411.

(4) الخوارزمي، ترشيح العلل في شرح الجمل، ص316.

(5) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص408، وانظر: ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـ)، (1980)، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ط6، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج1، ص355.

فغاير بين الحوادث (المؤنَّث) والفعل (أودى)، والقياس أن تلحق الفعل علامة التَّأنيث الدّالة على الجمع، وقال بعض النَّحويين: إنَّ الوجه في الكلام أن يقول: أودين بها، فلمّا توسّع للقافية جاز على العكس، كأنَّه قال: فإنَّه أودى الحوادث بها[1].

وقبّح الأخفش تذّكير الفعل في هذا البيت لقوله: "وهذا التَّذكير في الموات أقبح، وهو في الإنس أحسن، وذلك أنَّ كلَّ جماعة من غير الإنس فهي مؤنَّثة، تقول هي الحمير، ولا تقول: هم"[2].

ومن كلام العرب في هذه المسألة أنّ الأصمعي نقل عن أبي عمرو قوله: "سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لَغُوب، جاءَته كتابي فاحتقرها، قال: فقلت له: تقول جاءته كتابي؟ فقال نعم، أليس بصحيفة؟ فلا تعجب إلا من هذا الإعرابي الجافي وهو يعلّل هذا التعليل في تأنيث المذكَّر، وليس في شعر منظوم فيُحتَمل ذلك له، إنّما هو في كلام منثور"[3].

فللحمل على المعنى أثرٌ بيّن في كلام العرب سواء على مستوى النّظم أم على مستوى النَّثر، فتأنيث الأعرابي الكتاب في قوله: (جاءته كتابي فاحتقرها) محمولٌ على معنى الصحيفة.

4.3 المغايرة في التَّعريف والتَّنكير:

من القواعد المقرَّرة في الدَّرس اللغوي المطابقة في التَّعريف والتَّنكير في باب النَّعت والتَّوكيد وعطف البيان، غير أنّنا نلمس خروجاً في الاستعمال اللغوي عن هذه المطابقة، ومن مظاهر ذلك:

1- المغايرة في باب النعت:

قال سيبويه في هذا الباب: "واعلم أنّ المعرفة لا توصف إلّا بمعرفة، كما أنَّ النكرة لا توصف إلا بنكرة"[4].

---

(1) أبو عبيدة، مجاز القرآن: ج1، ص268.

(2) الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج1، ص91.

(3) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،ج1، ص348.

(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص6.

وأضاف في موطن آخر: "واعلم أنَّه لا يجوز أن تصف النَّكرة والمعرفة، كما أنَّه لا يجوز وصف المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقة وفصيلها الرَّاتعان، فهذا محال؛ لأنَّ الرَّاتعين لا يكونان صفة للفصيل، ولا للنَّاقة، ولا تستطيع أن تجعل نكرة وبعضها معرفة"[1]، وفي هذا نصٌّ صريحٌ على عدم تجويز وصف المعرفة بالنَّكرة، ووصف النَّكرة بالمعرفة.

وأشار المبرد إلى وجوب المطابقة، مؤكّداً كلام سيبويه، فقال: "واعلم أنّ المعارف توصف بالمعارف"[2]، وقال أيضاً: " فإن قلت: هذا درهمٌ ضَربُ الأمير، لم يجز أن يكون نعتاً؛ لأنَّ النَّكرة لا تُنعت بالمعرفة"[3].

ويستخلص ابن السَّرَّاج حكم النَّعت مع المنعوت بقوله: "فنعت المعرفة معرفة، ونعت النَّكرة نكرة، والنَّعت يتبع منعوته في رفعه ونصبه وخفضه"[4].

إذن فالنَّعت يطابق المنعوت في التَّنكير والتَّعريف؛ وسبب ذلك أنَّ النَّعت والمنعوت كالشَّيء الواحد، ومحال أن يجتمع النَّقيضان في الشَّيء الواحد، لذلك وجبت المطابقة، وأفصح العكبري عن عِلَّة ذلك بقوله: "وإنَّما كانت الصِّفة كالموصوف في التَّعريف والتَّنكير والإفراد والتَّثنية، والجمع، والتَّذكير والتَّأنيث، والإعراب؛ لأنَّ الصِّفة هي الموصوف في المعنى، ومحال أن يكون الشَّيء الواحد، معرفة ونكرة ومفرداً وأكثر في حالٍ واحد"[5].

وفي كلام العرب ما خرج عن هذا القيد، فوُصِفت النّكرة بمعرفة على حسب مقتضى الظاهر، وهذا يحدث في باب الإضافة غير المحضة، وقد تنبّه النّحاة إلى معرفة الإضافة غير المحضة بدليلين أولهما: أنَّها تقع وصفاً للنَّكرة، كما ذكر سيبويه

---

(1) سيبويه، الكتاب: ج1، ص422.

(2) المبرد، المقتضب، ج4، ص298.

(3) المرجع نفسه، ج4، ص304.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص23.

(5) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، (1995)، اللُّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، ج1، ص405.

بقوله:" اعلم أنَّ كلَّ مضاف إلى معرفة وكان للنَّكرة صفة، فإنَّه إذا كان موصوفاً أو وصفاً أو خبراً أو مبتدأ بمنزلة النَّكرة"[1].

أمّا الدَّليل الأخر فأنَّه يجوز تقدير تنوين بين المضاف والمضاف إليه دون أن يتأثر المعنى، وقد عبر عنه الخوارزميُّ، فقال: "وإنَّما لم يتعرف باللفظيَّة؛ لأنَّه في معنى الانفصال، ونعني بالانفصال أنَّا نعرف له أصلاً يقتضي نصبه ورفعه"[2].

وحصر النُّحاة الإضافة اللفظيَّة في ثلاثة: اسم الفاعل، واسم المفعول الدَّالين على الحال والاستقبال، والصِّفة المشبَّهة إذا كانت تُحمل على معنى الفعل، ولمَّا كان الفعل لا يعرّف، فقد حُملت على معناه[3].

وممّا جاء في شعر العرب على هذه المسألة قول لجرير، الذي استشهد به سيبويه، وهو:

ظَلِلنَا بِمُستَنِّ الحَرور كَأَنّنا لَدَى فَرَسٍ مُستَقبِلِ الرِّيح صَائِمِ[4]

فالشَّاهدُ في هذا البيت وصف النَّكرة (فرس) بالمعرفة (مستقبل الرِّيح)، فأُضيف اسم الفاعل (مستقبل) إلى الاسم المعرفة (الرِّيح)، وفُسِّرَ هذا بأنّه لم يكتسب تعريفاً؛ لأنَّهم تصوَّروا هذا بأن يكون (لَدَى فَرَسٍ مُستقبلٍ الرِّيحَ)، فالإضافة اللفظيَّة لا تؤثِّر في المعنى، وهذا على رأي من قال بالتَّنوين بين المتضايفين، ومن حمل هذا على معنى الفعل فإنّ التركيب يصبح (لدى فرسٍ يستقبل الرِّيحَ) وهنا فإنَّ الفعل لا يعرّف، فَحُمِلَ عليه اسم الفاعل.

والإضافة غير المحضة وردت أيضاً في القرآن الكريم، فجاء في التنزيل الحكيم قولة تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[5] وفَسَّر الأخفش هذا بقوله: "وليس قولك (بالغ الكعبة) بمعرفة؛ لأنَّ فيه معنى التَّنوين ؛لأنَّه إذا قال: هذا ضارب زيد في لغة مَن

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص425.

(2) الخوارزمي، ترشيح العلل في شرح الجمل، ص321.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ج2، ص25، وانظر: الأهدل، الكواكب الدرية، ج2، ص65.

(4) سيبويه، الكتاب، ج1، ص425.

(5) سورة المائدة، الآية: 95.

حذف النون، ولم يفعل بعد، فهو نكرة، ومثل ذلك: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[1]، ففيه معنى التنوين، غير أنَّه لا يوصل إليه من أجل الاسم المضمر"[2].

والى مثل هذا ذهب الخوارزميُّ فقال: "وإنَّما لم يتعرف باللفظية؛ لأنَّه في معنى الانفصال، ونعني بالانفصال أن نعرف له أصلا، يقتضي نصبه ورفعه، والبالغ يقتضي نصب الكعبة على المفعوليَّة"[3].

وورد أيضاً في القرآن الكريم وصف المعرفة بالنكرة، وهذا ما نجده في قوله تعالى: ﴿ حم ۞تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۞غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾[4]، فوُصفت المعرفة لفظ الجلالة (الله) بالنَّكرة (غافر الذَّنب)، (وقابل التَّوب)، و(شديد العقاب)، وذهب أبو حيَّان وآخرون إلى أنَّ (غافر الذَّنب، وقابل التَّوب) معرفتان: " لأنّه لم يرد بهما حدوث الفعلين، وأنَّه يغفر الذَّنب ويقبل التَّوب الآن أو غداً حتى يكونا في تقدير الانفصال، فتكون إضافتهما غير حقيقية، وإنَّما أُريد ثبوت ذلك ودوامه، فكان حكمهما حكم إله الخلق ورب العرش"[5].

وأمّا فيما يتعلق بـــ (شديد العقاب)، فعبر ابن هشام عن هذه المغايرة بقوله: "فوصف المعرفة وهو اسم الله تعالى بالنَّكرة، وهي (شديد العقاب)، وإنَّما قلنا نكرة؛ لأنَّه من باب الصِّفة المشبَّهة، ولا تكون إضافتها إلا في تقدير الانفصال، والمعنى شديد عقابه"[6].

وفيما يبدو لي من خلال وفرة الأمثلة اللغويَّة على هذه المسألة، التي وردت في القرآن الكريم، والشّعر العربيّ، وكلام العرب، تجعلنا نذهب إلى أنَّ هذا أصلٌ

---

(1) سورة الأحقاف، الآية: 24.

(2) الأخفش، معاني القرآن: ج1، ص264، وانظر: الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج4، ص311.

(3) الخوارزمي، ترشيح العلل، ص321.

(4) سورة غافر، الآيات: 1-3.

(5) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج4، ص152، وانظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج9، ص233.

(6) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص286.

مستعملٌ على الرَّغم ممّا ذهب إليه النّحاة، فهذه الأمثلة كفيلة بالقول إنَّه يجوز وصف المعرفة بالاسم المضاف إلى ما بعده إضافة لفظيَّة على نيّة الانفصال.

وذكر الزَّمخشريُّ ثلاثة وجوه يمكن أن تُفسَّر بها هذه المغايرة أحدها: أن يكون بدلاً، وهو قول الزّجَّاج، وثانيها: أن تكون صفات، وإنَّما الألف واللام من (شديد العقاب) ليزاوج ما قبله وما بعده لفظاً، وثالثها: إنَّ اختيار البدل على الوصف؛ لأنَّه تعمّد تنكيره وإبهامه للدّلالة على فرط الشِّدة، وعلى مالا شيء أدهى منه وأمرّ لزيادة الإنذار، وهذا الأمر هو الدَّاعي إلى اختيار البدل على الوصف[1].

وجاء تفسير أبي حيَّان لهذه المغايرة بأنَّ (شديد العقاب) بدلٌ، ولا ينصرف بالإضافة إلى المعرفة، وأورد قول سيبويه: "وقد نصّ سيبويه على أنَّ كلّ ما إضافته غير محضة إذا أضيف إلى معرفة جاز أن ينوي بإضافته التّمحُّض فيتعرَّف ويُنعت به المعرفة إلاّ ما كان من باب الصِّفة المشبَّهة فإنَّه لا يتعرّف"[2].

ويبدو لي أنَّ رأي أبي حيَّان سديد، حين قال: إنّ (غافر الذنب) و(قابل التوب) معرفتان؛ لأنَّ النَّكرة خُصِّصت بالإضافة، فاكتسبت التَّعريف، وبهذا أجاز بعض النُّحاة وصف النَّكرة بالمعرفة بشرط أن تُخصَّص[3].

وجاء في الشِّعر مثل هذا، فقال امرؤ القيس:

بِمُنجَرِدٍ قَيدِ الأَوَابِدِ لاحَهُ طِرادُ الهَوادِي كُلَّ شَأوٍ مُغَرِّبِ[4]

فجاء (قَيدِ الأوابدِ) نعتاً للنَّكرة (مُنجَرِدٍ)، وهو مضاف إلى معرفة، وتقول إنّ هذا النَّعت (قيد) لم يكتسب تعريفا حتى وإن أضيف إلى اسمٍ فيه الألف واللام؛ لأنَّ النَّكرة (قيد) محمول على معنى الفعل، أي يقيد الأوابد، وكما هي الحال فإنَّ الفعل لا يعرّف. ومثله قول أميّه بن أبي عائذ:

وَيَأوِي إلى نِسوةٍ عُطّلٍ وَشُعثٍ مَرَاضِيعَ مِثلِ السَّعَالِي[5]

---

(1) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج4، ص153.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج9، ص233.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج5، ص172.

(4) سيبويه، الكتاب، ج1، ص424.

(5) المرجع نفسه، ج1، ص399، وانظر: الأزهري، شرح التصريح: ج2، ص125.

والشَّاهد في هذا البيت هو وصف النَّكرة (مراضيعَ) بما هو مضاف إلى معرفة (مثل السَّعالي)، وفَسَّرَ سيبويه هذا التَّغاير بالحمل على معنى الفعل أي يشبهن السّعالي[1].

والمغايرة الواقعة في كلام العرب وأشعارهم وفي القرآن الكريم دعت النُّحاة إلى القول بجواز وصف المعرفة بالنَّكرة، ووصف النَّكرة بالمعرفة، فهذا الأخفش قد أجاز وصف النَّكرة بالمعرفة بشرط أن تُخصَّص: "جوّز الأخفش وصف النَّكرة بالمعرفة إذا خُصِّصت قبل ذلك بالوصف، وجعل منه ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ﴾[2]، قال: الأوليان صفة لـــ(آخران)؛ لأنَّه لمّا وُصِفَ تخصّص"[3].

"وجوَّز قوم وصف المعرفة بالنَّكرة مطلقاً"[4]، وقد استشهدوا على ذلك بقول الشَّاعر:

وللمُغَنِّي رَسُولِ الزُّورِ قُوَّادي [5].

فقالوا: إنّ (قواد) صفة (المغنِّي)

"وجوَّز ابن الطَّراوة وصف المعرفة بالنَّكرة إذا كان الوصف خاصَّاً بالموصوف لا يوصف به غيره"[6].

وقد استشهد على ذلك بقول الشَّاعر:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتنِي ضئيلة من الرَّقشِ في أنيابها السُّمُّ نَاقِعُ[7]

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص399.

(2) سورة المائدة، الآية: 107.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج5، ص172.

(4) المرجع نفسه، ج5، ص172.

(5) الأحوص، الأنصاري، (2001)، ديوان الأحوص الأنصاري، تحقيق: محمد نبيل طريفي، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ص108.

(6) السيوطي، همع الهوامع، ج5، ص172.

(7) الذبياني، النّابغة، (1976)، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية، تونس، ص164.

قال: ناقع صفة للسُّمِّ وأجيب بالمنع بإعرابها إبدالاً "[1].

ونلحظ أن مسألة مطابقة النَّعت للمنعوت في باب التَّعريف والتَّنكير شغلت مساحة كبيرة من الدَّراسات النَّحوية القديمة، فجمهور النُّحاة أمثال سيبويه والمبرِّد وابن السَّرَّاج وابن الأنباريّ والعُكبريّ وابن هشام وابن عقيل وغيرهم أجمعوا على أنَّ النَّعت يجب أن يطابق منعوته في التَّعريف والتَّنكير، وإنَّ المغايرة لا تجوز إلا إذا خُصّصت بالتّعريف.

وجوّز الكوفيون المغايرة الواقعة بين النَّعت والمنعوت في المدح والذَّمّ، وهذا ما رأيناه في قول السّيوطي: "وجوَّز الكوفيون التَّخالف (بين النَّعت والمنعوت) في المدح والذَّمِّ، ومثَّلوا بقوله: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾[2]، فجعلوا (الذي) صفة لهمزة"[3].

وجوّز الفراء وصف الخاصِّ بالعامِّ، والعامّ بالخاصّ، وأجاز ابن الطَّراوة وصف المعرفة بالنَّكرة إذا كان الوصف خاصًّا، وقال قوم من النُّحاة بوصف المعرفة بالنَّكرة مطلقاً .

فهذا الأنباري يتساءل: "فإن قيل لِمَ لم توصف المعرفة بالنَّكرة والنَّكرة بالمعرفة، وكذلك سائرها ؟ فقيل: لأنَّ المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه، والنَّكرة ما كان شائعاً في جنسه، ويستحيل أن يكون الشَّيء الواحد شائعاً مخصوصاً، وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنَّكرة والنَّكرة بالمعرفة كان في وصف الواحد بالاثنين ووصف الاثنين بالجمع أشدُّ استحالة"[4].

2. المغايرة في باب التّوكيد:

لقد علمنا أنَّ التَّوكيد يتبع المؤكَّد على حسب ما تتطلَّبه القواعد النَّحوية المقرَّرة في جميع أحكامه بما فيه التَّنكير والتَّعريف، إلا أنَّ من المسائل اللغويَّة ما

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج5، ص172.

(2) سورة الهمزة، الآية: 1-2.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج5، ص172.

(4) الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، (1999)، أسرار العربية، ط1، تحقيق: بركات هبّود، شركة دار الأرقم، بيروت، لبنان، ص260، 261.

ينبئ بأنَّ اللَّفظ قد خالف الأصل، وهذا ما نجده في (باب أجمع وأخواتها)، حيث إنَّها لم تُعرّف (بأل) التَّعريف، لكنَّها جاءت توكيداً للمعرفة على الرَّغم من اتِّصافها بالنَّكرة، وقد فَسَّرَ بعض النُّحاة هذا التَّغاير على أنَّ هذه الألفاظ معرفة على الرَّغم من عدم اتِّصالها بـــ (أل) التَّعريف؛ لأنَّها بنيّة الإضافة، أو بالعلميَّة، وشاهد معرفته أنَّه لا يتبع نكرة[1].

فقد قرَّر بعض النُّحاة عدم تأكيد النَّكرة بالمعرفة؛ وذلك "لأنَّ معنى التَّأكيد من أنَّه لإزالة الشُّبهة، والنَّكرة شيء مجهول، فإذا لم يعلمه المخاطب بعينه، كيف تزول عنه الشُّبهة بالتَّأكيد فيما هو مشتبهٌ بنفسه"[2].

وممّا جاء في القرآن الكريم شاهداً على هذا قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[3]، فالملائكة معرفة، وأُكِّدت بالنكرة (أجمعون)، ويمكن حمل هذا النَّوع من المغايرة على أنَّ (أجمعين) معرفة؛ لأنَّها بنيّة الإضافة.

وجاء قول الشَّاعر مؤكِّداً على هذا الاستعمال:

إذا القعُودُ كَرَّ فيها حَفَداً يَوَماً جَديداً كُلَّه مُطَّرداً[4]

فأُكّد (يوماً) وهو نكرة بالمعرفة (كلّه)، وفُسِّرت هذه المغايرة بأنَّ (كلَّه) تأكيدٌ للمضمر في (جديداً)، والمضمرات لا تكون إلا معارف[5].

وكما يبدو فإنَّ ورود المغايرة في هذا الباب نادر وقليل على خلاف النَّعت؛ لأنَّ التَّقدير محتملٌ في باب النَّعت، ولا يتوفَّر ذلك في التَّوكيد.

---

(1) الثمانيني، الفوائد والقواعد، ص362، وانظر: الأنباري، أسرار العربية، ص209، وانظر: العسكري، الفروق في اللغة، ص122، وانظر: ابن الوراق، علل النحو، ص251، وانظر: السيوطي، همع الهوامع: ج3، ص168.

(2) الخوارزمي، ترشيح العلل في شرح الجمل، ص268، وانظر: الأنباري، أسرار العربية، ص212، وانظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ج2، ص211.

(3) سورة الحجر، الآية: 30.

(4) الأنباري، أسرار العربية، ص212.

(5) المرجع نفسه، ص213.

ومنه قول شُييم بن خويلد:

زَحَرتَ بِهِ لَيلَةً كلّهَا فَجِئتَ بِهِ مُؤيداً خَنفَقِيقَا[1]

والشاهد في هذا البيت أنّه أكد (ليلة)، وهي نكره بقوله (كلّها)، وهذا مذهب الكوفيين الذين أجازوا توكيد النّكرة.

ومثله قول الشاعر:

يَا لَيتَنِي كُنتُ صَبِيًّا مُرضعَاً تَحمِلُنِي الذَّلفَاءُ حَولَاً أَكتَعَا[2]

فأكّد حولاً وهونكرة بقوله (أكتعا)، وهو لفظ من ألفاظ التَّوكيد المعروفة

ومنه قول الشّاعر على الرَّجز المشطور:

قَد صَرَّتِ البَكرَةُ يَومَاً أَجمَعَا

فأكّد يوماً بأجمع، فدلّ على جوازه في الشِّعر، وذهب البصريُّون إلى عدم الاحتجاج به؛ لأنَّه لم يعرف قائله[3].

5.3 المغايرة في الإعراب:

الحركات الإعرابيَّة ذات وظيفة واضحة تسهم في الكشف عن المعاني النَّحوية المختلفة في التَّراكيب، وقد أشار إلى ذلك أحمد بن فارس بقوله: "من العلوم الجليلة التي خُصت بها العرب، الإعراب الذي هو الفرق بين المعاني المتكافئة في اللَّفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيز فاعلٌ من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد"[4].

وتكمن أهميَّة الإعراب في بيان المعنى، فـــ"هو الذي يميِّز المعاني، ويقف على أغراض المتكلمين"[5]، لذا نلحظ أنّ الإعراب سمة خاصَّة باللغة العربيَّة، فبه

---

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص453.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص453.

(3) المرجع نفسه، ج2، ص454.

(4) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص43.

(5) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص302.

يتحقق الوقوف على قصد المتكلِّم، وعليه يتوقَّف فهم كلام العرب لما له من فوائد دلاليَّة وإيقاعيَّة وإفصاحيَّة وتأثيريَّة في نفس المتلقي[1].

ومن الجدير بالذّكر فأنَّنا نجد مغايرةً واضحةً للأصل اللغويّ المقرّر في كثير من المسائل الإعرابيَّة، فالتُّراث اللغويّ مملوء بالشَّواهد النَّحوية على ذلك، حتى أصبحت ظاهرة تستحق الوقوف إزاءها وتناولها بالتَّحليل والتَّفسير، وسندرس في هذا الفصل المسائل التي تمت فيها المغايرة، وبيان دواعيها وأسبابها من خلال شواهدها في القرآن الكريم والشِّعر العربي.

التَّوابع:

معنى التَّوابع في اللغة هو الاقتفاء ولزوم الشيء، فحين يتبع شخص شخصاً آخر، فهو يلازمه ويقتفي أثره، والشِّيطان تابع للإنسان؛ لأنَّه يلازمه يتقفاه في جميع أفعاله، وقوائم الدَّابة تبع كونها تتبع بعضها بعضاً عند المشي، فالإتباع هو اتِّصاف الشيء بصفة التَّابع أو اللَّاحق[2].

وتكثر المغايرة في هذا الباب فالأصل في التَّوابع المتابعة والمطابقة في الحركة الإعرابيَّة، ولكن يخرج النَّعت عن المنعوت في حكم الاتباع، والعطف عن المعطوف عليه، وكذلك الأمر في البدل والتَّوكيد، وقد تؤدي المغايرة في هذه الأبواب دوراً ما، قد يفصح عنه الخبر الذي جاء في حاشية يس على (شرح التَّصريح على التَّوضيح): "إنّ في الافتنان لمخالفة الإعراب، وغير المألوف، زيادةَ تنبيهٍ، وإيقاظ للسّامع، وتحريك من رغبته في الاستماع، سيما مع التزام حذف الفعل، أو المبتدأ، فإنّه أدلّ دليلٍ على الاهتمام"[3]، ويمكن إبراز مظاهر هذه المغايرة على النَّحو التَّالي:

---

(1) علوش، جميل، (1997)، الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنّشر، بيروت، لبنان، ص56.

(2) الفيروزبآدي، القاموس المحيط، ج3، ص8-9، وانظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص309-310، والزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج2، ص372.

(3) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص117.

أولاً: المغايرة في العلامة الإعرابيَّة في باب النَّعت:

إنّ الأصل الاستعمالي للنَّعت هو الموافقة بين النّعت ومنعوته في الإعراب والتّعريف والتّنكير والإفراد والتّثنية والجمع والتّذكير والتّأنيث، وحكم النعت لمنعوته في الأحوال الخمسة الأخيرة كحكم الفعل مع فاعله تماماً[1].

إلا أنَّنا لانعدم وجود مخالفة الأول للثاني في كثير من الشَّواهد النَّحوية، ومواطن هذا فيما يعرف بالنَّعت المقطوع، ويذهب بعض النّحاة إلى أنّ العرب يهدفون فيما يجعلون فيه النَّعت مُخالفاً لمنعوته في كلامهم إلى تحقيق وضعٍ جديدٍ فيه يكون النَّعت غير تابعٍ لأوّله[2]، وأشار عبد القاهر الجرجانيُّ إلى هذا النّوع من التَّغاير بقوله:" ومن المواضيع التي يطَّرد فيها حذف المبتدأ، القطع والاستئناف، يبدأون بذكر الرَّجل، ويقدِّمون بعض أمره، ثمّ يَدَعُون الكلام الأوَّل، ويستأنفون كلاماً آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ"[3].

وذكر السَّيوطي إنّ " قطع النُّعوت في مقام المدح والذّمِّ أبلغ من اجرائها، قال الفارسيُّ: إذا تكرَّرت صفات في معرض المدح أو الذَّمِّ، فالأحسن أن يُخالف في إعرابها؛ لأنّ المقام يقتضي الإطناب فإذا خُولف في الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأنّ المعاني عند الاختلاف تتنوّع وتتفنّن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً"[4].

ويؤكِّد النّحاة أنّ الإتباع واجبٌ إن كان المنعوت مفتقراً للنعت: "إذ لا يجوز القطع إذا كان النَّعت وحيداً، والمنعوت نكرة محضة لشدَّة حاجتها إليه، فإن تعدَّدت النُّعوت لواحدٍ وكان المنعوت نكرة محضة، وجب إتباع النَّعت الأوَّل لها، فإن كان المنعوت معرفة جاز إتباع النُّعوت المتعدِّدة، وجاز قطعها جميعاً، وإتباع بعضها، وقطع بعضها شريطة أن يتقدَّم النَّعت التَّابع على النَّعت المقطوع"[5].

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص193.

(2) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص105.

(3) الجرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن (ت: 471هـ)، (د.ت)، دلائل الإعجاز، تحقيق: أحمد مصطفى المراغي، ط2، المكتبة المحمودية التجارية، القاهرة، مصر، ص105.

(4) السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ج1، ص354.

(5) حسن، عبَّاس، (د.ت)، النحو الوافي، ط7، دار المعارف، القاهرة، مصر، ج3، ص492.

وعندما يتم القطع فإنَّ التَّابع يأتي مغايراً لمتبوعه، من حيث الحركة الإعرابيَّة، وهذا يعود إلى أسباب بلاغيَّة تدور في بحر التَّشويق، وتوجيه الأذهان بدفعٍ قوي إلى النَّعت المقطوع؛ لأهميةٍ فيه تستدعي مزيداً من الانتباه، فجعلت الأمارة إلى ذلك إضمار العامل، وتكوين جملة جديدة تفيد إنشاء المدح أو الذَّمِّ أو التّرحّم[1].

و هذا مذهب العكبري وابن عقيل والمخزومي من قبل، إذ قالوا: "دَلَّ الإضمار على زيادة المدح والذَّمِّ؛ لأنّه يصير بذلك جملةً مستقلةً"[2]، فهنا المغايرة تؤدِّي دوراً مهماً في توليد جمل جديدة، فإذا كان النَّعت مرفوعاً فهو خبر لمبتدأ محذوف، بشرط أن يكون المنعوت السَّابق له مغايراً له في حركته الإعرابيَّة، وإن كان النَّعت المقطوع منصوباً، فهو مفعول به لفعل محذوف، ويشترط في المنعوت أن يكون مغايراً له في حركته الإعرابيَّة، وعليه تكون الجملة الفعليَّة الجديدة التي وجدت بفعل هذه المغايرة جملة دالَّة على التَّجديد والتَّغيير، يقول الفرَّاء: "والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذَّمّ فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً وينصبون بعض المدح، فكأنَّهم ينوون إخراج المنصوب بمدح متجدِّد غير متبع لأوَّل الكلام"[3].

وقد اضطربت آراء النُّحاة في شأن الجملة الجديدة التي نشأت بسبب القطع، ويجمل هذا التَّباين عبَّاس حسن بقوله: "إنَّ جملة النَّعت المقطوع، وهي: الجملة المكونة من المبتدأ المحذوف وخبره الذي كان في أصله نعتاً، أو من الفعل المحذوف وفاعله جملة مستقلة مستأنفة... ويرى بعض النُّحاة أنَّ هذه الجملة المشتملة على

---

(1) حسن، النحو الوافي، ج3، ص492.

(2) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص407، وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص204، والمخزومي، النحو العربي قواعد وتطبيق، ص133، والسامرّائي، معاني النحو: ج1، ص413.

(3) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص106.

النَّعت المقطوع ليست مستقلّة ولا مستأنفة؛ وإنَّما هي حال إذا وقعت بعد معرفة محضة، ونعت إذا وقعت بعد نكرة محضة، والرَّأي الأوَّل أقوم وأحسن"[1].

ومن صور المغايرة في هذا الباب ما ورد في قوله تعالى: ﴿كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾[2]، فالعصف صفة للرِّيح وليس لليوم، لكنَّها جُرّت بسبب مجاورتها للمجرور (يومٍ)، وبهذا تحققت المغايرة بين النَّعت والمنعوت، إلا أنَّ بعض أهل اللغة يذهبون في تقدير هذا بقولهم: في يوم عاصف ريحه حتى ينتصروا لعدم إتباع العاصف لليوم[3].

ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾[4]، فَجُرَّ (محيط) نتيجة لمجاورته للمجرور (يومٍ)، وحقّه النّصب، فذهب أبو البقاء العُكبري إلى أنّه نعت ليوم في اللفظ وللعذاب في المعنى[5]، وذكر الزَّمخشريُّ أنّ (محيط) وصف ليوم، وهو أبلغ من وصف العذاب؛ لأنَّ اليوم زمان يشتمل على الحوادث[6].

ومثل هذا ما جاء في القراءات القرآنية حملاً على الجرّ بالجوار، ويؤيِّد هذا قراءة الأعمش وابن وثاب[7] للآية الكريمة: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾[8]، بخفض (المتين) لمجاورتها (القوَّة)، وكان حقّها الرَّفع؛ لأنَّها نعت لـــ (الرَّزاق) حُملت على القوَّة بمعنى الاقتدار، أو الحبل المتين رغم أنَّها في ظاهر النَّص القرآني وحقيقته من

---

(1) حسن، النحو الوافي، ج3، ص491 وما بعدها.

(2) سورة إبراهيم، الآية: 18.

(3) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، (1998)، التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد حسين شمس الدِّين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص766.

(4) سورة هود، الآية: 84.

(5) الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ص47.

(6) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج2، ص394.

(7) الفراء، معاني القرآن: ج3، 90. وانظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج9، ص562، الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج4، ص409.

(8) سورة الذاريات، الآية: 58.

صفات لفظ الجلالة، والمعنى في وصفه بالقوَّة والمتانة، أي أنَّه القادر البليغ الاقتدار على كلِّ شيء[1].

ومن القراءات القرآنيَّة التي قُرِئت بالمغايرة بين النّعت ومنعوتة قراءة أبي جعفر وخلف الكوفي لقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۞عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾[2]، فقرأ الجمهور على إتباع (عالم الغيب) للمنعوت المجرور لفظ الجلالة (الله)، وأمّا قراءة أبي جعفر وخلف، فجاءت على رفع النَّعت، ومغايرة حركته لحركة لفظ الجلالة على أنّها خبر لمبتدأ محذوف[3]، وذكر أبو حيَّان بعض أراء أهل اللغة في هذا الأمر، قال: " قال الأخفش: الجرّ أجود ليكون الكلام من وجهٍ واحدٍ، قال أبو علي: الرّفع أنَّ الكلام قد انقطع، يعني أنَّه خبر مبتدأ محذوف: أي هو عالم، وقال ابن عطية: والرَّفع عندي أبرع"[4].

وقد فسّر تمَّام حسّان وبعض المحدثين ما حُمِلَ من المغايرة على الجرّ بالجوار لدواعٍ صوتيةٍ محضةٍ، فهو أمر طارئ على التَّركيب اللُّغويّ تقتضيه موسيقيا الكلام من انسجام الحركات، وهو مظهرٌ جماليٌّ للمناسبة في الحركة بين المتجاورين[5].

واستشهد سيبويه بمثال من كلام العرب على النَّعت المقطوع قولهم: "الحمدُ لله الحميدَ، والحمدُ لله أهلَ الحمدِ، والملك لله أهلَ الملكِ"[6]، فالمنعوت في المثال السَّابق لفظ الجلالة وهو اسم مجرور، والنَّعت المقطوع هو(الحميدَ)، و(أهلَ الحمدِ)، و(أهلَ الملكِ). والسَّبب في جواز القطع هنا أنَّ المنعوت جاء معرفة محضة، ونلحظ في

---

(1) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج4، ص406.

(2) سورة المؤمنون، الآية:91، 92.

(3) ابن زنجلة، الحجة في القراءات: 15، وانظر: الزمخشري الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل: ج3، ص203.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: ج7، ص582.

(5) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص234، وانظر: المخزومي، النحو العربي قواعد وتطبيق، ص188.

(6) سيبويه، الكتاب: ج2، ص62.

هذه المسألة التَّغاير بين النَّعت ومنعوته خروجاً على الأصل اللُّغوي الذي تقرِّره قاعدة الإتباع بين التَّابع ومتبوعه، ويمكن تخريج هذه المغايرة بتقدير فعل أُضمر بعد لفظ الجلالة يتضمَّن معنى المدح.

ومما جاء في الشِّعر على هذه المسألة قول الأخطل:

نَفسِي فداءُ أَمِيرِ المُؤمِنِينَ إِذا أَبدَى النَّوَاجِذَ يَومٌ بَاسِلٌ ذَكَرُ

الخَائِضُ الغَمرَ وَالميمونُ طَائِرُه خليفةُ اللهِ يُستَسقَي بِهِ المَطَرُ[1]

فالنَّعت الذي جاء مغايراً لمنعوته هو (الخائضُ) بالرَّفع، وجاء المنعوت مجروراً على الإضافة، وهو(أميرِ المؤمنين)، فالمغايرة بين الكسرة والضَّمَّة أحدثت جملة اسميَّة جديدة.

وتظهر المغايرة بين النَّعت ومنعوته في مسألة الجرِّ بالجوار واضحة جلية، ففي العبارة المشهورة التي تناقلها النُّحاة في قول العرب: "هذا جحر ضبٍ خربٍ" تفتيق لأكمام المغايرة الكامنة في هذا التَّركيب، حيث الشَّاهد فيها جرّ (خربٍ) لمجاورتها لـــ(ضبٍّ)، والأصل فيها الرَّفع؛ لأنَّه صفة للجحر، لا للضبّ على حدِّ تفسير البلاغيين لهذه المسألة بالإسناد العقلي، فمقتضى الظاهر أنّ لفظ (خرب) عائد على الضبّ، إلا إنّ الإسناد العقلي يأبى هذا؛ لأنّ النَّعت هنا يكون للجحر لا للضبِّ حسب إدراك العقل. فيذكر سيبويه: "وممَّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، فالوجه الرَّفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأنّ الخرب نعت الجحر، والجحر رفع ولكن بعض العرب يجرَّه وليس بنعتٍ للضبِّ، ولكنَّه نعت للذي أضيف للضبِّ، فجرّوه لأنّه نكرة كالضبِّ؛ ولأنّه في موضع يقع فيه نعت الضبِّ؛ ولأنَّه صار هو والضبُّ بمنزلة اسم واحد، ألا ترى إنّك تقول: هذا حبُّ رمانٍ، فإذا كان لك قلت: هذا حبّ رماني، فأضفت الرّمان إليك وليس لك الرّمان، وإنّما لك الحبُّ"[2].

ومن الأمثلة على المغايرة بين النعت ومنعوته التي حُملت على هذه المسألة قول امرئ القيس:

---

(1) سبويه، الكتاب، ج2، ص62.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص436.

كَأَنَّ ثبيراً في عَرَانينِ وَبلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزمَّلِ[1]

وتمَّ توجيه هذا التّغاير بالجرِّ على الجوار، فقد جُرَّ (مزمل) لمجاورته (بجاد)، وكان القياس فيه الرَّفع؛ لأنّه وصف لـــ(كبيرُ أُناسٍ). ومثله قول دريد بن الصّمّة:

فَطَاعَنتُ عَنهُ الخَيلَ حَتَّى تَنَهنَهَت وَحَتَّى عَرَانِي حَالِكُ اللونِ أَسوَدِ[2]

فَجُرَّت كلمة (أسودِ)؛ نتيجة لمجاورتها لـــ(اللونِ)، وكان حقّها الرّفع؛ لأنّه نعت لحالك وليس للون، وفي هذا الشّاهد دحض لمزاعم من قيد الجرّ بالجوار في النّكرات فقط لوجود (اللون) معرفة.

وجاءت المغايرة بين النَّعت والمنعوت في بيت للحطيئة:

وَإِيَّاكُم وَحَيَّةَ بَطنِ وَادٍ هَمُوزِ النّابِ لَيسَ لَكُم بِسيِّ[3]

فجاء النَّعت (هموز الناب) مخفوضاً، وقياسه النّصب؛ لأنّه نعت للمنصوب (حيّة بطن)، وفُسِّرت هذه المغايرة بالجرِّ على الجوار.

ومن المغايرة في هذا الباب، والتي فُسِّرت بالجرِّ على الجوار قول الشَّاعر:

كَأَنَّمَا ضَرَبَت قُدَّامَ أَعيُنِها قُطنَاً بِمُستَحصَدِ الأَوتَارِ مَحلُوجِ[4]

فغاير الشَّاعر بين النَّعت ومنعوته على غير الأصل، فجرَّ (محلوجِ)، وهو وصف لـــ (قطناً)، وكان حقّها النّصب؛ لأنّ النعت تابع للمنعوت. وهذه المغايرة فُسِّرت بالجر على الجوار، ويعزّز هذا ما جاء به صاحب كتاب الإنصاف حين قال: " فخفض (محلوج) على الجوار، وكان ينبغي أن يقول محلوجاً؛ لكونه وصفاً لقوله (قطناً)، ولكنَّه خفضه على الجوار"[5] ومثله قول العجاج:

كَأَنَّ نَسجَ العَنكَبُوتِ المُرمَلِ

---

(1) الزوزني، شرح المعلقات العشر، ص78.

(2) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت: 643هـــ)، (د.ت)، التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص253.

(3) الفراء، معاني القرآن الكريم، ج2، ص75.

(4) المرجع نفسه، ج2، ص75.

(5) الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص615.

وهو على الرَّجز المشطور، والقول فيه كسابقه، فخفض (المُرمل) على الجوار، وكان ينبغي أن يقول (المرملا) لكونه وصفاً لـــ(نسج) لا للعنكبوت[1].

ثانياً: المغايرة في العلامة الإعرابيَّة في باب العطف:

من القواعد المقرَّرة في اللغة امتناع عطف المرفوع على المنصوب والمجرور، والمنصوب على المرفوع والمجرور، والمجرور على المرفوع والمنصوب[2] إلا أنَّه جاء في القرآن الكريم والشَّعر العربيّ ما يخرج عن هذا الأصل، فالمغايرة في هذا الباب واضحة تتمثل في كثرة الشَّواهد الدّالّة، وخروج حكم العطف على مقتضى الظَّاهر يكشف عن كنه هذه الظَّاهرة وأبعادها، وهذا يستدعي منا جمع الأمثلة، وتناولها بالتحليل والتفسير.

ولعلَّ مسألة العطف على التَّوهُّم، والعطف على الموضع، والفصل بين أركان الجملة ذات علاقة بوجود هذه الظَّاهرة في العربيَّة، لا بل فُسِّرت تلك الظَّاهرة بهذه الأنواع من العطف، فالتّوهُّم يُعدُّ ضرباً من التَّخيل أو الظّنِّ، وهو أن يتمثل الإنسان الشيء موجوداً وهو غير ذلك، وقد يكون التَّوهُّم أيضاً عكس ذلك بمعنى أن يتمثل الإنسان الشيء الموجود معدوماً[3]، وبهذا فإنّ العطف على التَّوهُّم يتقاطع مع مسألة العطف على الموضع، فيُحمل المعطوف على موضع المعطوف عليه قبل دخول العامل، ونجد أيضاً للتَّوهُّم علاقة وثيقة بمسألة الاستحسان والخفة، والذي يعني ترك قياس الأصول على الشَّواهد الدّالة، كما أنّ التَّوهُّم فيه خروج على الأصول، وبالتَّالي يُعوّل عليه النُّحاة كثيراً في تفسير ما خالف القواعد والأصول، ويمكن تقسيم المغايرة في هذا الباب من حيث حركته الإعرابيَّة على النحو التالي:

---

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ج2، ص615.

(2) اليمني، علي بن سلمان الحيدرة (ت: 599هـــ)، (1984)، كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطية مطر الهلالي، ط1، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، ص643.

(3) جاد الكريم، عبد الله أحمد، (2001)، التوهّم عند النحاة، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ص29.

1. عطف المنصوب على المرفوع:

يؤدِّي الفصل بين أركان الجملة دوراً بارزاً في إحداث المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، ومن صوره عطف المنصوب على المرفوع، كما في قوله تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[1]، انقسم النُّحاة إلى فريقين في إعراب (والمقيمين)، فمنهم من حملها على النّصب، ومنهم من حملها على الجرّ، وعلى كلتا الحالتين فإنّ (والمقيمين) مغايرة للمعطوف عليه، فمن حملها على النَّصب، فقد لجأ إلى تقدير فعل بمعنى(أمدح) أو (أخصّ) أو (أعني)، وأوَّل من أشار إلى هذه المسألة يونس بن حبيب، قال الخليل: "زعم يونس بن حبيب أنّه نصب على المدح"[2]، وكذلك ذهب سيبويه إلى أنَّ (المقيمين) منصوبة على التَّعظيم أو المدح؛ لإدراجه هذه الآية في باب (ما ينتصب على التَّعظيم والمدح) [3]، فقال: "فلو كان كلُّه رفعاً كان جيداً فأمّا المؤتون فمحمول على الابتداء"[4].

وقد ذهب ابن عطية إلى أنَّ هذا من قطع النُّعوت إذا كثرت على النّصب بـــ (أعني)، والرَّفع بعد ذلك بـــ(هم)[5]، وتعدَّدت آراء النُّحاة في تفسير مغايرة (والمقيمين) للمعطوف عليه وهو (الراسخون)، فذكر أبو حيَّان في بحره أنَّ: "(والمقيمين) انتصبت على المدح، و(المؤتون) ارتفع على إضمار (هم) على سبيل القطع، ولا يجوز أن يعطف على المرفوع قبله؛ لأنَّ النَّعت إذا انقطع في شيء منه لم يعد ما بعده إلى إعراب المنعوت"[6]، ويعلِّل نصب (والمقيمين) على المدح؛ لبيان فضل الصلاة على غيرها، ولعلَّ في هذه المغايرة دلالة جديدة تُبرز أهميَّة الصَّلاة

---

(1) سورة النساء، الآية: 162.

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت: 175هـــ)، (1995)، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص61.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص62.

(4) المرجع نفسه، ج2، ص63.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج4، ص290.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص134.

على غيرها، ولهذا جاءت مغايرة في إعرابها لما قبلها؛ لتنبيه المتلقِّي إلى خصوصيَّة الصَّلاة.

ورجّح النّحَّاس[1] والقرطبي[2] والزَّجَّاج[3] النّصبَ على المدح، وهناك من ذهب إلى أنّه غلط أرتكبه كُتّاب المصحف، فقد سُئلت عائشة ــ رضي الله عنها ــ عن هذه الآية وغيرها ممّا تحقّقت فيه المغايرة بين المتعاطفات، فعدّته من غلط الكُتّاب إذ روى أبو معاويه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنّها قالت: ثلاثة أحرف في كتاب الله من خطأ الكُتَّاب، وأشارت إلى "والمقيمين".... وروي عن عثمان أنَّه نظر في المصحف فقال: أرى لحناً وستقيمه العرب بألسنتها[4]، وأيضاً روي: إنّ الزّبير بن العوّام قال: "قلت لأبّان بن عثمان بن عفان: ما شأنها كُتبت "والمقيمين" ؟ قال: إنّ الكاتب لمّا كتب (لكن الرّاسخون في العلم)، حتى إذا بلغ، قال: ما اكتب ؟ قيل له: اكتب (والمقيمين الصَّلاة)، فكتب ما قيل له"[5].

وردّ الزَّجَّاج على من ادّعوا بأن (والمقيمين) من خطأ الكُتّاب؛ لأنّ الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله ﷺ وهم أهل اللغة وهم القدوة، وهم قريبو العهد بالإسلام، فلا يتركون في كتاب الله شيئاً يصلحه غيرهم، وهم الذين أخذوه عن رسول الله وجمعوه، فلا ينبغي أن ينسب إليهم هذا الخطأ، والقرآن محكم لا لحن فيه، ولا تتكلَّم العرب بأجود منه في الإعراب[6].

---

(1) النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص504، 505.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص11–12.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص131–132.

(4) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص59، وانظر: ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ)، (1984)، زاد المسير في علم التّفسير، ط3، المكتب الإسلامي، القاهرة، مصر، ج2، ص151.

(5) البرّي، أبو جعفر ممد بن جرير، (د.ت)، جامع البيان، تحقيق: بشّار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج6، ص18.

(6) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص130، 131.

وتبعه ابو حيَّان[1]، والزَّمخشريُّ[2]، وابن كثير[3] في الردّ على من يزعم أنّه من خطأ الكُتّاب.

أمّا الفريق الآخر فقد ذهب في تفسير هذه المغايرة إلى أنَّ (والمقيمين) مجرورة؛ لأنّها معطوفة على الضَّمير في (منهم) [4]، وقال بعضهم إنَّ (والمقيمين) معطوفة على (ما) المجرورة، وجعلها بعضهم أنَّها معطوفة على (الكاف) في (من قبلك) [5]. وقد اختلف الكوفيُّون والبصريُّون في موضع عطف (المقيمين) فذهب الكوفيُّون إلى أنّها معطوفة على المجرور، وذهب البصريُّون إلى أنّها في موضع نصب على المدح بتقدير فعلٍ:أعني المقيمين[6]، وفي كلتا الحالتين فإنّ المغايرة متحقِّقة سواء على النَّصب أم على الجرِّ.

وقد علّق المالقي على هذه الآية الكريمة، فذكر أنّ هذا من قطع النعوت، فقال: "مررت بأخوتك الظرفاءِ العقلاءُ الكرامَ، بخفض (الظرفاء)، ورفع (العقلاء)، ونصب (الكرام)، الأول تابع والثاني مرفوع على خبر ابتداء مقدّر، والثالث على إضمار فعل تقديره أمدح أو أعني أو شبه ذلك، وعليه قوله تعالى: "والمقيمين"[7].

ومن المحدثين يحيى القاسم الذي أدار هذه المسألة على التّحوّل الأسلوبي الذي يمتاز به القرآن الكريم إذ قال: "فقد طرأ على هذه الآية الكريمة تحويل أسلوبي في كلمة (والمقيمين)، إذ حقّها الإعرابي أن تكون (والمقيمون الصَّلاة)، وهو القياس؛

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج3، ص411-412.

(2) المرجع نفسه، ج3، ص411-412.

(3) ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت: 774هـ)، (1986)، تفسير القرآن العظيم، كتب هوامشه وضبطه: حسين بن إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص890.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج4، ص292.

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص134.

(6) الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص468.

(7) المالقي، أحمد بن عبد النّور (ت: 702هـ)، (1985)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط2، مطبوعات في اللغة العربية، دار القلم، دمشق، سوريا، ص478-479.

لأنَّه عطف على (الراسخون) بَيدَ أنّ الله سبحانه وتعالى لم يُرد مجرَّد الإخبار في قوله هذا، فأراد أن يحث النّاس على إقامة الصلاة بمدح مقيمي الصلاة والثّناء عليهم، فغيّر أسلوبه من الخبر العادي إلى المدح والثّناء، فغيّر الإعراب تبعاً للتغيير الأسلوبي الذي طرا على دلالة الكلام والمراد منه"[1].

وممّا جاء على هذه المسألة قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ﴾[2]، وتتمثل المغايرة في مخالفة المعطوف (الصَّابرين) المعطوف عليه (الموفون)، وعلّق سيبويه على هذه المغايرة بقوله: "ولو رفع (الصَّابرين) على أوّل الكلام كان جيِّداً، ولو ابتدأتَه فرفعته على الابتداء كان جيَّداً"[3]، وهذا لم يكن تعليلاً لإبراز المغايرة الواقعة بين المتعاطفات، وإنّما كان التَّفسير من جهة أخرى، إذ رجّح سيبويه الرَّفع لـــ(الصَّابرين) على نيّة الابتداء وليس الإتباع.

وذكر ابن عطية: "(والصَّابرين) نُصب على المدح، أو على إضمار فعل وهذا مهيع في تكرار النُّعوت، وفي مصحف عبدالله بن مسعود: (والموفين) على المدح، أو على قطع النُّعوت، وقرأ يعقوب والأعمش والحسن (والموفون والصَّابرين)"[4]. وقيل: إنّه مفعول به لفعلٍ محذوف، والتَّقدير: وأمدح الصَّابرين[5]، وما يمكن أن يعطف عليه مرفوعاً يعود إلى الرَّغبة في المخالفة بين وجوه الإعراب لتكرار الصّفات، كما نبّه على ذلك أبو عليّ الفارسيّ بقوله: "وهو أبلغ لأنّ الكلام

---

(1) القاسم، يحيى، (1998)، أثر التحولات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد11، عدد(1)، جامعة اليرموك، ص20.

(2) سورة البقرة، الآية: 177.

(3) سيبويه، الكتاب: ج2، ص64.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج2، ص82.

(5) السمين الحلبي، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون: ج2، ص250، الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج1، ص331، وانظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج2، ص7.

يصير على جملٍ متعددةٍ بخلاف اتّفاق الإعراب، فإنّه يكون جملةً واحدةً، وليس فيها من المبالغة ما في الجمل المتعددة.."[1].

وذهب عبد الفتاَّح الحموز إلى أنّ هذا التّحوّل من حالة الرَّفع إلى حالة النَّصب عائدٌ إلى تحقيق توكيد هذه اللَّفظة بجذب الانتباه إليها، والإنباء عن المدح، وهي مسألة لا تتحقّق في العطف لفظاً على المعطوف عليه[2]، ويبدو أنّه لا حاجة إلى تقدير فعلٍ عاملٍ في هذه الآية؛ لأنّ المغايرة تعود إلى المعنى المُراد فهمه من الآية الكريمة، وكان الهدف منه توكيد الكلمة، ولفت انتباه القارئ أو السَّامع إليها، زيادة على مسألة غاية في الأهميَّة وهي أنّ هذا الخروج يؤثِّر في تغيير الجملة إلى معنى مغايرٍ بل تبقى الجملة في سياقها مع زيادةٍ في تخصيص في أحد أجزائها.

ومن صور عطف المنصوب على المرفوع قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۞ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾[3]، فقرأ حفص بالنّصب (فاطّلِعَ) على أنّ ذلك جواب لعلّ؛ لأنّها غير واجبة كالأمر والنّهي، وقرأ الباقون بالرّفع عطفاً على اللَّفظ[4]، ونصّ الزَّركشيُّ على أنّ النّصب من باب العطف على التّوهُّم؛ لأنّ المعنى لعلّي أن أبلغ؛ لأنّ خبر لعلَّ يقترن بأنّ كثيراً[5]، وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان[6]، وفسّر السِّمين الحلبي هذه المغايرة على ثلاثة أوجه:

1. أنّه جواب الأمر في قوله: ابنِ لي صرحاً" فنصب بأن مضمرة.
2. منصوب على التّوهُّم، وهذا ما أشار إليه أبو حيان.
3. أن ينصب على جواب التَّرجّي في لعلّ، وهو مذهب الكوفيين[7].

---

(1) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج2، ص250.

(2) الحموز، انزياح اللسان العربي، ص59.

(3) سورة غافر، الآية: 36، 37.

(4) الفارسي، الحجّة للقراء السبعة، ج3، ص251.

(5) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج4، ص113.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج7، ص466.

(7) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج9، ص482.

وإلى مثل الوجه الأخير يذهب الزَّمخشريُّ، ويؤيِّده ابن مالك[1].

وممّا حمل على عطف التّوهم قوله تعالى: ﴿أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[2]، إذ قرأ عاصم بالنَّصب على الجواب بالفاء (لعلّ): وعلى إضمار (أن)، وقرأ الباقون بالرَّفع[3].

وذهب الكوفيُّون إلى أنّ قراءة النَّصب جوابٌ للتَّرجِّي المشبّه بالتَّمنِّي[4]. وذهب البصريُّون إلى أنَّ الفعل نُصب بأن مضمرة[5]، وقيل: إنّ النّصب هنا عطف على التّوهم؛ أنّ خبر لعلّ جاء مقترناً بأن في النَّظم كثيراً والنَّثر قليلاً، فمن نصب توهّم أنَّ الفعل المرفوع الواقع خبر كان منصوب بـــ (أن) والعطف على التّوهّم كثير، وإن كان لا ينقاس[6].

وممّا جاء في الشعر قول الخرنق بنت هِفَّان:

لَا يَبعُدَن قَومِي الذين هُم سمُّ العُدَاةِ وَآفةُ الجَزَرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعتَرَكٍ وَالطّيّبين مَعَاقِدَ الأَزَرِ

فنصب (الطّيِّبين) على المدح، فكأنّها قالت: أعني الطَّيِّبين، فقطعت قولها (والطَّيِّبين) عن الموصوف (قومي) من الرَّفع إلى النّصب بإضمار فعلٍ، وجاء في مظان أهل اللغة: " ويجوز رفع النَّازلين والطَّيِّبين على الاتباع لقومي، أو على القطع

---

(1) الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج2، ص1219.

(2) سورة عبس، الآية: 4.

(3) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج2، ص362، وانظر: القيسي، مكي بن أبي طالب (ت: 437هـــ)، (1984)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج2، ص81.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص34، وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج1، ص666.

(5) السمين الحلبي، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج9، ص482.

(6) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج3، ص428، وانظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج7، ص466.

بإضمار (هم)، ونصبها بإضمار (أمدح أو أذكر، ورفع الأوّل ونصب الثّاني على ما ذكرنا وعكسه على القطع فيهما"[1].

2. عطف المرفوع على المنصوب:

ومن صور المغايرة في هذا الباب عطف المرفوع على المنصوب، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ﴾[2].

فرُفعت (والصَّابئون)، وحقّها النَّصب؛ لأنَّها معطوفة على (الذين) التي جاءت في محل نصب، وقد اختلف النّحاة في توجيه هذه المغايرة، فذهب سيبويه وشيخه الخليل إلى أنَّ في هذه الآية تقديماً وتأخيراً، وأنَّ المراد هو: "والصَّابئون والنَّصارى كذلك"[3]، وذهب الفرَّاء إلى أنَّ " (والصَّابئون) معطوفة على (الذين)، والذين حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلمَّا كان إعرابه واحداً، وكان نصب إنَّ نصباً ضعيفاً وضعفه أنَّه يقع على الاسم ولا يقع على خبر جاز رفع الصَّابئين"[4].

وذهب الكسائيُّ إلى أنّها معطوفة على الضَّمير في (هادوا)، والتقدير: (هادوا هم والصَّابئون)، فرأى أنَّ (والصَّابئون) عُطفت على موضع إنَّ واسمها وهو مرفوع، كما أجاز (إنَّ زيداً وعمرو قائمان، وإنَّك وبكر منطلقان)[5]، وذكر صاحب الكشّاف: "(والصَّابئون) رفع على الابتداء وخبره محذوف، والنّيّة به الأخير عمّا في حيز إنَّ من اسمها وخبرها، كأنّه قيل: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنّصارى حكمهم كذا والصّابئون كذلك"[6].

---

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص469، وانظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص81.

(2) سورة المائدة، الآية: 69.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص155.

(4) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص311.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج4، ص421، وانظر: الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج1، ص693.

(6) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج1، ص661.

ويخالف الكسائيُّ النُّحاة في رأيه هذا، فلم يُجوِّزوا العطف على الضَّمير، فقال سيبويه:"واعلم أنَّ أناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنَّك وزيدٌ ذاهبان"[1]، وعلى هذه الشَّاكلة ذهب المبرِّد إلى أنَّه لا يجوّز العطف على الضَّمير، فقال: "لم يجز أن تعطف الظَّاهر على المضمر"[2]. وعقّب على الآية الكريمة: "واتَّقوا الله اللذين تساءلون به والأرحام"، بخفض الأرحام بقوله: "لوصليت خلف إمام يقرأ الآية السَّابقة لأخذت نعلي ومضيت"[3]. ويتَّضح من خلال كلامه هذا أنَّه متشدِّدٌ في عدم جواز العطف على الضَّمير. وأكَّد ابن عصفور منع العطف على الموضع في الرَّفع والنَّصب، فقال: "ولا يجوز الرَّفع على الموضع؛ لأنَّه لم يتمّ الكلام، وإن جاء شيء من ذلك، فشاذّ لا يقاس عليه، نحو قولهم: إنَّك وزيدٌ ذاهبان"[4].

ومن المحدثين من رأى أنَّ توكيدهم أقلّ، والعطف على غير إرادة (إنّ)[5]، ويرى الحموز أنّ هذا التَّغاير "يعود إلى الإنباءِ عن توكيد هذه اللَّفظة بجذب الانتباه إليها، وعن أنّ الصَّابئين أبعد المذكورين قبلهم في الضِّلال "[6]، وقيل: إنّه معطوفٌ على المبتدأ بعد (إنّ) التي تُعدُّ حرف جواب بمعنى (نعم)، والخبر (من آمن)، وقيل: أن يكون معطوفاً على موضع اسم (إنّ) قبل دخولها، وقيل: إنّه مبتدأ خبره (من آمن..) على أنّ خبر (إنّ) محذوفٌ، وقيل: إنّه معطوف على اسم (إنّ) لفظاً على أنّه جاء على لغة بني الحرث وغيرهم ممن يُلزِمون المثنَّى الألف في الاوضاع الإعرابيَّة الثَّلاثة، وقيل: إنّه معطوف ٌ على اسم (إنّ) لفظاً على أنّ علامة نصبه فتحة النون التي هي حرف الإعراب[7]، ولعلّ للمعنى دوراً هامّاً في توجيه هذه

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص310.

(2) المبرد، المقتضب، ج4، ص152.

(3) المرجع نفسه، ص112.

(4) ابن عصفور، المقرب: ج1، ص112.

(5) السَّامرائي، فاضل صالح، (2000)، الجملة العربية والمعنى، ط1، دار ابن حازم للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت لبنان، ص198.

(6) الحموز، انزياح اللسان العربي، ص59.

(7) المرجع نفسه، ص244، 245.

الآية، فالصَّابئون ليسوا كالآخرين المذكورين ــ حسب تفسير الزَّمخشري ــ وهذا فيه معنى يوجب الخروج، فمغايرة حكم الصَّابئين انعكس على الحكم في العلاقة بين العطف والمعطوف عليه، وربما مجيئها على هذه الصُّورة كان سبباً في لفت انتباه السَّامع أو القارئ؛ للتَّفكُّر في سرّ هذه المخالفة بوساطة المعنى.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾[1]، نلاحظ أنَّ المعطوف (طائفةٌ) غاير المعطوف عليه(اسم إنّ)، وكان القياس فيه النَّصب حتى تتحقّق التَّبعيّة في الحركة الإعرابيّة بين المتعاطفات، ويذهب أبو حيَّان إلى أنّ (طائفةٌ) معطوفة على الضّمير المستكن في (تقوم) ويحسّنه في هذا الفصل بينهما[2]، ولا أتَّفق معه في مذهبه هذا؛ لأنّك تعطف اسماً ظاهراً على ضمير الكاف في (إنّك) أحقّ من عطفك إيّاه على ضميرٍ مستتر، وأشار النُّحاة إلى هذا بقولهم: "لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر"[3].

وإذا اتّفقنا على أنّ (طائفةٌ) معطوفة على الكاف التي هي في محلِّ نصب اسم إنّ، فيجب أن تتبع لهذا الضَّمير في الحركة الإعرابيَّة، لكنَّها وردت (طائفةٌ) بالرَّفع، وعليه يمكن تفسيرها بالعطف على موضع اسم إنَّ قبل دخولها.

وقد أجاز الفرَّاء المغايرة بين المتعاطفات في قوله: "إنّ ربَّك يعلم أنّك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفِهِ وثُلُثَه"، فنصب ثلُثَه عطفاً على (أدنى)، وخفض نصفِهِ عطفاً على ثلثي الليل، واحتج بالحديث انتهت صلاة النَّبي إلى ثلث الليل[4]. ويمكن تفسير هذه المغايرة بأنَّ (طائفةٌ) بالرَّفع لم تدخل في حكم اسم إنَّ، أي أنّها لم تبلغ من التَّوكيد ما يبلغه اسم إنَّ العائد على الرَّسول ﷺ ولهذا جاءت (طائفةٌ) مرفوعة لأنّها أقلُّ توكيداً ممَّا قبلها.

---

(1) سورة المزمّل، الآية: 20.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: ج1، ص563.

(3) المبرد، المقتضب، ج4، ص152.

(4) النّحّاس، إعراب القرآن الكريم، ج3، ص538.

وأيضاً من المغايرة في باب عطف المرفوع على المنصوب ما نجده في بعض القراءات القرآنيَّة على موضع اسم إنَّ، فقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[1]، فقرئت برفع (ملائكته)[2]، وعدّ المازنيُّ هذه القراءة من الغلط، فقال: "غلط أحمد بن سليمان يوماً، فقرأ على المنبر "إنَّ الله وملائكته يصلّون على النَّبي" ثم استحيا أن يرجع، ثم أرسل إلى النَّحويين، فقال: احتالوا لي، فقالوا: عطفت على موضع الله، وموضعه رفع فأجازهم"[3].

وذهب أبو عبيدة في هذه القراءة إلى أنَّ: "الرَّفع على شركة الابتداء، ولا يعلمون فيها (إنَّ)، وقال بشر بن هلال: سمعنا الفصحاء من الحرمين يقولون: "إنَّ الحمدَ والنعمةُ لك"[4].

وعلى هذه القراءة حملها الحموز على وجهين، الأوَّل: أن تكون معطوفة على محلّ اسم (إنّ) قبل دخولها، والثَّاني: أن تكون مبتدأ خبره محذوفٌ، على مذهب البصريين[5].

ومن هذا في الشِّعر قول الفرزدق:

وَعَضَّ زَمَانٍ يا ابن مَروَان لَم يَدع مِن المَالِ إلا مُسحَتَاً أو مُجَلَّفُ[6]

---

(1) سورة الأحزاب، الآية: 56.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: ج4، ص398، وانظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 239/7، وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ج5، ص425، وانظر: الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ص68.

(3) الزَّجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت: 337هـ)، (1962)، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت، ص44، وانظر: الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج3، ص566.

(4) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج2، ص22.

(5) الحموز، انزياح اللسان العربي، ص241.

(6) الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعم (ت: 114هـ)، (1955)، ديوان الفرزدق، تحقيق: عبدالله الصّاوي، المكتبة التجارية، القاهرة، مصر، ج2، ص556.

وكان القياس أن ينصب كلمة (مجلف)؛ لأنَّها تتبع في الحركة المعطوف عليه (مسحتاً).

وروى أبو عمر أنَّ ابن أبي إسحاق سمع هذا، فقال له: على أيّ شيء ترفع (مجلفُ)؟ فقال: على ما يسوؤك وينوؤك، قال أبو عمرو: أصبت، وهو جائز على المعنى، أي لم يبقَ سواه"[1]، ويبدو لي أنَّ أبا عمرو بن العلاء مؤيَّد لما جاء به الفرزدق أنَّ (مجلفاً) مرفوع بتقدير فعل محذوف، أما رأي ابن أبي إسحاق، فهو أنَّ (مجلفُ) ينبغي أن تكون منصوبة عطفاً على (مسحت) المنصوبة في الأصل.

وحمله الخليل على المعنى إذ يقول: "هو على المعنى فكأنَّه قال (لم يبقَ من المال إلا مسحتٌ)؛ لأنّ معنى (لم يدعُ) و(لم يبقَ) واحدٌ فاحتاج إلى الرَّفع، فحمله على شيءٍ في معناه"[2].

وقال غيره: (مجلف) رفع بالابتداء وخبره محذوف، والتَّقدير (أو مجلفُ كذلك)، وقد عطف جملة على جملة[3]. ويقول عنه ابن قتيبة: "فرفع آخر البيت ضرورةً، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلّة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيءٍ يُرضي. ومن ذا يخفى عليه من أهل النَّظر أنّ كلّ ما أتوا به من العلل احتيال وتمويه.."[4].

وتكون المغايرة بين الفتحة والضَّمَّة في باب العطف ومن ذلك قول ابن خياط العُكلي:

وَكُلُّ قَومٍ أَطَاعُوا أَمرَ مُرشِدِهم إِلَّا نُمَيرَاً أَطَاعَت أَمرَ غَاوِيهَا

---

(1) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبدالله، (1954)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ص20.

(2) الرّمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت: 384هـ)، (1958)، توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، الجامعة السّوريّة، دمشق، سوريا، ص207.

(3) المرجع نفسه، ص207.

(4) ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت: 276هـ)، (1966)، الشّعر والشُّعراء، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، مصر، ج1، ص89.

الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظعنوا أَحـــــداً وَالقَائِلُونَ لِمَن دَارٌ نُخلّيــــها[1]

(فالقائلون) مرفوعة وحقها النصب؛ لأنَّها معطوفة على منصوب (نميراً)، وتُفسَّر المغايرة هنا برفع (القائلون) على إضمار مبتدأ، وكأنه يريد القول: هم القائلون؛ لأنَّ المغايرة خرجت بالمعنى من وصف إلى ذمّ، ولو كان المعنى وصفاً لكان (القائلون) منصوبة على التبعية.

ومثله قول الشاعر حسان بن ثابت:

لا بَأسَ بالقومِ مِن طُولٍ وَمن عِظَمِ جسمَ البِغَالِ وَأَحلامُ العَصَافِيرِ[2]

فتمت المغايرة بين المتعاطفات (جسم البغال) و(أحلام العصافير) في الحركة الإعرابية بين الرفع والنصب، فجاء الرفع على الابتداء، والمعنى يكون تعداداً لصفات القوم، أمّا على النَّصب فعلى معنى شتمهم وذمّهم، وهو مراد الشَّاعر والله أعلم.

3. عطف المرفوع على المجرور:

وقد كثرت المغايرة الواقعة بين العطف والمعطوف عليه من حيث الحركات الإعرابيَّة في القراءات القرآنيَّة، ومنها قراءة الحسن بن أبي الحسن[3]، في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللّهِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[4]، برفع (الملائكةُ والنَّاسُ أجمعون)، وهذا فيه مغايرة للأصل اللُّغوي المفترض؛ لأنَّ العطف هنا جاء على اسم مجرور وهو لفظ الجلالة، وجاء في المحرّر الوجيز أنَّ القرطبي قال: "وتأويلها أولئك جزاؤهم أن يلعنهم الله، ويلعنهم الملائكة، ويلعنهم النَّاس أجمعون، كما تقول: كرهت قيام زيدٍ وعمروٌ وخالدٌ؛ لأنَّ المعنى: كرهت أن قام زيدٌ "[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص64.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص74.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج2، ص72.

(4) سورة البقرة، الآية: 161.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: ج2، ص46، وانظر: السيوطي، همع الهوامع: ج3، ص242، وانظر: الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج1، ص235.

فالعطف جاء على الأصل في تقدير الجملة أن لعنهم الله؛ لأنَّ موضع لفظ الجلالة هنا الرَّفع.

وقد ذهب أبو حيَّان في تخريج هذه المغايرة إلى ثلاثة أوجه:" أوَّلها: على إضمار فعل، والتَّقدير وتلعنهم الملائكة، وثانيها: أنَّه معطوف على لعنة الله على حذف مضاف، أي لعنة الله ولعنة الملائكة، فلمَّا حذف المضاف قام المضاف إليه في مكانه، وثالثها: أن يكون مبتدأ حذف خبره لفهم المعنى، أي: والملائكةُ والنَّاس أجمعون يلعنونهم "[1].

4. عطف المجزوم على المرفوع:

ولم تكن المغايرة بين المتعاطفات في الأسماء فقط، بل خرجت إلى الأفعال، فجاء في قوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾[2]، فقرأ أبو عمرو بالنّصب، وإثبات الواو، وقرأ الباقون بالجزم[3]، فالفعل (أكن) جاء مغايراً للفعل الذي سبقه (فأصّدق)، من حيث الموقع الإعرابيّ، وحملها سيبويه وشيخه الخليل على توهُّم الشَّرط الذي يدل على التَّمنِّي، فمن نصب عطف على اللَّفظ، ومن رفع (أكون) فعلى القطع، أي: أنا أكون[4].

وذهب المبرِّد إلى حملها على العطف على الموضع والتَّقدير: إن أخرتني أصّدّق وأكن[5]، ومثله ذهب ابن عطيَّة وأبو حيَّان، وأبو عليّ الفارسيّ[6]، والسِّمين

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج2، ص73.

(2) سورة المنافقون، الآية: 10.

(3) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج2، ص322، وانظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج4، ص44، وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج1، ص344.

(4) ابن زنجلة، الحجة في القراءات: 710، وانظر: الفراء، معاني القرآن: ج3، ص160، وانظر: الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج4، ص546.

(5) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص339.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص275.

الحلبيّ[1]، وعبّر عن ذلك الزَّجَّاج بقوله: "لأنَّ معناه: إن يؤخرني أصّدق وأكن، حمل أكن على موضع (فأصّدق)؛ لأنَّه في موضع جزم"[2]، وهو الأقرب إلى الصَّواب؛ لأنّ العطف على الموضع قياسيٌّ بإجماع النُّحاة[3].

ومن المغايرة في هذا الباب ما نجده في قراءة حمزة والكسائيِّ: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[4]، فقُرئت (يذرهم) بالجزم والعطف على محلِّ (فلا هادي له) توهُّماً[5]، وأيضاً نلحظ المغايرة بين الأفعال المتعاطفة في قراءة قُنبل[6] للآية: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[7]، فقد قرأ: من يتقي، فقيل: هو مجزوم بحذف الياء التي هي لام الكلمة، وهذه الياء إشباع، وقيل: جزمه بحذف الحركة على لغة من يقول: لم يرمي زيد، وقد حكوا أنَّ ذلك لغة، وقيل: هو مرفوع و(مَن) موصولة بمعنى الذي عطف عليه مجزوم وهو يصبر، وذلك على التَّوهُّم، فكأنَّه توهَّم أنَّ (من) شرطيَّة ويتق مجزوم، وقيل: (ويصبر) مرفوع عطفاً على مرفوع، وسُكِّنت الرَّاء لتوالي الحركات"[8].

---

(1) السمين الحلبي، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج10، ص344.

(2) الزجاج، إعراب القرآن، ج2، ص620.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص331.

(4) سورة الأعراف، الآية: 186.

(5) الزجاج، إعراب القرآن: ج2، ص623، وانظر: الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج2، ص172.

(6) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص198، وانظر: الداني، التيسير في القراءات السبع، ص131، وانظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج5، ص343، وانظر: الدمياطي البناء، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، ص267.

(7) سورة يوسف، الآية: 90.

(8) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج6، ص552، وانظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج5، ص342، الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج2، ص1213.

ووردت هذه المسألة في الشِّعر أيضاً لكنَّها تتصف بالنُّدرة، كما يبدو لي من خلال الشَّواهد المطروحة عليها، فمن ذلك التُّغاير بين الأفعال توهماً، قول أبي دؤاد الأيادي:

فَأَبلُوني بَليَّتكم لَعَليّ أُصَالِحُكم وَاستَدرَجْ نَوَيَّا[1]

فتمت المغايرة في هذا البيت بجزم (واستدرج)، وحكمها الرفع؛ لأنَّها معطوفة على مرفوع (أُصالحكم)، ولكن تمّ تفسير هذا بالتوهم المحمول على موضع الفاء المحذوفة بعدها من لعلّي.

كما أشار إلى ذلك الحموز بقوله: "إنّه محمولٌ على العطف على موضع (لعلي أُصالحكم)؛ لأنّه في موضع جزم على جواب الأمر، على أنّ في الكلام حذف فاء الجزاء.... وأنه محمول على التخفيف اضطراراً"[2].

ومثله قول الشاعر:

أيّاً سَلَكتُ فَإِنَّني لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انتقاصِك في الحَيّاةِ وَأَزدَدْ[3]

وهنا جاء العطف على موضع الفاء وما بعدها توهماً.

5. عطف المرفوع على المجزوم:

ويبدو لي أنّ عطف الجزم على الرَّفع نادرٌ وقليل، خلافاً للأبواب الأخرى، وقد يكون ذلك؛ لأنّ الأصل في الافعال الرَّفع، وهو فيها كثير، خلافاً للجزم الذي يعترض الفعل في بعض حالاته، فعلى ندرته في الفعل لا يحسن فيه التَّوهُّم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[4]، فرفع (يكون)، وذكر أبو عبيدة في تفسير هذه المغايرة أنَّ الفعل (يكون) ليس معطوفاً على (كن)، فقال: "رفع فيكون؛ لأنَّه ليس عطفاً على الأوَّل، ولا فيه شريطة فيجازي، إنَّما يُخبر أنَّ الله تبارك

---

(1) الفارسي، الحجة للقرَّاء السبعة: ج6، ص293، وانظر: ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـ)، (2001)، مغني اللبيب في كتب الأعاريب، تحقيق: أبو عبدالله الجنوبي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ص553.

(2) الحموز، انزياح اللسان العربي، ص274-275.

(3) الفارسي، الحجة للقراء السبعة: ج6، ص294.

(4) سورة البقرة، الآية: 117.

وتعالى إذا قال: كن: كان"[1]، وذهب ابن عطيَّة وآخرون إلى أنَّ العطف على الفعل المرفوع (يقول)، وقيل: على الاستئناف، والمعنى فهو يكون[2].

6. عطف المجرور على المنصوب:

ويندرج في هذا الباب مسألة العطف على التّوهُّم، وأعني بهذا توهّم العامل المعدوم موجوداً، وذلك يتمثل في البيت المشهور، والأكثر استعمالاً في هذا المقام، وهو قول الأحوص:

مَشَائيمُ لَيسوا مُصلِحِينَ عَشِيرَةً وَلا نَاعبٍ إلا ببينٍ غُرَابُها[3]

فَجَرَّ (ولا ناعبٍ)، وهو معطوف على المنصوب (مصلحين) على نية وجود حرف الجرِّ الزَّائد (الباء)، وكأنّه أراد ليسوا بمصلحين، فالوجه هنا النّصب وليس الجرّ، والمغايرة التي حدثت في الحركة الإعرابيَّة بين المتعاطفات تُفسَّر بتوهُّم دخول عاملٍ لم يكن موجوداً.

ومثله قول صرمة الأنصاري:

بَدَا لِي أَنّي لَستُ مُدرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابقٍ شَيئاً إِذا كَانَ جَائيَا[4]

بخفض (سابقٍ) على توهُّم دخول الباء في خبر ليس؛ لأنَّ إتِّصال الباء في خبر ليس كثير وشائع، وعلّق سيبويه على البيتين السَّابقين بقوله: "لمَّا كان الأوَّل تستعمل فيه الباء ولا تُغير المعنى، وكانت مما يلزم الأولَ نووها في الحرف الآخر، حتى كأنّهم قد تكلَّموا بها في الأوَّل"[5].

وعدّه أبو البركات الأنباري من الغلط، فقال: "وأمَّا ماحكوه عن بعض العرب: إنّك وزيدٌ ذاهبان، فقد ذكر سيبويه أنّه غلطٌ من بعض العرب، وهذا لأنّ العربيَّ يتكلّم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط، فيعدل عن قياس كلامه، كما قالوا: ما

---

(1) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج1، ص52.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص462، وانظر: ابن عطية، الحجة في القراءات، ص111، وانظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج1، ص585.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص306.

(4) المرجع نفسه، ج1، ص306.

(5) المرجع نفسه، ج3، ص29.

أغفله عنَّك شيئاً... وكما قال صرمة الأنصاري... فقال: سابقٍ، على الجرِّ وكان الوجه: سابقاً، بالنّصب.."[1].

ومن المغايرة في هذا الباب، قول الشاعر:

مَا الحَازِمُ الشَّهمُ مِقدَامَاً وَلا بَطَلٍ إِن لَم يَكُن للهوى بالحقِّ غَلَّابا[2]

فخفض (بطلٍ) على توهُّم دخول حرف الجرِّ الزَّائد (الباء) على المعطوف عليه (مقداماً).ولم يُذكر قائل هذا البيت ــ في حدود اطّلاعي ــ فيروى الشَّاهد هكذا من غير نسبة، وعليه فإنّه يسقط من الاحتجاج، وهذا ما أراده السيوطي حين قال لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثرٍ لا يعرف قائله[3]، وتمّ إدراجه في هذا الباب؛ لأنّ فيه تجسيداً لتلك الظَّاهرة، ومثله قول الفرزدق:

وَمَا زُرتُ لَيلَى أَن تَكُونَ حَبِيبَةً إليَّ وَلا دَينٍ بِها أَنَا طَالِبُهُ

فعطفت (دينٍ) توهُّماً على اسم كان (حبيبةً) المنصوبة، وكان القياس أن تأتي (ديناً)، ذهب سيبويه إلى حملها على العطف على محل (أن تكون)؛ لأنّ أصله (لأن تكون) [4].

7. عطف المنصوب على المجرور:

وهذا نجده في النَّوع الثَّاني من التّوهّم: وهو توهّم العامل الموجود معدوماً، وعليه تكون المغايرة بالجرّ للمعطوف عليه والنّصب للمعطوف، يقول عُقبة الأسدي:

مُعَاوِيَ إِنَّنا بَشَرٌ فأَسجح فَلَسنَا بالجِبَالِ وَلا الحَدِيدَا[5]

فعطف المنصوب (الحديدا) على المجرور، وكان حقّه الخفض؛ لأنّ المعطوف على المخفوض مخفوض، إلا أنَّ الشَّاعر هنا أراد المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه متوهِّماً بأنَّ المعطوف عليه لم يدخل عليه حرف الجرِّ الزَّائد

---

(1) الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ج1، ص191.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب في كتب الأعاريب، ص619.

(3) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص1141.

(4) سيبويه، الكتاب، ج3، ص29.

(5) سيبويه، الكتاب، ج1، ص67.

(الباء)، فعطف على الموضع، قال سيبويه: "لأنّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخلَّ بالمعنى، ولم يحتج إليها، وكان نصباً"[1].

ومن هذا ما عُطِفَ على الموضع، ومثاله قول لبيد:

فَإِن لَم تَجِد مِن دُونِ عَدنَانَ وَالِداً وَدُونَ مَعَدٍّ فَلتَزَعكَ العَوَاذِلُ[2]

فغاير بين المتعاطفات من جرٍّ إلى نصب، وحقّها الإتباع، وبهذا فقد حُملت (دون) الثَّانية عطفاً على الموضع، فنصب الثَّانية حملاً على موضع الأولى، فعطف (دونَ) على محلِّ (من دونِ)؛ لأنّ محلها النّصب قبل دخول حرف الجرّ الزَّائد. وإلى مثل هذا ذهب الأزهريُّ[3]، ومنهم من حملها على التّوهّم، فذهب المبرِّد إلى أنّهم يجرُّون (دون) الثَّانية وينصبونها لاشتمال المعنى عليهما جميعاً[4]، والسَّبب في ذلك –كما يبدو لي– أنَّه حملها على العطف على المعنى الذي يشمل العطف على الموضع، والعطف على التُّوهم، فنتج عن هذا أنَّه خلط بين الأمرين.

ومنه أيضاً ما فُسِّرَ بتقدير فعلٍ محذوفٍ، كقول الشَّاعر:

إِلى المَلِكِ القَرمِ وَابنِ الهُمَامِ وَلَيثَ الكَتِيبَةِ في المُزدَحَم

وَذَا الرَّأي حِينَ تُغَمُّ الأُمُورُ بِذاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللُّجُم

فنصب (ذا الرأي) –وهي معطوفة على المجرور (الملكِ القرمِ)–، فكانت المغايرة بين جرٍ ونصبٍ، ومثله (ليثَ) ووجِّهت هذه المسألة إلى تقدير فعلٍ محذوف يفيد المدح ، وكأنّ الشَّاعر قال: أمدح أو أذكر أو أعني ليثاً وذا الرَّأي[5].

ومثله قول أُمية بن أبي العائذ:

وَيَأوِي إِلى نِسوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعثَاً مَرَاضِيعَ مِثلِ السَّعَالي[6]

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص67.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص68 وما بعدها.

(3) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص288.

(4) المبرد، المقتضب، ج4، ص152.

(5) الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص469.

(6) سيبويه، الكتاب: ج2، ص66، وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج3، ص13، وانظر: ابن عصفور، المقرب، ص301، وانظر: الصبان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: ج3، ص100.

فعطف المنصوب (شعثاً) على المجرور (عطلٍ)، وهذه المغايرة تمثَّلت في الانتقال من مجرور إلى منصوب من شأنه الذَّمّ، فقال سيبويه: "ذكر ذلك تشنيعاً لهنَّ، وتشويهاً، قال الخليل: كأنّه قال: وأذكرهنّ شعثاً إلا أنَّ هذا الفعل لا يستعمل إظهاره، وإن شئت جررت على الصِّفة"[1].

وهذه المغايرة بين الحركات الإعرابيَّة قد تُولِّد فروقاتٍ معنويةً دقيقةً، فالنّصب في قوله (شعثاً) بإضمار الفعل أذكرهنّ أو أذمهنّ يفيد معنى ذمّ وتشنيع للنّسوة، أمّا الجرّ فعلى الوصفيّة عطفاً (عطلٍ)، والمعنى هنا على تعدد الصّفات دون قصدٍ إلى شتمٍ أو ذمٍّ.

ونظير هذا المغايرة بين الفتحة والكسرة في لغة أهل الحجاز ولغة تميم، فالحجازيُّون يميلون إلى الفتحة في قولهم: "مررت بهم ثلاثتَهم"، على النَّصب، فقد نلاحظ في هذا معنى الاختصاص، كأنَّهم يريدون أن يقولوا مررت بهؤلاء فقط ولم أجاوزهم، وأما تميم فيقولون: "مررت بهم ثلاثتِهم" على الجرِّ، ونلاحظ في قولهم معنى التَّوكيد والتَّعميم، وكأنَّهم يريدون أن يقولوا مررت بهم كلِّهم.

وعلى الرَّغم من القيمة الدِّلاليَّة لهذه الأنماط من المغايرة في الحركة الإعرابيَّة، فإنَّنا لا نعدم أهميَّة القرائن الأخرى التي تُسهم في المعنى، وبالتَّالي لا تؤثِّر الحركة الإعرابيَّة النَّاجمة عن المغايرة في الخروج بالنَّصِّ عن سياقه ومعناه العامّ، ولهذا لم تلتبس هذه المواضيع على المتلقِّي أو السَّامع أو مستعمل اللُّغة، وإن تفاوتت فيها آراء العلماء وتوجيهاتهم.

8. المغايرة والجرّ بالجوار في باب العطف:

تعدُّ ظاهرة الجرِّ بالجوار خروجاً على مقتضى الظاهر، ومغايرة للأصل اللُّغوي الذي عدّه النُّحاة ركيزةً أساسيةً في تقعيد اللُّغة، ولمّا كان الجرَّ بالجوار مخالفاً للقياس وفيه خروج على الأصل، فيدخل بذلك في باب المغايرة.

فمن المغايرة في هذا الباب ما نجده في قراءة أبي عمرو وحمزة وابن كثير في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص66.

وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [1]، بخفض (وأرجلِكم) [2]، عطفاً على (برؤوسكم) لأنَّها الأقرب إلى (أرجلكم) من (وجوهكم) المنصوبة، يقول مكي: "والأكثر في كلام العرب أن يُحمَل العطف على الأقرب من حروف العطف ومن العاملين"[3] وفي هذه القراءة مراعاة لحكم المعطوف على المعطوف عليه، إلا أنَّ نافع وابن عامر والكسائي وحفص قرأوا بمغايرة المعطوف للمعطوف عليه، أي (وأرجلَكم) بالنَّصب، فخرّجوا هذه القراءة بأنَّ (أرجلكم) معطوفة على الوجوه والأيدي، فأوجبوا الغسل، وأمَّا من قرأ بالجرَّ فقد عطف (وأرجلكم) على الرُّؤوس، وحجَّتهم في ذلك ما روي عن ابن عباس، أنَّه قال: الوضوء غسلتان ومسحتان، وقال الشعبي: نزل جبريل بالمسح[4].

وجاء في معاني القرآن: "وحدثني محمد بن إبَّان القريشيّ عن أبي إسحاق الهمذاني عن رجل عن عليٍّ أنَّه قال: نزل الكتاب بالمسح والسُّنة الغسل، قال الفرَّاء: السُّنة الغسل"[5].

وقال الزجاج: "وقد قُرئت بالخفض، وكلا الوجهين ــ أي الخفض والآخر النصب عطفاً على (وجوهكم) ــ جائز في العربيَّة ... وإنَّ مَن قرأ بالجرِّ عطف على الرُّؤوس، وقالوا: إنَّ جبريل نزل بالمسح والسُّنَّة بالغسل، وقال: بعض أهل اللغة هو جرٌّ على الجوار"[6].

وذهب ابن زنجلة وأبو عبيدة وأبو عليّ الفارسيّ إلى أنَّ الخفض جاء بالجرِّ على الجوار، فقال الأوَّل: "بالخفض حُملت على العامل الأقرب للجوار، وهي في المعنى للأوَّل، كما يقال: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، فيُحمل على الأقرب، وهو في

---

(1) سورة المائدة، الآية: 6.

(2) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص221، 222، 223.

(3) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص406.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص191 وما بعدها.

(5) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص302.

(6) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص152-153.

المعنى للأوَّل"[1]، وقال أبو عبيدة: "والعرب قد تفعل هذا بالجوار، والمعنى على الأوَّل، وكأنَّ موضعه (واغسلوا أرجلكم)"[2]، وذهب الأخير إلى أنَّ: "الحجَّة لمن جرّ، فقال: وأرجلِكم أنَّه وجد في الكلام عاملين: أحدهما الغسل، والآخر (الباء) الجارَّة، ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تُحمل على الأقرب فيهما دون الأبعد... فحمل هذه الآية على أقربهما وهو الباء دون قوله: فاغسلوا"[3].

ونقل البغدادي قول أبي حيَّان "وذهب بعض المتفقِّهه من أصحابنا الشَّافعية إلى أنَّ الإعراب على المجاورة لغة ظاهرة، وحُمِلَ على ذلك في العطف الآية الكريمة"[4].

وقال الزَّمخشريُّ: "فإن قلت: فما تصنع بقراءة الجرِّ ودخولها في حكم المسح؟ قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصبِّ الماء عليها، فكانت مظنّة للاسراف المذموم المنهي عنه، فعطف على الثَّالث الممسوح لا لتمسح ولكن لينبّه على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء عليها، وقد ذهب بعض النّاس إلى ظاهر العطف فأوجب المسح"[5].

وجاء في تاج العروس: "وقال أبو إسحاق النَّحوي: الخفض على الجوار لا يجوز في كتاب الله عز وجل، وإنَّما يجوز ذلك في ضرورة الشِّعر، ولكنَّ المسح على هذه القراءة كالغسل، وممّا يدل على أنَّه غسل أنَّ المسح على الرِّجل لو كان مسحاً كمسح الرأس لم يجز على تحديده (إلى الكعبين)، كما جاز التَّحديد في اليدين إلى المرافق وقال أبو زيدٍ: المسح في كلام العرب يكون إصابة البلل ويكون غسلاً، ويقال: مسحت يدي بالماء إذا غسلتهما، وتمسَّحت بالماء إذا اغتسلت، فهو للمعنيين

---

(1) ابن زنجلة، الحجة في القراءات، ص221.

(2) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج1، ص155.

(3) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج3، ص214.

(4) البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، (1957)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ج5، ص95.

(5) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج1، ص611.

معا"[1]، وعِلَّة هذا الوقوف والاختلاف في الآراء هو الحكم الشَّرعيُّ المترتِّب على تلك القراءات فالقراءة بالمغايرة في هذه الآية، والخروج على أحكام التَّبعيَّة يوجب حكماً شرعياً مغايراً للحكم الناتج عن قراءة الإتباع (الموافقة)، فالكسرة توجب المسح والفتحة توجب الغسل، ولم يجز السّيوطي المجاورة في باب العطف بقوله: "وذلك ضعيف؛ لأنَّه لم يُحفظ عن العرب، والفرق بينه وبين النَّعت والتَّوكيد أنَّهما تابعان بلا واسطة، فهما أشدُّ مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف"[2].

وأفرد عبد الفتاح الحموز مؤلفاً بعنوان: "الحمل على الجوار في القرآن الكريم" ذكر فيه أنَّ مسألة الجر بالجوار تصح في القرآن الكريم، وذلك لوجود شواهد في القراءات القرآنيَّة تعكس صدىً لهذه المسألة، وأفادوا من الجرِّ بالجوار في تفسير المتغايرات في الحركات الإعرابيَّة والتي كان الأصل فيها التَّلازم والتَّبعيَّة، ومن ذلك المغايرات التي جاءت بين العطف والمعطوف عليه، والتي فُسِّرت بالجرِّ على الجوار، قراءة الحسن للآية الكريمة: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[3]، فقرأها أبو الحسن بخفض (ورسولِه)، وحقُّها النَّصب؛ لأنَّها معطوفة على منصوب، وهو لفظ الجلالة (الله)، الذي جاء اسم (إنَّ)، وقيل: على القسم، كقوله: لعمرك، فالرَّسول ﷺ مُقسمٌ به على أنّ الواو حرف قسم، وجواب القسم محذوف[4]. والقراءة بالمغايرة في الآية الكريمة السَّابقة بين المعطوف (ورسولِه) والمعطوف عليه لفظ الجلالة (الله) يُحدث لبساً في فهم المعنى، إذ يقتضي الإتباعُ المشاركةَ في الحكم، ففي هذه القراءة لـــ(ورسولِه) بالكسر إتباعٌ في الحركة لـــ(المشركين)، وهذا يخرج الآية عن معناها، وهو أمرٌ غير جائز. ولكن مهما يكن من مغايرة توهم القارئ في الوقوع بالمحظور إلا أنَّ كلمة رسول تبقى موصولة من حيث المعنى بلفظ الجلالة المذكور في الآية الكريمة بعد (إنّ)،

---

(1) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج2، ص223، مادة: مسح.

(2) السيوطي، همع الهوامع: ج2، ص535.

(3) سورة التوبة، الآية: 3.

(4) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج2، ص233.

وهذا الإتباع قُصِدَ منه الانسجام الصوتي وليس إتباع في المعنى، وفُسِّرت هذه المغايرة في الحركة الإعرابيَّة بين المتعاطفات بالجرِّ على الجوار حتى تخرج بالقارئ من الوهم الذي ألمّ به.

ويذكر الحموز أنّ الانزياح من النّصب إلى الجرّ يُنبيء عن أنّ براءة الرَّسول ﷺ ليست كبراءة الله من المشركين[1].

ومثله قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾[2]، فقد جُرَّت كلمة (المشركين) عطفاً على (أهل الكتاب)، وحقُّها الرفع؛ لأنَّها معطوف على مرفوع، وهو (الذين كفروا)، لكنَّ ذلك فُسّر تحت مظلة الجرِّ بالجوار لدواعٍ صوتيةٍ محضةٍ.

وهذا التَّغاير يفقد الدِّلالة إذ إنَّ (المشركين) لم تحمل معنى العطف على (الذين كفروا)، بل انتقلت الدِّلالة من العطف على الكفار إلى العطف على (أهل الكتاب) بفعل هذا التغاير في الحركة الإعرابيَّة. ومن هذا قراءة السّلميّ، والحسن البصري، والكسائي وغيرهم[3]، لقوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ۞ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۞لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ۞وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۞ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۞ وَحُورٌ عِينٌ﴾[4]، بجرّ (حورٍ عينٍ) عطفاً على (بأكوابٍ وأباريقَ)، وبهذه القراءة فقد غاير العطف المعطوف عليه في حركته الإعرابيَّة؛ لأنّ المعطوف عليه (ولدانٌ) بالرّفع، وحملها المفسِّرون عطفاً على الجوار[5]؛ لأنّ المعنى لا يستقيم بأن يكون العطف على (بأكوابٍ وأباريقَ).

---

(1) الحموز، انزياح اللسان العربي، ص58.

(2) سورة البينة، الآية: 1.

(3) ابن زنجلة، الحجة في القراءات، ص665.

(4) سورة الواقعة، الآيات: 17–22.

(5) السمين الحلبي، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج6، ص257، وانظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص206، وانظر: الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج3، ص194.

لقد رأينا شواهد قرآنية وشواهد شعرية ثرّة خرجت على مقتضى الظاهر، وخالفت القواعد اللغوية جملةً وتفصيلاً، وذهب العلماء في تفسيرها كلّ مذهب، محاولين تطويع الشاهد للقاعدة –في غالب الأمر– قسراً، راسمين له الحيل بالتَّحليل والتَّقدير، فلكلّ واحد منهم وجهة هو موليها، متفقين في التفسير حيناً، ومختلفين أحياناً، والهدف واحد، وهو إخراج هذه الشَّواهد من الزَّلل عن قواعد اللغة، متناسين رغبة اللِّسان في الضَّرب صفحاً عن الاهتمام بالنّظام اللُّغوي، فالشِّعر كلام البشر، الذي لم يصل يوماً إلى مرحلة الكمال، فالشَّاعر ينقصه الكثير، فكيف يورثنا عملاً كاملاً متكاملاً؟ وعليه فإنّ الشَّواهد الشِّعرية الواردة محطّ نظرٍ وتأمّل، ولو أهلها استيقظوا من سباتهم؛ لأعادوا صياغتها من جديد حتى تتناسب مع قواعد اللغة، ولأراحوا النُّحاة من رصد الحيل على حساب النَّظام اللُّغوي، أمّا القرآن الكريم فعظيمٌ قدره، وعالٍ شأنه، ومن دلائل روعته، وبراعة إعجازه وقدرته، أنّه جاء بما هم عليه من نقص؛ حتى لا يحول شيءٌ دون فهمه، ويتناسب مع كلِّ القبائل وما هم عليه من لغات.

ثالثاً: المغايرة في الحركة الإعرابية في باب البدل:

لقد تعددت التَّعريفات لمصطلح البدل، منها ما ذكره ابن هشام بأنَّ البدل "هو التَّابع المقصود بالحكم بلا واسطة"[1]، وقيل: "هو تابع مقصود بالذِّكر، وذكر المتبوع قبله للتوطئة والتَّمهيد، وقولنا تابع: يجمع التَّوابع كلَّها، وقولنا المقصود بالذِّكر يفصل الصِّفة والتَّأكيد وعطف البيان، وقولنا ذكر المتبوع إلى آخر يفصله عن المعطوف فإنَّه لم يذكر للتوطئة"[2].

والبدل تابع يتبع المبدل منه في حكمه، من حيث التَّعريف والتَّنكير، والإفراد والتَّثنية والجمع، والتَّذكير والتَّأنيث، والحركات الإعرابيَّة، غير أنَّه يأتي في مواقع

---

(1) ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـ)، (1992)، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ص410.

(2) ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر (ت: 646هـ)، (د.ت)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ج1، ص449.

كثيرة يكون مغايراً للمبدل منه في أحكامه، وما يهمنا في هذا الباب هو المغايرة في حركته الإعرابيَّة، ومن المغايرة في هذا الباب ما ورد في القراءات القرآنيَّة، في قراءة يعقوب وأُبيّ بن كعب وابن عبَّاس والحسن ومجاهد بضمِّ الرّاء[1] في كلمة (آزر) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾[2].

(فآزر) بدل من أبيه لكنَّها قرئت بالرَّفع، وحقُّها الجرّ؛ لأنَّها تتبع المجرور، وفُسّرت هذه المغايرة بأنَّ (آزر) منصوبٌ على النِّداء، أي (يا آزر)، وقد ورد النِّداء في مصحف أُبيّ: يا آزر بثبوت حرف النِّداء[3]، ويبدو لي أنَّ للفصل بين شقي المتلازمات في الجملة دوراً هاماً في إحداث مثل هذه المغايرة، فالاستطراد في الكلام بين التابع ومتبوعة يؤدِّي إلى فقدان الاتباع؛ لأنَّ الأصل في التَّتابع عدم وجود حشو أو فواصل بينهما.

ومن الشَّواهد الشِّعرية على هذه المغايرة بيت للمهلهل:

وَلَقَد خَبَطنَ بيوتَ يَشكُرَ خَبطَةً أَخوَالُنا وَهُمُ بَنُو الأَعمَامِ[4]

قال سيبويه: "كأنَّه حين قال: خبطن بيوتَ يشكرَ، قيل له: وما هم؟، فقال: أخوالُنا وهم بنو الأعمام"[5]، فتمثّلت المغايرة في هذا البيت بمجيء البدل (أخوالُنا) مرفوعاً، وحقّه النّصب؛ لأنّه تابع لـــ(بيوت يشكر) التي جاءت منصوبة، ونعلم بأنَّ

---

(1) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج2، ص23، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج7، ص23، انظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص164، وانظر: ابن الجزري، شمس الدّين أبو الخير محمّد بن محمّد الدِّمشقيّ (ت: 833هـــ)، (د.ت)، النشر في القراءات العشر، صحَّحه محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص259.

(2) سورة الأنعام، الآية: 74.

(3) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج2، ص38، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: ج5، ص253، وانظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص561.

(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص16.

(5) المرجع نفسه، ج2، ص16.

التابع يتبع، وفُسِّرت هذه المغايرة بأنَّ البدل (أخوالُنا) جاء لخبرٍ محذوف قُدّر بـــ(هم أخوالُنا).

ومثله بيت لمالك بن خويلد الخناعي:

يا مَـــيَّ إن تَفقِدي قَوماً وَلَدَتِهِمُ أو تُخلَسيهم فإنَّ الدّهـــــرَ خلّاسُ

عَمروٌ وَعَبدُ منافٍ والّذي عَهِدَت بِبَطنِ عَرعَرَ آبي الضَّيم عَبّاسُ[1]

فغاير الشَّاعر بين البدل (عمروٌ وعبد منافٍ) والمبدل منه (قوماً) في الحركة الإعرابيَّة، فأبدل مرفوعاً من منصوب، وهذا في عرف التَّوابع لا يجوز؛ لأنَّ الأصل في التَّوابع أن تتبع، ولو أتبع الشَّاعر لقال: (عمراً) (وعبدَ منافٍ) على الأصل، لكنَّ أهل اللغة خرّجوا هذه المغايرة بأن قالوا: (عمروٌ) خبرٌ لمبتدأ محذوف.

ومن المغايرة بين البدل والمبدل منه في الشِّعر قول عروة الصَّعاليك العبسي:

سَقَوني الخَمرَ ثُمَّ تَكَنَّفُوني عُداةَ اللهِ مِن كَذِبٍ وَزُورِ[2]

فغاير بين (عُداة) على النَّصب، وحقَّها الرَّفع في الإتباع؛ لأنَّه بدل من ضمير الجمع المرفوع في (تكنفوني)، وفُسِّرت هذه المغايرة على الذّمِّ، فكأنَّه أراد:أذمّ عداة الله.قال سيبويه: "إنّما شتمهم بشيء قد استقرَّ عند المخاطبين"[3].

ومن هذا الباب قول الشَّاعر:

قَد سَالَمَ الحيَّاتُ مِنهُ القَدَمَا الأفعوانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجعَمَا[4]

فكان الوجه أن يرفع (الافعوان والشُّجاع الشَّجعما) بالبدل من (الحيَّات)، لكنَّه لمّا قال: قد سالم الحيَّات القدم، أراد أن يبين أنَّ القدم أيضاً سالمت الحيَّات، أي كلاهما فاعل ومفعول به في الوقت نفسه، فنصب الأفعوان والشّجاع الشّجعما وقد ذكر ابن هشام هذا البيت شاهداً على إعطاء الفاعل إعراب المفعول به وعكسه عند أمن اللبس[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص15.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص70.

(3) المرجع نفسه، ج2، ص86.

(4) المرجع نفسه، ج1، ص287.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب في كتب الأعاريب، ج2، ص669.

رابعاً: المغايرة في الحركة الإعرابيَّة في باب التَّوكيد:

إنَّ التوكيد: "لفظ يتبع الاسم المؤكَّد في إعرابه؛ لرفع اللبس وإزالة الاتِّساع"[1]، وقيل: إنَّ التوكيد "تابعٌ يقرِّر أمر المتبوع في النِّسبة والشُّمول"[2]، وذكر العكبري: أنَّ التَّوكيد "تمكين المعنى في النَّفس"[3]، وفي هذا إشارة إلى الجانب اللُّغوي وإلى الغرض من التَّوكيد. وذهب ابن عصفور إلى أنَّ التَّوكيد "لفظ برواية تثبيت المعنى في النَّفس، وإزالة اللبس عن الحديث أو المتحدث عنه"[4]، وعلى الجملة فإنَّنا نرى النُّحاة اتفقوا على أنَّ التوكيد تابع يتبع اسماً سابقاً له لرفع اللبس، وإرادة الشمول.

ومن المحدثين خليل عمايرة الذي يرى أنَّ السَّبب في اعتبار التَّوكيد من باب التَّوابع الحركة الإعرابيَّة، وبيّن أنَّ الحركة الإعرابيَّة لا تحمل قيمة دلاليَّة فحسب، وإنَّما هي وحدة من وحدات المبنى يحتاجها التَّركيب ولا يقتضيها المعنى، فقال: "وتأخذ اللفظة الثَّانية في التَّوكيد اللفظي واللفظة الخاصَّة الواردة عن العرب فيما يسمَّى بالتَّوكيد المعنوي حركة اللفظة السَّابقة عليها لفظاً أو محلاً أو تقديراً، ولكنَّا نرى أن نشير إلى أنَّ الحركة الإعرابيَّة في هذين القسمين لا تحمل قيمة دلاليَّة، وهي وحدة من وحدات المبنى يحتاجها التَّركيب ولا يقتضيها المعنى، وهي أساس لا يجوز تجاوزه لتحقيق سلامة المبنى إن كانت الكلمة الثَّانية كلمة توكيد مما تظهر

---

(1) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (د.ت)، اللُّمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، دون ناشر، ص66.

(2) ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر (ت: 646هـ)، (د.ت)، الكافية في النحو، شرح رضي الدين الاسراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص328.

(3) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص394.

(4) ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي (ت: 669هـ)، (د.ت)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج1، ص262.

عليه الحركة، أمَّا إن كانت لا تظهر عليه فيصبح من العبث تقديرها، أو اعتبار الجملة التي ترد توكيداً في محلِّ المفرد لتكون الحركة حركة محلٍّ"[1].

ولعلّ مسألة المغايرة في باب التَّوكيد أقلُّ شيوعاً مقارنةً بالأبواب الثَّلاثة الأخرى، ومع هذا فإنَّنا لا نعدم وجود الإشارة لهذه المسألة في الشِّعر، ومن ذلك قول الشاعر عُريب الأعرابي:

صَاحِ بَلِّغ ذَوِي الزَّوجاتِ كُلِّهم أَن لَيس وَصلٌ إِذا انحلّت عُرا الذّنبِ[2]

فجاء التَّوكيد هنا مغايراً في حركته الإعرابيَّة للمؤكد، إذ إنَّ المؤكَّد (ذوي) منصوب على المفعوليَّة، والتَّوكيد (كلهم) جاء مجروراً، ولا يظنُّ أحد أنَّ التَّوكيد هنا جاء للزَّوجات المجرورة بدليل الضَّمير (هم) في التَّوكيد (كلّهم) العائد على (ذوي)، أي الرِّجال، ولو كان للزِّوجات لقال: كلهنَّ، وفُسّرت هذه المغايرة بالجرِّ على الجوار، فمجيء التَّوكيد (كلِّهم) مجروراً جرّاء كسرة الزَّوجات، حيث قال الفرَّاء: "أنشدنيه أبو الجراح بخفض (كلِّهم) فقلت له: هلّا قلت (كلَّهم)، فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثمَّ استنشدته إيَّاه فأنشدنيه بالخفض"[3]، ويمكن أن تُحمل هذه المغايرة على أنَّ الشَّاعر نزّل الزوجات منازل الرِّجال، وعليه جاء التَّوكيد (كلِّهم).

ومثله قراءة أبي عمرو بن العلاء للآية الكريمة: ﴿قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[4] بالرَّفع في (كلُّه)، وقرأ الجمهور بالنَّصب (كلَّه) على تأكيد الأمر، ففي قراءة أبي العلاء مغايرة بين التَّوكيد والمؤكَّد، وفُسِّرت على أنَّ (كلُّه لله) ابتداء وإخبار، لكن يبدو لي أنَّ قراءة الجمهور أرجح؛ لأنَّ التأكيد مرهون بلفظة (كلّ) ولم يكن شيئٌ محذوف

---

(1) عمايرة، خليل أحمد، (د.ت)، أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي، (د.ط)، دون ناشر، ص7.

(2) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص75، السيوطي، همع الهوامع: ج2، ص535، وانظر ابن هشام، مغني اللبيب، ص895.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص75، وانظر: الأندلسي، محمد بن يوسف الشَّهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت: 745هـ)، (1984)، ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النمَّاس، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ج2، ص604.

(4) سورة آل عمران، الآية: 154.

يمكن تأويله على هذه القراءة، فالمبتدأ والخبر من الأسماء الظَّاهرة التي لا تعلل بالتَّأويل.

ويعزِّز هذه المسألة ما ذكره سيبويه من أنَّ العرب قد تغلط في التَّوكيد بقوله: "واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيد ذاهبان، وذلك أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنَّه قال:

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا"[1]

فهنا جعله سيبويه من باب التَّوهُّم، وكأنَّ التَّركيب عنده "هم أجمعون ذاهبون "حملاً على توهُّم حذف الحرف المشبَّه بالفعل، وبهذا يستقيم أمر التَّوكيد.

وأيّد الأخفش هذه المسألة بقوله: "يا تميم كلَكم" بنصبه عند الجمهور[2]، ورفعه عند الأخفش، وتأويل هذه المسألة على القطع، أي (كلُكم مدعوٌّ) ولا توكيد فيها على هذا الوجه"[3].

ونخلص إلى أنَّ المغايرة بين الحركات الإعرابيَّة خاصّة في باب التَّوابع تولّد جملةً جديدة، فإن كان التّابع مرفوعاً، فيعدُّ خبراً لمبتدأ محذوف، وإن كانت المغايرة بالنَّصب فعليه التَّابع يُعرب مفعولاً به لفعلٍ محذوف يقدَّر بـــ(أمدح أو أذمُّ أو أخصّ)، وهذا ما جاء به الفرَّاء، حين قال: "فكأنَّهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ متجدد غير متبع لأوّل الكلام"[4].

ويبدو لي أنَّ الأمثلة التي خرجت على ظاهر قاعدة الإتباع، إنّما كان الهدف منها لفت الانتباه وزيادة الإيقاظ لدى المتلقِّي لغرض توكيد الكلمة، غير أنّ النّحاة لم يعدّوه من باب التَّوكيد المنقطع؛ لأنّ الانقطاع عندهم الغرض منه المدح أو الذّمُّ، وهي مسألة لا تتوافر في التَّوكيد الذي جيء به لغرض توكيد الكلمة فقط.

وبعد "فهذه كلّها أمثلة لما يسمونه اليوم في علم الأساليب بكسر البناء وهو عبارة عن الخروج على قواعد اللغة التماساً لجمال الأداء وروعته، وإنما يباح هذا

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص155.

(2) السيوطي، همع الهوامع: ج3، ص233.

(3) الرفايعة، ظاهرة العدول عن المطابقة، ص199.

(4) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص106.

لكبار الكتاب، بل يُحمدون من أجله وهم لا يأتونه عن جهل بالقواعد أو غفلة في العبارة، وإنّما يقصدون إليه لأغراض لا حصر لها، وإن استطعنا أن نحسها في كلِّ حالة لذاتها"[1].

6.3 الخاتمة:

بعد طول نظر في علّة انحراف بعض الكلام عن القواعد التي حدّدها النّحـــاة لتسويغ كثير من شواهد العربية التي خرجت على مُجرى القياس اللغوي والنّحـــوي الذي تسير وفقه قواعدها نخلص إلى أهمّ النّتائج التي توصّلت إليها الدراسة، ويمكن أن نجملها بما يلي:

1. **أولاً:** لم يكن مفهوم المغايرة محدّد الملامح عند النّحاة القدامى، فجاء الحـــديث عنه –غالباً– على أنّه صورة من صور المخالفة، والخروج عـــن الأصـــل أو القياس، غير أنّ المحدثين كانوا أكثر دقّة في تحديد المصطلح.
2. **ثانياً:** ورود المصطّلح عند أهل اللغة بمسمّيات مختلفة أهمّها: العدول، التّوسُّع، الانزياح، الخروج على مقتضى الظاهر، المخالفة
3. **ثالثاً:** تُعدّ المغايرة التّغيير الذي تخرج فيه العربية عن قواعـــدها وأساســـياتها التي أجمع عليها النّحاة سواء ما يتعلّق هذا بحركة الإعراب أم البناء أم العـــدد ومعدوده أم التعريف والتنكير.
4. **رابعاً:** توجبه كثير من الأنماط اللغوية التي خالفت القياس بالتَّعدد اللَّهجـــي، أو بتداخل اللهجات، أو بالشُّذوذ.
5. **خامساً:** إنّ تغيير الحركة الإعرابية لم يكن خطأ نحوياً في الاســـتعمال؛ لأنّـــه يدور في التراكيب اللغوية الفصيحة، وعلى رأسها القرآن الكـــريم، وإن كـــان يبدو في ظاهره خارجاً عن قوانين النّحو، ومخالفاً لقواعده، غير أنّ في القرآن الكريم معاني تشدّ الانتباه للتّفكُّر، ولا يكون هذا إلا بمخالفة الحركة الإعرابية.

---

(1) مندور، محمد منذور، (1948)، النقد المنهجي عند العرب، مكتبة نهضة، القاهرة، مصر، ص264.

6. **سادساً:** هناك عدّة مسوغات تؤدّي دوراً هامّاً في تعليل هذه المسألة في اللغة العربية، وخروج التراكيب عن الشكل القواعدي الذي حدّده النّحاة، مثل: الحمل على المعنى، والحمل على التّوهُّم، وظاهرة الجر على الجوار، والفصل بين المتلازمين.
7. **سابعاً:** توصّلت الدراسة إلى أنّ الهدف من تغيير الحركة الإعرابية ومخالفتها للأصل النّحوي هو لفت انتباه السامع، وإيقاظه لمعنى جديد بالغ الأهميّة يفضي إليه هذا التغاير، وهذا يدخل في باب التحولات الأسلوبية في اللغة العربية التي لفتت انتباه بعض الباحثين المعاصرين.
8. **ثامناً:** من سعة العربية أنّها تُحدِث معنىً جديداً بتغيير حركة في البناء أو الإعراب.
9. **تاسعاً:** لقد حرص المفسِّرون واللغويون على تأكيد التزام القرآن الكريم بقواعد اللغة العربية وسننها في الكلام، على الرّغم من إشاراتهم إلى التَّميّز في أسلوب القرآن الكريم، وخروجه عن المألوف الذي تجلّى في كلّ ما من شأنه أن يكون غريباً خارجاً عن العادة خروجاً قد يشجّع على الظنّ بأنّ القرآن الكريم ليس من العربية في شيء، فقد بذل المُفسِّرون ــ وهم أعلم الناس بالعربية ــ جهوداً كبيرة لربط الصّلة بين ما بدا في أسلوب القرآن غريباً وبين أساليب العرب في مخاطباتهم.
10. **عاشراً:** إنَّ كثيراً من أنماط المغايرة الصرفية والصوتية تدخل في باب قانون السهولة والتيسير، وهو واحد من مظاهر شتى لسعي العربية إلى التخلص من توالي الأمثال، والتخلص من مظاهر صعوبة النطق.

المراجع

ابن الأثير، أبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن عبد الكريم، (د.ت)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

الأحوص، الأنصاري، (2001)، **ديوان الأحوص الأنصاري**، تحقيق: محمد نبيل طريفي، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت: 215هـ)، (1979)، **معاني القرآن**، تحقيق: فائز فارس، ط1، المطبعة العصرية، الكويت.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، (2001)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: رياض زكي قاسم، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت:370هـ)، (1991)، **القراءات وعلل النحويين فيها**، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط1، الكويت.

الأزهري، خالد بن عبد الله (ت: 905هـ)، (2000)، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: أحمد باسل، ط1، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: 686هـ)، (1982)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: 686هـ)، (د.ت)، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الألوسي، شهاب الدين السيد محمود (ت: 1270هـ)، (د.ت)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، عُني بتصحيحة ونشره محمود شكري الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، (1999)، **أسرار العربية**، تحقيق: بركات هبّود، شركة دار الأرقم، بيروت، لبنان، ط1.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، (د.ت) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، مصر.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، (د.ت)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي للنشر، القاهرة، مصر.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت: 328هـ)، (1981)، **المذكر والمؤنّث**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، مصر.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت: 328هـ)، (1986)، **المذكر والمؤنّث**، تحقيق: طارق الجنابي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان.

الأندلسي، محمد بن يوسف الشَّهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت: 745هـ)، (1984)، **ارتشاف الضَّرب من لسان العرب**، تحقيق: مصطفى أحمد النمَّاس، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.

الأندلسي، محمد بن يوسف الشَّهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت: 745هـ)، (1990)، **تفسير البحر المحيط**، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الأندلسي، أبو محمد بن عبد الحقّ بن غالب بن عطية (ت: 546هـ)، (1977)، **المحرر الوجيز**، تحقيق: الرّحالي الفاروق وزملائه، الدوحة، قطر.

الأنصاري، أبو زيد (ت: 215هـ)، (1981)، **النوادر في اللغة**، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، ط1، دار الشروق، بيروت، القاهرة، مصر.

أنيس، إبراهيم، (1979)، **الأصوات اللغوية**، ط5، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

أنيس، إبراهيم، (1965)، **في اللهجات العربيـــة**، ط2، المطبعـــة الفنيـــة الحديثـــة، القاهرة، مصر.

أنيس، إبراهيم، (1969)، منهج الإحصاء في البحث العلمي، **مجلـــة كليـــة الآداب الجامعة الأردنية**، المجلد الأول، العدد الثاني، ص15-25.

أنيس، إبراهيم، (1975)، **من أسرار اللغـــة**، ط5، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

أنيس، إبراهيم؛ ومنتصر، عبد الحليم؛ والصوالحي، عطية، والأحمر، محمد خلـــف الله، (د.ت)، **المعجم الوسيط**، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الأهدل، محمد، (1986)، **الكواكب الدريّة**، شرح: محمد الرُّعيني، دار القلم، دمشق، سوريا.

براجشتراسر، (1982)، **التطور النحوي للغة العربية**، ترجمـــة: رمـــضان عبـــد التواب، مطبعة السماح، بيروت، لبنان.

البرّي، أبو جعفر ممد بن جرير، (د.ت)، **جامع البيان**، تحقيق: بشّار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

بروكلمان، كارل، (1977)، **فقه اللغات السامية**، ترجمة: رمضان عبـــد التـــواب، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، السعودية.

البستاني، بطرس، (د.ت)، **محيط المحيط**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

بشر، كمال، (1969)، مفهوم علم الصرف، **مجلة مجمع اللغة العربيـــة**، القـــاهرة، مصر، مجلد 25، ص105.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـــ)، (1957)، **خزانة الأدب ولبّ لبـــاب لسان العرب**، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

البكوش، الطيب، (1987)، **التصريف العربي**، تقديم: صالح القرمادي، ط2، القاهرة، مصر.

الثمانيني، عمر بن ثابت (ت: 442هـــ)، (2002)، **الفوائد والقواعد**، تحقيق: عبـــد الوهاب محمود الكحلة، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

جاد الكريم، عبد الله أحمد، (2001)، **التوهّم عند النحاة**، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

الجبّان، أبو منصور (ت: 416هـ)، (1991)، **شرح الفصيح في اللغة**، تحقيق: عبد الجبار جعفر القزّاز، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الجرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن (ت: 471هـ)، (د.ت)، **المفتاح في التصريف**، تحقيق: مُحسن بن سالم العميري الهذيلي، المكتبة الفيصلية، مكَّة المكرَّمة، السعودية.

الجرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن (ت: 471هـ)، (د.ت)، **دلائل إعجاز**، تحقيق: أحمد مصطفى المراغي، ط2، المكتبة المحمودية التجارية، القاهرة، مصر.

الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف (ت: 816هـ)، (د.ت)، **كتاب التعريفات**، تحقيق: عبد المنعم الحفني، دار الرّشاد، القاهرة، مصر.

ابن الجزري، شمس الدّين أبو الخير محمّد بن محمّد الدِّمشقيّ (ت: 833هـ)، (د.ت)، **النشر في القراءات العشر**، صحَّحه محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الجليس النحوي، الحسن بن موسى، (1994)، **ثمار الصّناعة**، ط1، تحقيق: حنّا حداد، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، الأردن.

الجندي، أحمد علم الدين، (1983)، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، تونس.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (د.ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النّجار، ط2، دار الهدى، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (1993)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن الهنداوي، ط2، دار القلم، دمشق، سوريا.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (1969)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتّاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (1998)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (د.ت)، **اللُّمع في العربية**، تحقيق: سميح أبو مغلي، دون ناشر.

ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ)، (1984)، **زاد المسير في علم التّفسير**، ط3، المكتب الإسلامي، القاهرة، مصر.

الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (ت: 393هـ)، (1984)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر (ت: 646هـ)، (د.ت)، **الكافية في النحو**، شرح رضي الدين الاسراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر (ت: 646هـ)، (د.ت)، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

حسّان، تمَّام، (1979)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط2، الهيئة العامّة للكتاب، القاهرة، مصر.

حسن، عبَّاس، (د.ت)، **النحو الوافي**، ط7، دار المعارف، القاهرة، مصر.

حسنين، صلاح الدين، (1981)، **المدخل إلى علم الأصوات، دراسة مقارنة**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

حلواني، محمد خير، (1999)، **المغني الجديد في علم الصرف**، ط5، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان.

الحملاوي، أحمد، (2007)، **شذا العَرف في فنّ الصّرف**، تحقيق: غالب المطلبي، ط2، دارالفكر، عمّان، الأردن.

الحموز، عبد الفتاح، (1984)، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

الحموز، عبد الفتاح، (1985)، **الحمل على الجوار في القرآن الكريم**، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

الحموز، عبد الفتاح، (1993)، **ظاهرة التغليب في العربية**، منشورات جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الحموز، عبد الفتاح، (2008)، **انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى**، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

الحِميَري، نشوان بن سعيد (ت: 573هـ)، (1999)، **شمس العلوم ودَواء كلام العرب من الكلوم**، تحقيق: حسين بن عبدالله العمري وآخرون، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، سوريا.

حنا، دون، (1912)، تداخل اللغتين في الفعل الثلاثي، **مجلة المشرق**، السنة الخامسة عشر، العدد السابع، ص423، 526.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، (1985)، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، (1990)، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، (1979)، **ليس في كلام العرب**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، مكة المكرمة، السعودية.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، (د.ت)، **مختصر شواذ القرآن**، عني بنشره: برجشتراسر، دار الهجرة، مكة المكرمة، السعودية.

الخليل، عبد القادر مرعي، (1994)، ظاهرة كراهية توالي الأمثال في العربية، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد التاسع، العدد الأول، ص13-19.

الخليل، عبد القادر مرعي، (1993)، **المصطلح الصّوتيّ عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، ط1، منشورات جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الخوارزمي، القاسم بن الحسن، (1998)، **ترشيح العلل في شرح الجمل**، تحقيق: عادل العميري، ط1، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

ابن درستويه، عبدالله بن جعفر (ت: 347هـ)، (1998)، **تصحيح الفصيح وشرحه**، تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مصر.

درويش، محيي الدين، (د.ت)، **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، دار ابن كثير، دمشق، سوريا.

الدمياطي، أحمد، (د.ت)، **اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، دار الندوة، بيروت، لبنان.

الراجحي، عبده، (1988)، **النّحو العربي والدّرس الحديث**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر.

الراجحي، عبده، (2008)، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، ط1، دار المسيرة عمّان، الأردن.

رضا، الشيخ أحمد، (1960)، **معجم متن اللغة**، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

الرفايعة، حسين، (1995)، **ظاهرة الشّذوذ في الصّرف العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الرفايعة، حسين، (2003)، **ظاهرة العدول عن المطابقة في اللغة العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الرّمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت: 384هـ)، (1958)، **توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، الجامعة السّوريّة، دمشق، سوريا.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبدالله، (1954)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت: 1205هـ)، (1986)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد الفتّاح الحلو، مطبعة حكومة الكويت، الكويت.

الزَّجَّاج، أبو أسحق إبراهيم السرّي (ت: 311هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

الزَّجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت: 337هـ)، (1962)، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت.

الزَّجَّاجي، أبو حاتم، (1997)، **المذكَّر والمؤنّث**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الزركشي، محمد بن عبدالله (ت: 794هـ)، (د.ت)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

الزَّمخشريُّ، أبو القاسم جار الله محمود عمر (ت: 538هـ)،(د.ت)، **أساس البلاغة**، دار المعرفة للطِّباعة والنَّشر، بيروت، لبنان.

الزَّمخشريُّ، أبو القاسم جار الله محمود عمر (ت: 538هـ)، (د.ت)، **الأنموذج في النحو**، تحقيق: حسني عبدالجليل، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

الزَّمخشريُّ، أبو القاسم جار الله محمود عمر (ت: 538هـ)،(1996)، **شرح الفصيح**، تحقيق: إبراهيم الغامدي، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

الزَّمخشريُّ، أبو القاسم جار الله محمود عمر (ت: 538هـ)، (1997)، **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الزَّمخشريُّ، أبو القاسم جار الله محمود عمر (ت: 538هـ)، (1990)، **المفصّل في علم العربية**، قدّم له وراجعه: محمّد نور الدّن السّعديّ، ط1، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان.

ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة (ت: ق5 هـ)، (1982)، **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الزَّوزنيُّ، الحسين بن أحمد، (1979)، **شرح المعلقات العشر**، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

السَّامرائي، إبراهيم، (1978)، **فقه اللغة المقارن**، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
السَّامرائي، إبراهيم، (1979)، **النحو العربي نقد وبناء**، ط1، دار عمّار، عمّان، الأردن.
السَّامرائي، إبراهيم، (1994)، **من سعة العربية**، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان.
السَّامرائي، فاضل صالح، (1981)، **معاني الأبنية في العربية**، ط1، منشورات جامعة بغداد، العراق.
السَّامرائي، فاضل صالح، (2000)، **الجملة العربية والمعنى**، ط1، دار ابن حازم للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت لبنان.
السَّامرائي، فاضل صالح،(1986)، **معاني النحو**، منشورات جامعة بغداد، بغداد، العراق.
السَّجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد (ت: 255هـ)، (1997)، **المذكر والمؤنث**، تحقيق: حاتم الضامن، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا.
ابن السّرّاج، أبو بكر محمد بن سهل (ت: 316هـ)، (1999)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
السَّرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمد، (1992)، **الأفعال**، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر.
ابن السَّكيت، أبو يوسف يعقوب (ت: 244هـ)، (1967)، **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السّلام هارون، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر.
سلوم، داود، (1987)، **المعجم الكامل في لهجات الفصحى**، ط1، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر.
السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العبَّاس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم (ت: 756هـ)، (1994)، **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـ)، (1977)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، مصر.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: 458هـ)، (1993)، **كتاب العدد**، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر وعدنان محمد الظاهر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: 458هـ)، (د.ت)، **المُخصَّص**، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق.

السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: 911هـ)، (1987)، **الإتقان في علوم القرآن**، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: 911هـ)، (1985)، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد العال مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: 911هـ)،(د.ت)، **تفسير الجلالين**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: 911هـ)، (1988)، **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، طبعه وصححه وكتب فهارسه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: 911هـ)، (د.ت) **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: 911هـ)، (1980)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

الشَّافعي، سليمان بن عمر العجيلي، (د.ت)، **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيَّة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

شاهين، عبد الصبور، (1966)، **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

شاهين، عبد الصبور، (1980)، **المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الشَّايب، فوزي حسن، (1983)، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: رمضان عبد التواب، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

ابن الشجري، أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة (ت: 542هـ)، (د.ت) **أمالي ابن الشجري**، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

شلاش، هاشم طه، (1971)، **أوزان الفعل ومعانيها**، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.

الصّالح، صبحي، (1962)، **دراسات في فقه اللغة**، ط2، المكتبة الأهلية، بيروت، لبنان.

الصّبان، محمد بن عليّ (ت: 1206هـ)، (1997)، **حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

طحان، ريمون، (1972)، **الألسنية العربية**، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.

طحان، ريمون، (د.ت)، **فنون التقعيد وعلوم الألسنية**، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.

أبو الطَّيِّب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت: 351هـ)، (1960)، **الإبدال**، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق، سوريا.

عبد التواب، رمضان، (1982)، **بحوث ومقالات في اللغة**، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.

عبد التّوّاب، رمضان، (1983)، **التّطور اللغوي علله ومظاهره وقوانينه**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

عبد التواب، رمضان، (1980)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

عبد الجليل، عبد القادر، (1998)، **علم الصرف الصوتي**، ط1، أزمنة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

عبد اللَّطيف، محمد حماسة، (1990)، **من الأنماط التحويلية، في النحو العربي**، ط1، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الزنجاني، إبراهيم عبد الوهاب، (د.ت)، **تصريف الزنجاني**، ضمن كتاب جامع المقدمات، طبعة طهران، إيران.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (د.ت)، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

العسكري، أبو هلال (ت: 395هـ)، (د.ت)، **الفروق في اللغة**، تحقيق: حسام الدين المقدسي، دار زاهد المقدسي، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي (ت: 669هـ)، (د.ت)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي (ت: 669هـ)، (1981)، **المقرّب**، تحقيق: أحمد عبد السّتار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي (ت: 669هـ)، (1996)، **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

عضيمة، محمد عبد الخالق، (د.ت)، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث، القاهرة، مصر.

عضيمة، محمد عبد الخالق، (1999)، **المغني في تصريف الأفعال**، ط2، دار الحديث، القاهر، مصر.

العطية، خليل إبراهيم، (1983)، **في البحث الصوتي عند العرب**، دار الحريَّة للطباعة، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، العراق.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت: 769هـ)، (د.ت)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان.

عكاشة، عمر يوسف، (1995)، **الفعل الرباعي، في لسان العرب، دراسة تأصيلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، (1998)، **التّبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: محمد حسين شمس الدِّين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، (1995)، **اللُّباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا.

علوش، جميل، (1997)، **الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنّشر، بيروت، لبنان.

العلولا، منيرة بنت سليمان، (1999)، التداخل في اللغات ــ دراسة لغوية قرآنية، **مجلة جامعة أم القرى**، المجلد12، العدد19، ص 725-800.

عمايرة، إسماعيل أحمد، (1986)، **ظاهرة التَّأنيث بين اللغة العربية واللُّغات الساميَّة، دراسة صوتيَّة تأصيليَّة**، ط1، مركز الكتاب العلمي، عمَّان، الأردن.

عمايرة، إسماعيل أحمد، (1996)، التطور التاريخي لأبنية المصادر ــ دراسة مقارنة، **مجلة أبحاث اليرموك**، جامعة اليرموك، الأردن، سلسلة العلوم الإنسانية الاجتماعية، مجلد(14) ــ عدد (1)، ص240-250.

عمايرة، خليل أحمد، (د.ت)، **أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي**، (د.ط)، دون ناشر.

عمر، أحمد مختار، (1991)، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

الداني، أبو عمرو (ت: 444هـ)، (1996)، **التيسير في القراءات السبع**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

عياد، شكري، (1981)، **مذكرات في علم الأسلوب**، ط1، دار المعارف، السعودية.
العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت: 855هـ)، (د.ت)، **شرح المراح في التصريف**، تحقيق: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، العراق.
آل غنيم، صالحة راشد غنيم، (1985)، **اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية**، ط1، دار المدني، للطباعة والنشر والتوزيع، جدّة، السعودية.
الغياث، لطف الله بن محمّد، (د.ت)، **المناهل الصّافية إلى كشف معاني الشَّافية**، تحقيق: عبد الرحمن محمد شاهين، دار المعارف، السعودية.
الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت: 350هـ)، (1974-1978)، **ديوان الأدب**، تحقيق: أحمد مختار عمر، وإبراهيم أنيس، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر.
ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت: 395هـ)، (1993)، **الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: عمر الطَّبَّاع، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان.
ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت: 395هـ)، (1991)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان.
الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: 377هـ)، (2001)، **الحجّة للقرّاء السّبعة**، وضع هوامشه وعلّق عليه: كامل الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
الفخر الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر، (1990)، **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله (ت: 207هـ)، (1980)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النّجار وأحمد يوسف نجاتي، ط2، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت: 175هـ)، (1995)، **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت: 175هـ)، (1980)، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السَّامرائي، ط5، دار مكتبة الهلال، القاهرة، مصر.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة (ت: 114هـ)، (1955)، **ديوان الفرزدق**، تحقيق: عبدالله الصّاوي، المكتبة التجارية، القاهرة، مصر.

الفقراء، سيف الدين طه، (2008)، تداخل اللهجات وأثره في تفسير الشّذوذ في بناء الفعل المضارع، بحث مقبول للنشر في **مجلة كلية الآداب**، جامعة البحرين، ص10-45.

فلش، هنري، (1966)، **العربية الفصحى**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، بيروت، لبنان.

الفيروز آبادي، (د.ت)، **القاموس المحيط**، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان.

القاسم، يحيى، (1998)، أثر التحولات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، **مجلة أبحاث اليرموك**، مجلد11، عدد(1)، جامعة اليرموك، ص15-39.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت: 276هـ)، (1963)، **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت: 276هـ)، (د.ت)، **تأويل مشكل القرآن**، إعداد ودراسة: محمد سعيد عبد العزيز، إشراف ومراجعة: عبد الصبور شاهين، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت: 276هـ)، (1966)، **الشّعر والشُّعراء**، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، مصر.

القرطبي، أبو عبدالله بن محمد بن أحمد (ت: 671هـ)، (1985)، **الجامع لأحكام القرآن**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

القزويني، الخطيب (ت: 739هـ)، (1985)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن القطَّاع، أبو القاسم علي بن جعفر السَّعديّ الصَّقليّ (ت: 515هـ)، (1999)، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تحقيق: أحمد محمد عبد الدّايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

ابن القطَّاع، أبو القاسم علي بن جعفر السّعدي الصقلي (ت: 515هـ)، (1983)، **كتاب الأفعال**، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز، (1894)، **كتاب الأفعال**، مطبعة بريل، ليدن.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، (1987)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، (1984)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن قيّم الجوزية، شمس الدين بن محمد بن أبي بكر (ت: 751هـ)، (1994)، **بدائع الفوائد**، ضبط نصّه وخرّج آياته: أحمد عبد السّلام، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الكاتب، ابن التستري، (1983)، **المذكَّر والمؤنَّث**، تحقيق: أحمد هريدي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت: 774هـ)، (1986)، **تفسير القرآن العظيم**، كتب هوامشه وضبطه: حسين بن إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

المالقي، أحمد بن عبد النّور (ت: 702هـ)، (1985)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط2، مطبوعات في اللغة العربية، دار القلم، دمشق، سوريا.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت: 672هـ)، (1990)، **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، ط1، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

المبارك، محمد، (1981)، **فقه اللغة وخصائص العربية**، ط7، دار الفكر، بيروت، لبنان.

المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد (ت: 285هـ)، (1993)، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أحمد الدّالي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 285هـ)، (1963)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (ت: 324هـ)، (د.ت)، **السّبعة في القرءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر.

المخزومي، مهدي، (1966)، **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، ط1، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

المزيني، حمزة، (1989)، مسألة الاختيار بين الضمة والكسرة في مضارع (فَعَلَ)، **مجلة جامعة سعود**، مجلد 1، ص36-49.

مطر، عبد العزيز، (1966)، **لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللغوية الحديثة**، المكتبة العربية، بيروت، لبنان.

المطلبي، غالب فاضل، (1978)، **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة**، منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد، العراق.

المطلبي، غالب فاضل، (د.ت)، **في الأصوات اللغوية**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق.

مطلوب، أحمد، (1987)، **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق.

المقّري، أحمد بن محمد بن علي (ت: 770هـ)، (د.ت)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

أبو المكارم، علي، (د.ت)، **تقويم الفكر النّحوي**، دار الثقافة، بيروت، لبنان.

مندور، محمد منذور، (1948)، **النقد المنهجي عند العرب**، مكتبة نهضة، القاهرة، مصر.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت: 711هـ)، (د.ت)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان.

الميداني، أحمد محمد (ت: 518هـ)، (1996)، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان.

الذبياني، النّابغة، (1976)، **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية، تونس.

ناصر الدين، محمد مهدي، (1995)، **شرح ديوان جرير**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحاس (ت: 338هـ)، (1988)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

النحاس، مصطفى، (1988)، عين المضارع بين الصيغة والدلالة، **اللسان العربي**، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 30، ص25-39.

نحلة، محمود، (1988)، **مدخل لدراسة الجملة العربية**، دار النهضة، بيروت، لبنان.

نور الدين، عصام، (1982)، **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب دراسة لسانية لغوية**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنّشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

الهاشمي، السيد أحمد، (1978)، **جواهر البلاغة في المعني والبيان والبديع**، ط12، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـ)، (1980)، **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك**، ط6، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـ)، (1992)، **شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـ)، (1963)، **قطر النّدى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـ)، (2001)، **مغني اللبيب في كتب الأعاريب**، تحقيق: أبو عبدالله الجنوبي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـ)، (1985)، **مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: ﴿إنّ رحمة الله قريب من المحسنين﴾**، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، ط1، دار عمار، عمّان، الأردن.

هلال، عبد الغفار حامد، (1990)، **اللهجات العربية نشأة وتطوراً**، ط2، مطبعة الجبلاوي، القاهر، مصر.

وافي، علي عبد الواحد، (د.ت)، **علم اللغة**، دار نهضة، الفجالة، مصر.

ابن الوراق، أبو الحسين محمد بن عبد الله (ت: 381هـ)، (د.ت)، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، الجامعة المستنصرية، القاهرة، مصر.

آل ياسين، محمد حسين، (1980)، **الدراسات اللغوية عند العرب**، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

ياقوت، محمد سليمان، (1985)، **ظاهرة التحويل في الصّيغ الصَّرفيَّة**، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت: 643هـ)، (د.ت)، **التهذيب الوسيط في النحو**، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت: 643هـ)، (د.ت)، **شرح المفصّل**، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت: 643هـ)، (1973)، **شرح الملوكي في التّصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، المكتبة العربية، حلب، سوريا.

اليمني، علي بن سلمان الحيدرة (ت: 599هـ)، (1984)، **كشف المشكل في النحو**، تحقيق: هادي عطية مطر الهلالي، ط1، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق.

السيرة الذاتية

الاسم: سلامة عايش السَّراحين.

الكلية: الآداب.

التخصص: لغة عربية.

السنة: 2011.

الهاتف النقال: 0788789669.